جامـــعة مـــولود معمري_تيـزي وزو
كلية الحقوق والعلـوم السياسيـــة
قسم العلوم الســياسيــة

دور الجمعيات في ترسيخ الديمقراطية التشاركية

(دراسة حالة التعاون الدولي من خلال برنامج كابدال في الجزائر)

مذكرة تخرج في الدراسات المتوسطية لنيل شهادة ماستر

إعــداد الطالبة:

نعـيمة انقراشن

بــإشراف:

أ.د/ نبيـلة بن يوسف

لجنة المناقشة:

د/ نعيمة عزوق .....رئيســا

أ.د/ نبيلة بن يوسف.....مقررا ومشرفا

أ/ وهيبة تباني ..... عضوا ممتحنا

السنة الدراسية: 2019 ــ2020م

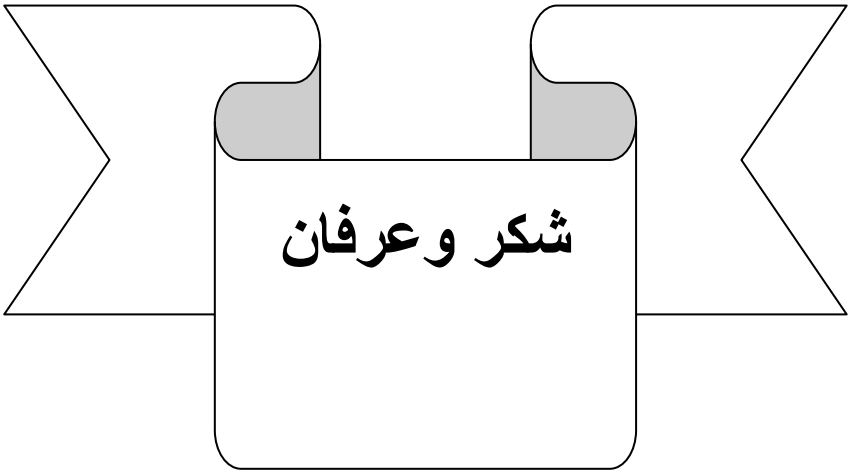

بعد الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى

وعرفان بجميل الوالدين

خالص الشكر إلى **الأستاذة الدكتورة المشرفة نبيلة بن يوسف** التي كانت لي نعم الموّجه والمعين في مذكرة التخرج.

وتشكراتي الخالصة لكل من ساعدني في انجاز مذكرة التخرج.

اهداء نعيمة

أهدي ثمرة عملي العملي إلى نور حياتي ووجداني إلى التي أبصرت الدنيا من خلالها و أدركت الغاية بفضلها

إلى من منحتني كل شيء والتي بذلت كل جهدها حتى أصل إلى ما وصلت إليه إلى منبع الحنان

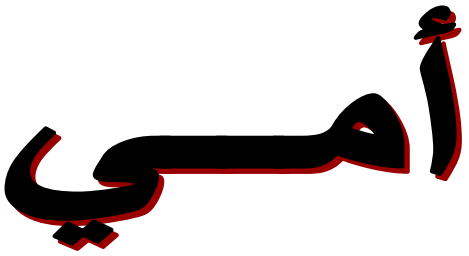

إلى والدي الكريم .....حبا و برا و عرفان

إلى روح جدتي الغالية

إلى إخوتي الأعزاء ..... رفقا و إخلاصا

إليكم جميعا اهدي عملي المتواضع

خـــطـــة الدراســـة:

مقدمة

الفصل الاول: الاطار المفاهيمي للجمعيات والديمقراطية التشاركية

البمحث الاول: أصول الجمعيات ومبادئ التأسيس

المطلب الاول: نشأة الجمعيات وتطور مفهومها

المطلب الثاني: مبادئ تأسيس الجمعيات وأهدافها

المبحث الثاني: ماهية الديمقراطية التشاركية

المطلب الأول: نشأة الديمقراطية التشاركية ومفهومها

المطلب الثاني: مبادئ الديمقراطية التشاركية وشروط قيامها

المطلب الثالث: آليات ودعائم تجسيد الديمقراطية التشاركية.

المبحث الثالث: روابط الجمعيات بالديمقراطية التشاركية

المطلب الاول: الاطر القانونية لعلاقة الجمعيات بالمجالس المنتخبة (الجزائر ، المغرب،تونس)

المطلب الثاني: علاقة الجمعيات بالديمقراطية التشاركية

الفصل الثاني: التعاون الدولي من خلال برنامج كابدال في الجزائر

المبحث الأول: مفهوم التعاون الدولي ومجالاته

المطلب الأول: مفهوم التعاون الدولي

المطلب الثاني: نظرة المدراس الفكرية في العلاقات الدولية للتعاون الدولي

المطلب الثاني: مجالات التعاون الدولي

المبحث الثاني: **تجربة كابدال في الجزائر**

المطلب الأول : مفهوم برنامج كابدال وأهدافه

المطلب الثاني: آليات برنامج كابدال

المطلب الثالث: تقييم تجربة كبدال في الجزائر

الخاتمة.

مـــقـــدمة:

تعود الجذور التاريخية للعلاقات الاوروبية – المغاربية إلى مرحلة قديمة من التاريخ وهذا راجع الى التقارب الجغرافي، حيث تشكل منطقة المغرب العربي موقعا استراتيجيا لا يستهان به فهي نقطة التقاء القارات الثلاث (أوروبا ،آسيا وإفريقيا) وبالتالي ملتقى الحضارات ما يسمح لها أن تكون حلقة وصل تجارية كبرى. أما من الناحية الاقتصادية فإنها تملك كل مقومات التطور من خلال ما تزخر بها بواطن أراضيها من ثروات طبيعية كالبترول والغاز والفوسفات، والحديد، ناهيك عن الأراضي الشاسعة الصالحة للزراعة والشريط الساحلي الممتد من البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الأطلسي الثري بالثروة السمكية.

يمثل التعاون الدولي أحد الركائز الأساسية في تشكيل العلاقات في دول المنطقتين (المغاربية والاتحاد الاوربي)، فبعد استقلال الدول المغاربية من المستعمر الفرنسي ـ ماعدا ليبيا التي خضت لاستعمار ايطالي ـ أبقى على علاقات حسنة معها لاسيما في المجالين الاقتصادي والتجاري، وإنشاء التكتلات الأولى للسوق الاوروبية كان التفكير بربط أواصر التعاون مع الضفة الجنوبية للمتوسط لاسيما الدول المغاربية منها.

اهتمت الجزائر وبعض الدول المغاربية في مطلع الألفية الجديدة اهتماما كبيرا بالإصلاحات الادارية وإن كانت بعضها مفروضة من خلال الظروف والمستجدات العالمية منذ 2001م. ضف لها ضرورات الاصلاحات الهيكلية لإعادة بناء الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة، منها اصلاحات تنظيمية وإدارية في اطار مقاربة التسيير العمومي الجديد وتعزيز العلاقة بين المواطن ومؤسسات الدولة على مختلف المستويات.

ولما ثارت الشعوب المغاربية مستنفرة من الأوضاع السياسية والاقتصادية وما نجم عنهما من آفات اجتماعية هدامة في بداية العقد الثاني من القرن الجديد، كان لزاما على حكام تلك الدول ايجاد الحلول الحقيقية لتجاوز الأزمات العصيبة، فسارعت بإعداد مخططات لإصلاح مختلف القطاعات والإدارات بشكل أكثر جدية. و لما عرف الاتحاد الاوروبي أن استقرار المنطقة الغربية هو جزء من استقراره، قرر ان يبادر بمجموعة من الصيغ التعاونية.

أخد التعاون الدولي عدة أشكال من اتفاقيات وبروتكولات في المجالات المتنوعة منها السياسية والأمنية في سبيل الحفاظ على استقرار المنطقة وسلمها، وفي المجال الاقتصادي في إطار إنشاء منطقة تبادل حرة في المغرب، وكثير من الاتفاقات في اطار التبادلات التجارية.

لكن الملاحظ ولاسيما في بداية القرن الجديد أصبحت الدعوة للتعاون في المنطقة المغاربية تركز على نشر الديمقراطية ومنها الديمقراطية التشاركية وضرورة استشارة المواطنين في الشان المحلي، وتفعيل دور المجتمع المدني خاصة الجمعيات من خلال اشراك المواطن في الحياة السياسة، وبالتالي ترسيخ فكرة المواطنة، والدعوة في جميع بروتوكولات التعاون بينها سواء الجماعية أم الثنائية لاهتمام أكبر بالتنمية المحلية.

وتفاعلا مع المبادرات الجزائرية في مجال الديمقراطية التشاركية ابدى العديد من الفاعلين الدولين استعدادهم للتعاون مع الجزائر منها الامم المتحدة للتنمية والاتحاد الاوروبي بالتعاون مع وزارة الداخلية لتطبيق برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية المعروف باختصارCapDeL

يسعى برنامج كابدال المعروض على الجزائر إلى ترقية المواطنة وتوسيع مشاركة المواطن بإشراكه في طرح الحلول وصنع القرارات من خلال تفعيل دور الجمعيات التي تعتبر آلية ربط بين المواطن والسلطة، مع توفير اطار للعمل المشترك لجميع الفاعلين المحلين من الجنسيين لاسيما في اطار تمكين النساء ومن كل الفئات العمرية لاسيما الشباب وتعاون السلطات المحلية والجمعيات ومؤسسات القطاع الخاص لتمكينهم من تجسيد خطة مشتركة للتنمية المحلية المستدامة.

1ـ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية موضوع الدراسة في أنها تتعلق بموضوع الساعة التي كثر عليها الحديث فتعتبر دور الجمعيات في ترسيخ الديمقراطية التشاركية أساسي لإشراك المواطن في ممارسة جوطنيته وإبراز التعاون الدولي من خلال تجربة كابدال في الجزائر.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الى تحقيق مجموعة من الاهداف يمكن عرض اهمها فيما يلي:

- تهدف الى التعرف على الإطار المفاهيمي للجمعيات والديمقراطية التشاركية

- والعمل على دراسة علاقة الجمعيات بالديمقراطية التشاركية.

- تهدف الدراسة إلى معرفة دور الجمعيات في ترسيخ الديمقراطية التشاركية، وذلك من خلال دراسة الكيفية التي تتم بها الدور.

- تهدف الى دراسة التعاون الدولي من خلال برنامج كابدال كتجربة.

- من خلال الدراسة سنتعرف على برنامج كابدال وأهدافه

- تهدف إلى تقيم تجربة كابدال في الجزائر.

2ـ مبررات اختيار الموضوع:

لقد جاء اختيار هذا الموضوع لجملة من الأسباب والاعتبارات تراوحت بين ذاتية وأخرى موضوعية.

أـ الأسباب الموضوعية:

يعود اختيار الموضوع إلى الأهمية العلمية التي يحظى بها كونه أحد مواضيع الساعة من أجل التعرف عل الإطار المفاهيمي لكل من الجمعيات والديمقراطية التشاركية البحث في العلاقة التي تربط هذين المتغيرين ودراسة التعاون الدولي من خلال تجريه كابدال في الجزائر.

ب ـ الاسباب الذاتية:

من بين الاعتبارات الذاتية التي دفعتنا لاختيار الموضوع هو رغبتنا في التعمق في علاقات التعاون الدولي وإظهار استمراريتها لاسيما في المجال السياسي وقد اخترنا عنصرا محددا منه هو؛ "الديمقراطية التشاركية". ومن الأسباب الذاتية الدافعة لاختيار الموضوع هو مشاركتي الشخصية في التدريبات التي تلقيناها من التعاون الثلاثي للبلديات ــ على أساس موظفة في ببلدية ذراع الميزان التابعة اداريا لولاية تيزي وزوــ حتى يعرف برنامج كابدال بكل مكوناته وكيفية تطبيقه على أرض الواقع، وأصبحنا بذلك نمثل المدربين على مستوى العشر بلديات المختارة في تجربة كابدال، التي يعني نجاحها توسيع الفكرة على كامل بلديات القطر الجزائري.

إضافة الى ذلك السبب الجوهري فان اهتمامي منذ زمن بالنشاط الجمعوي ومبادرات الشباب فيه لتحقيق الخير للبلاد في إطار تنموي.

3ـ الدراسات السابقة:

يحظى مجال المجتمع المدني وتحديدا الجمعيات اهتماما واسعا من قبل الباحثين والمفكرين من خلال ما قدمته ابحاثهم ولازالت تقدم ، حيث تم ربطها بمتغيرات مختلفة وفي دراستنا هذه نهتم بربط الجمعيات بموضوع الديمقراطية التشاركية من باب التعاون الدولي، حيث اعتمدنا في ذلك على دراسات سابقة كونها ذات أهمية كبيرة في انطلاق دراستنا وكانت المساعد والركيزة الأساس في انجاز البحث. وسنتعرض فيما يلي عدد من الدراسات السابقة التي استفدنا منها والتعليق عليها لتوضيح علاقتها مع مذكرة تخرجنا ومجال الاستفادة من تلك الدراسات وهي كالآتي:

الدراسة الأولى: هي عبارة عن مقال أكاديمي من إعداد الباحثة أمينة طووالة[1]، حول برنامج دعم قدرات الفاعلين المحلين (كابدال)... خطوة نحو الديمقراطية التشاركية والتنمية المستدامة ، اهتمت بدراسة وتقديم صورة عن برنامج كابدال و ركزت على دوره في تهيئة المناخ للديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية، ووصلت في الأخير أن القائمين على هذه المبادرة قد احسنوا التركيز على هذين المجالين الحيويين على المستوى المحلي والذي يكمل كل منهما الآخر، فالديمقراطية التشاركية تسمح بطرح افكار المجتمع المدني أمام الادارة المحلية بالخصوص انشغالات الشارع في كافة الميادين وخاصة منها التنمية المحلية والإدارة المحلية بدورها ستتخذ القرارات والمخططات برؤية تشاركية بما يخدم أهداف التنمية المحلية عن طريق خلق موارد اقتصادية دائمة بعيدة عن الاتكال على مخصصات ومخططات الحكومة المركزية الموّجهة للبلدية.

الدراسة الثانية: هي عبارة عن مقال أكاديمي من اعداد الباحث محمد فراحي، حول **برنامج كابدال كآلية لإرساء التعاون الدولي من أجل تجسيد الديمقراطية التشاركية**[2]، سلط الضوء على مدى مساهمة مشروع كبدال في تجسيد الديمقراطية التشاركية في الجزائر لتحقيق التنمية المحلية ضمن آليات التعاون الدولي، حيث توصل الى أن ادراك المواطن الجزائري في تحسين أوضاعه المعيشية أو النهوض بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا يكون من خلال سياسة التهميش والإقصاء وإنما من خلال مشاركته ومبادراته، كما يرى أن مجرد اقتباس هذه التجارب وتطبيقها دون محاولة تكيفيها مع ،خصائص بيئتنا ودون الوقوف على ايجابياتها وسلبيتها لن يكون بنتائج ايجابية وسيكون مآلها الفشل، كما خلص إلى أن المقاربة التشاركية تقضي الى اشراك كل الفواعل في رسم السياسات وتنفيذها وتقيمها.

وفي الدراسة التي نقدمها لنيل شهادة ماستر نبحث في **دور الجمعيات** تحديدا، ومدى تطبيق السلطات المحلية لبرنامج كابدال من خلال حقيقة اشراك الجمعيات كممثل محلي للمواطن.

4ـ اشكالية الدراسة:

---

[1] ــ أمينة طواولة، "برنامج دعم القدرات الفاعلين المحلين (كبدال)....خطوة نحو الديمقراطية التشاركية والتنمية المستدامة"،**مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة مستغانم،المجلد الثاني،العدد الثالث متاح على الموقع الالكتروني:

ttps://www.**academia.edu**

[2] ـ محمد فراحي،"برنامج كابدال كالية لارساء التعاون الدولي من اجل تجسيد الديمقراطية التشاركية"، **مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، المجلد الثالث، العدد الاول،جوان 2019، **متاح على الموقع الالكتروني:**

capdel(9)File:///C:/Users/Informatik/Informatik/Downloads/

أصبح للجمعيات دورا هاما في المجتمع، حيث تسعى إلى توعية وحث المواطنين على المشاركة في ممارسة وطنيتهم والتفاعل مع السلطة من أجل تحقيق المنفعة العامة، فمشاركة الجمعيات وتفعيل دورها يعتبر بحد ذاته آلية من اليات الديمقراطية التشاركية، من هنا يمكن وضع الاشكالية التالية؛ **إلى أي مدى ساهمت الجمعيات في ترسيخ الديمقراطية التشاركية من خلال ما جاء في برنامج كابدال في إطار التعاون الدولي؟**

انطلاق من الاشكالية تم صياغة مجموعة من **الاسئلة الفرعية** وهي كالآتي:

ـ ما المقصود بالجمعيات؟ وما هي أنواعها؟

ـ ما المقصود بالديمقراطية التشاركية وفيما تتمثل مبادئها وميكانيزماتها؟

ـ ما المقصود ببرنامج كابدال؟

ـ كيف ساعد التعاون الدولي من خلال برنامج كابدال في تجسيد الديمقراطية التشاركية؟

ـ قمنا بصياغة مجموعة من **الفرضيات** لتحليل موضوع الدراسة وهي كالآتي؛

ـ كلما ركزت الجزائر على اشراك الفاعلين المحلين تحديدا الجمعيات في عملية صنع القرار، كلما ستساهم في تعزيز الديمقراطية التشاركية.

ـ نجاح الديمقراطية التشاركية وتفعيل دور الجمعيات في الجزائر مرهون بنجاح مشروع كابدال.

ـ برنامج كابدال لن يكون البرنامج الأمثل لتفعيل دور الجمعيات ولا في انجاح الديمقراطية التشاركية.

5ـ حدود الدراسة:

تم تحديد الدراسة وفق الاطارين الزمني والمكاني على النحو التالي:

الاطار المكاني للدراسة: تمثل في الدولة الجزائرية وتحديدا في عشر بلديات نموذجية التي اتفق على تطبيق تجربة برنامج كابدال فيها وهي بلدية الغزوات(تلمسان)، بلدية تقزيرت (تيزي وزو)،بلدية اولاد عبد القادر(الشلف)،بلدية جميلة(سطيف)،بلدية بني معوش (بجاية)،بلدية الخروب (قسنطينة)،بلدية بابار (خنشلة) ،بلدية مسعد (الجلفة)، بلدية تيميمون (ادرار)، بلديةجانت (اليزي) و تعميمها على كافة البلديات

الاطار الزمني للدراسة: ينحصر الاطار الزمني للدراسة في الفترة التجريبية التي نص عليها برنامج كابدال في اطار التعاون الدولي وهي الممتدة من سنة 2017 إلى 2020م.

6ـ المناهج والمقاربات المتبعة في الدراســـة:

يفرض الموضوع محل الدراسة اتباع مجموعة من المناهج العلمية وهي:

المنهج التاريخي: اعتمدنا المنهج على صيرورة تاريخ الجمعيات والديمقراطية التشاركية، لأنه لا يمكن فهم الظاهرة دون الرجوع الى الحوادث والوقائع السابقة. وفر المنهج التاريخي الادوات الكفيلة لتحديد مراحل تشكل التعاون الدولي والتحوّلات والتغيرات التي طرأت عليه.

منهج **دراسة حالة:** حددت في موضوعنا من خلال حالة التعاون الدولي برنامج كبدال في الجمهورية الجزائرية، وتحديدا في البلديات المعنية بالبرنامج مباشرة.

وستوصف ظاهرة الديمقراطية التشاركية في عملنا مع البحث على دور الجمعيات في عمليات التفعيل والتشبيك.

وعن المقاربات يمكن اعتماد

المقترب المؤسساتي؛ تم الاستعانة به في تحديد ومعرفة طبيعة المؤسسات التي تؤطر الجمعيات لأجل اسهامها في ترسيخ الديمقراطية التشاركية، بدأ بالوزارة المعنية.

المقترب القانوني؛ هو استعمال النصوص القانونية المتعلقة بالموضوع وقد تم الاستعانة به في الأطر القانونية و العلاقة التى تربط الجمعيات بالمجالس المنتخبة (الجزائر،المغرب،تونس)

المقترب الاتصالي: استعمل هذا المقترب كقناة اتصال لتلقى المعلومات و معالجتها من مرسل ومستقبل والهدف من ذلك تحليل هذه المعلومات التي تكون على شكل مطالب ومن ثم مخرجات وفي الاخير تكون على شكل حلول، و قد تم الاستعانة بالجمعيات كأداة اتصال بين المواطن والنظام

7ــ هيكلة الدراسة:

وفق عنوان الدراسة "دور الجمعيات في ترسيخ فالديمقراطية التشاركية (دراسة حالة التعاون الدولي من خلال برنامج كابدال)، تم تقسيم الخطة إلى فصلين مقسمين إلى مباحث بالإضافة لمقدمة وخاتمة البحث ويمكن تفصيل الخطة فيما يلي:

اهتم **الفصل الاول** تحت عنوان الإطار المفاهيمي للجمعيات والديمقراطية التشاركية تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث تطرق في المبحث الاول إلى ماهية الجمعيات، وفي المبحث الثاني منه إلى الإطار المفاهيمي للديمقراطية التشاركية، ليتم التطرق في المبحث الثالث إلى تحديد العلاقة بين المتغييرن وهما؛ الجمعيات بالديمقراطية التشاركية.

وتناول **الفصل الثاني** من الدراسة مقاربة " التعاون االدولي " من خلال برنامج كابدال في الجزائر، تم تقسيمه إلى مبحثين؛ الاول منه التعريف بالتعاون االدولي ومجالاته، وخصص المبحث الثاني لــدراسة تجربة كابدال في الجزائر.

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي والنظري للجمعيات والديمقراطية التشاركية

يتناول الفصل الأول من الدراسة جانبا نظريا للتعريف بالمتغيرات الأساسية للموضوع قيد الدراسة، ولعلها بارزة في جعل الجمعيات متغيرا أساسيا ومستقلا، نبحث في مفهومه لنستشف خصائصه، وفي أصول ميلاده وتطوره عبر الزمن عند الغرب والعرب.

لنعرج على البحث في المتغير الأساسي الثاني وهو المتغير التابع في المنظور المنهجي وهو المصطلح المركب "الديمقراطية التشاركية" باحثين في نشأة الفكرة سياسيا وفلسفيا، وعلى أهدافها العامة ومبادئها وآليات صياغتها أيضا.

ويختص فرع آخر من فروع البحث في الجانب النظري في البحث عن العلاقة الكامنة والرابطة بين المتغيرين الأصيلين لاسيما في إطار البحث عن "الدور". وما الفصل النظري الباحث في ماهية المتغيرات إلا محورا أساسيا ليتعرف قارئ المذكرة على أهم معطياته حتى يتمكن من فهم العلاقة الرابطة بين المتغيرين من خلال جانب تطبيقي ـ توضيحي في الدراسة.

وعليه يُـقدم الفصل الأول من الدراسة في ثلاث مباحث لكل مبحث مطالبه التوضيحية والتفسيرية في ترتيب وتصنيف مفاهمي متسلسل ومتوازن.

المبحث الأول: أصول الجمعيات ومبادئ التأسيس

ساعدت الجمعيات بشتى أنواعها وأشكالها على تنمية الروح الجماعية وتدعيمها، من خلال السعي المستمر في تحقق الأهداف المنشودة، وخاصة تلك النابعة من إرادة جماعية والمدعومة من سيادة شعبية قائمة على أسس متينة. ونظرا للأهمية التي توليها نشاطات الجمعيات المختلفة لروح المجتمع ونماءه، فإنها تستحق البحث لأجل تطوير الأهداف وتعميق المبادئ وتجسيد النشاطات، وترتبط بذلك مع عديد من المظاهر في حياة المجتمع من جوانب مختلفة الاجتماعية منها والاقتصادية والثقافية، ولازال البحث عن مفهموها وتطورها قائما، والبحث عن صياغة أنواع جديدة لها من خلال التطورات والتغيرات الحاصلة في مجتمعاتنا المعاصرة.

المطلب الأول: نشأة الجمعيات وتطور مفهومها

زاد الاهتمام بالجمعيات في عهد الديمقراطيات وإشراك المواطنين في مختلف جوانب الحياة في المجتمعات. وهذا راجع إلى الأدوار التي تلعبها في تعزيز قيم المواطنة التي تعد الركيزة الأساسية التي تبنى عليها المجتمعات الراقية، سنجد اختلاف التعاريف المقدمة للجمعيات، وما هو إلا دليل على أن الباحثين يولون أهمية كبيرة للموضوع في البحث والاستقصاء، وسنسلط عليها الأضواء في المطلب الأول المجزأ لجزءين يهتم الأول بتبيان أصول نشأة فكرة الجمعيات وتبلورها عبر الزمن، ويهتم الجزء الثاني من المطلب ذاته بتعريف الظاهرة " الجمعيات".

1ـ نشأة و تطور الجمعيات:

عرف الفرد منذ القدم تغيرات داخل البيئة التي يعيش فيها فقد كانت محاولات فردية من أجل تحسين الأوضاع أوقات المشاكل التي كان يعاني منها، ولكن عندما يصل الحال بها التحوّل لأزمات وقد تتحول بدورها لحروب وما ينجر عنها من آفات اجتماعية فتاكة كالفقر والبطالة وانتشار الأمراض المختلفة، وكثرة الوفيات وغيرها من الهموم التي تعكر صفو الحياة البشرية فإن الأمر سيستدعي التفكير في طرق للتعاون والتضامن ومنها اللجوء إلى تشكيل جمعيات كانت في بداياتها على شكل مؤسسات خيرية لتقديم المعونة للمحتاجين وتتشكل في الأساس أوقات الشدائد والصعاب.

أـ البوادر الأولى لظهور الجمعيات في العالم الغربي:

يعتبر تحديد مفهوم أي مصطلح ضرورة حتمية لإزالة كل لبس أو غموض يدور حوله، ولنتناول مفهوم الجمعيات وجب التعريج عليه من ناحيته التاريخية من خلال معرفة أصول نشأته مراحل تطوره. ولا يمكن فصل نشأته عن نشأة وتطور المجتمع المدني كاملا، إذ هو الأصل والجمعيات الفرع المتفرع منه.

كانت الحركات الاصلاحية التغيرية التي تظهر في العصور السابقة من وقت لآخر هي الأصل في نشأة مجتمع مدني خلافا لمجتمع طبيعي، أي مجتمع منظم قائم على أسس. ومنها حركة "مارتن لوفارن" المناهضة للعداء والظلم، لاسيما ظلم سلطة الكنيسة آنذاك للطبقتين المتوسطة والفقيرة، لكن بموت كالفن عام 1564م، نشبت حروب كثيرة أودت بقتل الكثير ومظالم شتى وقعت على الناس، ظهرت حركات أخرى تنادي بحق الشعوب في الرد على مظالم الملوك لاسيما نهاية القرن السادس عشر.

زيادة الوعي في أوروبا بداية القرن السابع عشر مع بدايات عصر النهضة الذي تميز بإعطاء قيمة للعلوم والأبحاث وبالتالي للإصلاحات على اختلاف أوجهها ومجالاتها،

وبدايات التفكير في التمثيل الشعبي وقيم المساواة والعدالة واحترام آراء الآخرين، لتبزغ أفكار قادة الفكر السياسي في الغرب أمثال هوبز جون لوك وجون جاك روسو مساهمة في تحرر البشر، فبدأت التجارة تتحرر وتتحول السياسية إلى الديمقراطية[3].

ولم يكن للمجتمع المدني اتفاقا حول تعريفه لاختلاف البنى الفكرية عامة في الفكرين السياسي والفلسفي الغربي. إلا أن أغلبية الافكار الاولى كانت تشير الى المجتمع السياسي المنظم المنشود في وقت ساده حكم الغاب وهو ما اتفق عليه فلاسفة العقد الاجتماعي[4].

ومن فكرة ارتباط المفهوم بالسياسية الى فكرة الارتباط الاقتصاد، كان الفيلسوف "هيجل" اول من انتقد فكر العقد الاجتماعي وبالتالي لا ير أن المجتمع المدني هو أساس تنظيم المجتمع انما الأساس هو وجود الدولة بمختلف مؤسساتها الشرعية. والمجتمع المدني عنده يأتي في الدرجة الثانية معرفا إياه (المساحة بين الدولة والعائلة)[5] في اطار بين صراع المصالح ورابطة أيضا بين الفرد والدولة، فهو بذلك مجال لإشباع الحاجات ومجال المصالح، والدولة هي وحدها قادرة على صيانة تلك المصالح وفق القوانين. فان كانت تلك الافكار تنطبق على ألمانيا بلد هيجل فإنها لا تنطبق على بقية دول أوروبا، لذلك سيكون للمفكرين الاخرين نظرة أخرى للمجتمع المدني.

بدأت تتبين معالم مفهوم المجتمع المدني مع مفكري العصر الحديث لاسيما توكفيل وغرامشي، مؤكدان على ضرورة تجسيد فكرة المواطنة من خلال مجتمع مدني نشيط.
وقد أكد تكوفيل في كتابه الديمقراطية في أمريكا من خلال مقولته: «لا بد للجميع من عين فاحصة ومستقلة،هذه العين الفاحصة ليست سوى مجموعة متعددة من الجمعيات المدنية الدائمة اليقظة والقائمة على التنظيم الذاتي،وهي الضرورة اللازمة لتقوية الثورة الديمقراطية»[6]، وبذلك فهو يشبه الجمعيات بالعين التي ترى وتتابع أمور المجتمع وأنها أمرا لازما لتمتين الديمقراطية في البلد.

وقد اعتبرت الجمعيات المختلفة (دينية، اجتماعية، رياضية...) نواة المجتمع المدني والتجربة الامريكية كانت الرائدة سبيلا في تحقيق الديمقراطية وأيضا في تقديم المساعدات

---

[3] - علي محمد محمد، **أصول الاجتماع السياسي**، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1987، ص 174.

[4] - عاطف أبو سيف، **المجتمع المدني والدولة؛ قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني**، دار الشروق للنشر والتوزيع, 2005، ص 24.

[5] - Taib Said**, Associations et société civile en Algérie**, Algérie :OPU, 2014, P. 34

[6] - ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة**، 2004، **دار مجدلاوي، الاردن**

لبعضهم البعض كإنشاء المعاهد والمدارس ...، وقد أحب المواطن الامريكي دوره في الجمعيات وانشغل بها. كما يرى الفرد الامريكي أن سر التقدم والتمدن هو العمل الجمعوي عنده إذ يقول: «أنه لضمان تمدن البشر، وليزدادوا مدنية، فهناك قانون هو قانون **فن إنشاء الجمعيات**»[7].

عرف مفهوم المجتمع المدني مع "أنطونيو غراميتشي" (**Gramsci**) تحولا هاما في صياغة تعريفه، مما جعله مطابقا إلى حد ما مع صيغته الحالية وبنيته الحديثة، جاعلا منه مجالا للتنافس الإيديولوجي زيادة على كونه مجالا للتنافس الاقتصادي.

قدرة الدولة الحديثة عند "غراميتشي" في فرض سيطرتها بواسطة القمع والإكراه، من خلال مؤسساتها الإيديولوجية، لهذا يمكن للمجتمع المدني أيضا أن يحقق إيديولوجيا مضادة وفرض هيمنتها بها، والثقافة والحزب والنقابة والجمعيات المختلفة من خلال منتقديها العضويين على مراقبة الدولة، وكذا المشاركة السياسية وبالتالي الوصول إلى الحكم.

يمكن استخلاص أن المجتمع المدني في ميلاده وتطوره فكرا وممارسة في أوروبا وأمريكا يرتبط ارتباطا وثيقا بنشأة وتطور الدولة كأساس قانوني ومجال سياسي له، أما من الناحية الممارسة والنشاط فهو متعلق بنشاطات مختلفة في اطار جمعيات مستقلة، وما وجب التنويه إليه أن المجتمع المدني في كثير من القراءات الغربية والعربية ومنها الجزائرية لا ينحصر في الجمعيات إنما يمتد إلى النقابات العمالية بل هناك من يضم إليه الأحزاب السياسية.

عرف العالم الغربي أول نشأة **للجمعيات**، والتي كانت كلها في إطار خيري تطوعي منها؛ جمعية جنيف للمنفعة العامة عام 1863، ويرجع الفضل في تأسيسها إلى الايطالي "هنري دونان" وهي جمعية تطوعية لخدمة الجرحى ومعطوبي الحروب في اطار من المحافظة على الروح البشرية، وعرفت بعد ذلك تحت تسمية "اللجنة الدولية للصليب الأحمر" التي لا تزال قائمة ليومنا هذا وتتمتع بشهرة كبيرة، إلى ظهور حركة جمعيات الإحسان التي بدأت نشاطها عام 1869م في مدينة لندن وانجلترا، والظاهر من تسميتها انها تعمل على تقديم المساعدات للمحتاجين والفقراء. ولعل النشاط الجمعوي الأكبر هو الذي عرف في الجامعات والمعاهد من طرف الطلاب الشباب المثقفين.

---

[7] ـ **ذات المرجع**، ص 28.

وكانت فرنسا الرائدة في العمل الجمعوي قد قدمت قوانين منظمة وضابطة للعمل الجمعوي من قانون الفاتح جويلية 1901م الذي يسمح للمواطنين الاجتماع اراديا عن طريق المنظمات والجمعيات، والقوانين الاولى التأسيسية لفكرة الجمعيات في فرنسا تعود لعام 1791م، في حق تكوين جمعيات (مجمعات حرة)، ويجب التنويه إلى أن نشأة الجمعيات وتأسيسها إنما يعود إلى تعميق مفهوم الديمقراطية وقيم المواطنة. وتلتها في الاهتمام بالعمل الجمعوي وتشجيعه الولايات المتحدة، ولدينا في ذلك أسماء شهيرة لجمعيات عريقة في المجتمعات الغربية عامة.

ب ـ بوادرها في العالم العربي الاسلامي:

وباعتبار المجتمع المدني غربي النشأة، فإن المفكرين العرب لم يتخصصوا في دراسة المفهوم ومضامينه، ومع ذلك ظهرت بعض الأبحاث النظرية لاسيما من طرف بعض المستشرقين، تناولت الجانب التاريخي والعلمي للمجتمع الاسلامي سواء كان اسلامي أو غير إسلامي، فكشفت عن طبيعة المجتمعات الاسلامية وممارساتها الاجتماعية التي كثيرا ما تتقاطع مع أهداف ونشاطات المجتمع المدني وتحديدا في جانب الجمعيات.

لقد احتل العمل الخيري أهمية كبرى في المجتمعات الإسلامية، اقتداء بكتاب الله وسنة رسول الله محمد (ص)، التي رسخت مبادئ التعاون والتكافل والتضامن، من خلال مساعدة المحتاجين والفقراء، وجمعيات أخرى عمدت الى تشجيع التعليم والتربية على أصول الدين وتحفيظ القرآن الكريم وتفسيره والبحث في مقاصد الشريعة الاسلامية.

أين ظهرت بوادر المعاملات الانسانية التي دعى إليها الدين الاسلامي والقرآن الكريم وذلك بـترسخ قيم التعاون والتكافل الاجتماعي مما أدى إلى بروز جمعيات خيرية كثيرة شجعت العمل الخيري في المجتمعات العربية إلى جانب نشر التعليم والثقافة الدينية.

مرّت الدول الاسلامية جمعاء بشدائد عظام لما انتشر فيها ظلم استبداد الحكام أولا ثم ظلم المستعمر الغربي الغاشم، وكان لزاما على شعوبها الانتظام في جمعيات من أجل البقاء أولا (ضد الجوع والعطش والعراء فكانت هي الحاجات الانسانية الاولى التي حرم منها الكثيرون)، وثانيا التعاون لـدحض الاستعمار عن طريق الجهاد في سبيل إعلاء كلمة الله واسترجاع السيادة على أرضهم المسلوبة والدفاع عن هويتهم اللغوية والدينية. إذا عرف العصر الحديث نشأة الجمعيات في العالمين الاسلامي والعربي بدايات القرن التاسع عشر، ومن أشهر الجمعيات التي عرفها المجتمع العربي في المشرق هي الجمعيات المصرية بداية

بعام 1871م، ونشأت العراقية عام 1873، والأردنية عام 1912، والفلسطينية أيضا عام 1920م[8].

وعرف المغرب العربي أيضا جمعيات عريقة كانت تحت مسميات عدة، منها الزوايا في **الجزائر** التي تقدم نشاطات خيرية (التويزة في منطقة القبائل لمساعدة الفقراء خاصة، تقدم فيها اللحوم والمأكولات وغيرها مما يحتاج اليه الفرد للعيش) وهي مشاركات تجمع من أبناء القرية (الدشرى). وقد سمح الاستعمار الفرنسي بإنشاء الجمعيات الاسلامية في الجزائر منذ 1904م، ولا يعني دينية انما مخصصة وموّجهة للمسلمين، لكنها كانت قليلة العدد مقارنة بتعداد الجمعيات الموّجهة للفرنسيين و الكولون (يهود وايطاليين واسبان..)* وفي مجملها كانت ذو طابع اجتماعي راجع للظروف القاهرة التي كان يعيشها الجزائريين في ظل الاستعمار المرير، ومن أشهر وأعرق الجمعيات في الجزائر نذكر؛ "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" الناشئة بتاريخ الخامس ماي 1931م، بعد قرن من احتلال فرنسا للجزائر، فكان **منشأها ردا على احتفال الفرنسيين بقرن استعمار، ورفعت شعارها "الاسلام ديننا...العربية لغتنا... الجزائر وطننا"، وكانت ذو طابع ديني تهذيبي لخدمة الدين والمجتمع[9].**

وانتشرت الجمعيات في المغرب وتونس في عهد الاستعمار الفرنسي وكانت بمجملها ذات طابع خيري (جمعيات اسلامية) قائمة على ذات القانون التي تقره الكولونيالية الفرنسية. كثيرا ما كانت تهمش أو تغلق أو يهدد قادتها أو يحملون للسجون، إذا شكت السلطات الاستعمارية أنها تساعد وتدعم العمل المسلح (الجهاد بالمفهوم الاسلامي).

وللعلم أن أشهرها تحوّل لحزب سياسي بعد الاستقلال وانضوت تحته عدد من الجمعيات تؤيده. وبذاك فان الجمعيات البعيدة عن العمل السياسي كثير منها تحول الى العمل والنشاط السياسي او كمؤيد لأحزاب سياسية لاسيما الحزب الحاكم.

2ـ التعاريف المقدمة في شرح معنى الجمعيات لغة واصطلاحا:

أـ تعريف الجمعية لغة:

الجمعية مفرد جمعيات، وفي معظم المعاجم العربية جاء تعريفها لغويا على النحو التالي؛

---

[8]ـ دعاء عادل قاسم السكني، المؤسسات الخيرية حكمها وضوابط القائمين عليها، **مذكرة ماجستير**، غزة: الجامعة الإسلامية، فلسطين،2012، ص7.

* -Voir, Omar Hachi, « Les Associations Déclarées », **Revue Cread,** 3eme trimestre, 2000, p .61

[9]ـ كمال بن عطا الله، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، مسيرة علم وإصلاح**، بسكرة / الجزائر: دار علي بن زايد،2013، ص 11.

الجمعية هي **جماعَةً** مِنَ الأَفْرَادِ يَنْتَظِمُونَ فِي عَمَلٍ **جَمَاعِيّ** مُشْتَرَكٍ حَسَبَ قَانُونٍ دَاخِلِيٍّ لِهَدَفٍ وَمَقْصَدٍ مُعَيَّنَيْنِ. والجمعيات قد تكون رياضية، وثقافية، أم فنية، والخيرية، وجمعية خاصة بالدفاع على حقوق الانسان.

أصل الكلمة من فعل جمع، يجمع ، تجميعا، معناه جمع الأشياء المتفرقة، وضم بعضه الى بعض[10]، ولملم شملها.

والجمعية اسم منسوب الى الفعل جمع؛ جمع من الناس يلتفون حول هدف معين، وفكرة معينة[11].

ب ـ تعريف الجمعية اصطلاحا:

ومن التعاريف المفسرة لمفهوم الجمعية نجد من عرفها على أنها؛ "ملتقى أشخاص تجمعهم وحدة الوظائف أو المصالح بعد دعوتهم إليها بصفة نظامية"[12].

حسب هذا التعريف أن الجمعية هي مجموعة من الاشخاص يلتقون من أجل تحقيق مصلحة عامة، وهذه اللقاءات تكون بطريقة تنظيمية.

ويعرف الجمعية الباحث **"ديكن ميشل"** على أنها؛ "العملية الاجتماعية التي تنعكس في التفاعل والاتصال الذي يقع بين مجموعة من الأفراد والجماعات بغرض تحقيق أهداف معينة"[13].

ومن خلال من هذا التعريف أن الجمعية هي عملية اجتماعية يتفاعل ويتواصل فيها الافراد والجماعات بغرض تحقيق الأهداف.

وراح الباحث "ماهر المعاطي" يعرف الجمعية على أنها؛ "تنظيم اجتماعي يتكون من مجموعة من الأفراد يهدف إلى تحقيق أهداف لا تتعارض مع قوانين وتقاليد المجتمع بغرض المساهمة في مواجهة احتياجات ومشكلات المجتمع"[14].

---

[10]ـ انظر : قاموس معاجم اللغة العربية.

[11]ـ انظر: معجم اللغة العربية المعاصرة.

[12]ـ ابتسام القرام، **المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري ـقاموس باللغة العربية والفرنسية**،الجزائر:المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 1992،ص29.

[13]ـ مليكة بوجيت،إشكالية المجتمع المدني في الجزائر دراسة في: الخلفيات،التفاعلات،والأبعاد، **مذكرة ماجستير** في العلوم السياسية،جامعة الجزائر،1997،ص111.

حسب الباحث فإن الجمعية ما هي إلا تنظيم اجتماعي (مجموعة أفراد) تسعى إلى تحقيق الأهداف منها تحقيق احتياجات المجتمع المختلفة وذلك وفقا لنشاط ونوعية الجمعية، ويتعين أن تكون هذه الأهداف غير معارضة للقوانين وقيم المجتمع.

ولا يمكن تقديم تعريف لمصطلح أصيل دون استخلاص خصائصه، وعليه فإن أبرز **خصائص الجمعيات** هي كالآتي؛

ـ إنها قائمة على نشاط العمل التطوعي الخيري، حيث لا يجبر الافراد للانضمام اليها والعمل بها، فهي مؤسسات أم منظمات تطوعية تعاونية كالنوادي الرياضية، وجمعيات ذوات الطابع الديني، والاجتماعي، والثقافي منها الفني بمختلف طبوعه.

ـــ لا يشترط الانضمام إليها روابط جامعة بين المنخرطين فيها كروابط الدم (القرابة) أم القبلية أم الجهوية...

ـ إنها تتميز بالاستقلالية؛ مصادرها المالية لا تعتمد على مساعدات الدولة أنها هبات فردية أم جماعية من خلال مؤسسات القطاع الخاص أم العام، أم منظمات غير حكومية من داخل بلد النشاط أم خارجه وذلك وفقا للقوانين التنظيمية المنظمة لنشاط الجمعيات، إلى جانب الاستقلالية المالية فهي تتميز بالاستقلالية الادارية في التنظيم.

ـــ من خصائصها أنها غير طامحة ولا ساعية للوصول للسلطة السياسية مثل الأحزاب السياسية؛ أي ليست ذو طابع سياسي لكن قد تخدمه في بعض الدول وبعض الظروف.

المطلب الثاني: مبادئ تأسيس الجمعيات وأهدافها

وجود الجمعيات أصبح ضرورة ملّحة وذلك نظرا للدور الذي تلعبه في بناء وتوعية المجتمع والوطن على حد سواء، فلقيامها لا بد من مبادئ وأسس ترتكز عليها من هذه المبادئ ما يلي:

---

[14]ـ سعيدة باعلي ، **دور** الجمعيات الخيرية في تفعيل العمل التطوعي: دراسة ميدانية **بجمعية كافل اليتيم الخيرية في تفعيل العمل التطوعي**(فرع أدرار)، **مذكرة ماجيستير** في علم الاجتماع :تخصص علم اجتماع التنظيم والعمل، جامعة أدرار، الجزائر،،2017،ص13، نقلا عن: ماهر المعاطي، **ادارة المؤسسات الاجتماعية**، القاهرة: دار تكنو ماشين للنشر والتوزيع،1988، ص17، متاح على الموقع الالكتروني: اطلع عليه يوم 23 /2020/11، ليلا:

File:///C:/Users/Informatik/Downloads/(2)

- **"الاختيار**: لا يوجد عمل جماعيّ دون حرية الاختيار، وهو فعلٌ ذاتيٌّ يُمارسه الشّخص لحظة انضمامه للجمعيّة سواءً جاء إليها بمحضِ إرادته أو بإيعازٍ من صديق، أو دعاية، أو من باب الفُضول وغيره.
- **التطوّع:** هو عبارة عن سلوكٍ فرديّ ينبع من الذات والثقافة والحضارة، وتتمّ ترجمته بواسطة الأنشطة العادية أو الخدماتيّة وذلك من أجل تحقيق أهداف ومشاريع الجمعيّة.

المشاركة: هي قيام كلّ فردٍ من أفراد الجمعيّة بمهامٍ ومسؤوليّات مُعيّنة"[15]- ، وتقوية حس وحب الانتماء بين الافراد مما يجعله اكثر اندماجا وأكثر مبادرة من غيره لأنه يضع المنفعة العامة نصب عينيه.

ينطلق مبدأ المشاركة من ضرورة وجود وعي بما سيقوم به العضو من مهام ومسؤوليات ففعل المشاركة يأخذ أبعاد كثيرة ومتنوعة التعاون، والتنسيق بين الاعضاء المساهمة في ترسيخ القيم، وهي مسؤولية لا يستهان بها.

نستخلص مما ذكرناه عن مبادئ الجمعية أنه لا وجود لعمل جمعوي دون وجود حرية الاختيار وهو عمل تلقائي يقوم على الفضول فيكون حرا أن يستمر اذا وجد ما يلبي حاجياته و إما ينسحب او ينقطع اذا ما لم يجد ما يرغب فيه.

ما يميز العمل الجمعوي هو العمل التطوعي فانطلاقا من عملية التطوع الموسوم بها العمل الجمعوي بشكل يجعل الفرد العضو ينخرط في الممارسة الجمعوية بكل تلقائية فهدف المتطوعين في الجمعية هو تحقيق أهدافها ومشاريعها، ولعل من مبادئ تأسيسها التي يمكنني اضافتها هو احترام ما سطر فيها من أهداف وتنظيم داخلي حتى لا يحيد المتطوع عن الأساس الذي جاء لأجله وانضم للجمعية. ويتضمن التنظيم الداخلي مصادر تمويلها، مقدار الاشتراك السنوي بها، وكيفيات انعقاد اجتماعاتها، وشروط العضوية والى ما ذلك من محددات تشكل اساس كل جمعية.

ثانيا:الأهداف الاساسية لقيام الجمعيات

تسعى الجمعيات لتحقيق أهداف مختلفة،لكن تختلف تلك الأهداف باختلاف نوعية الجمعية وشكلها، فمنها حسبما ذكرنا آنفا تلك الاجتماعية والدينية والفنية والنوادي الرياضية، والجمعيات البيئية، والخاصة بتلاميذ المدارس وأولياءهم، والمدافعة عن حقوق الانسان

---

[15]- هايل الجازي، **"مفهوم الجمعيات"**، 21جولية 2016،اطلع عليه يوم 24 نوفمبر 2020م، ليلا، متاح على الموقع الالكتروني : https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9

ومنها المنظمات النسوية، وغيرها كثير، وبالتالي سيظهر التباين من خلال محاور ومبادئ كل جمعية، لكن يبقى للجمعيات أهداف عامة نذكر بعض منها في الآتي؛

- إنها تسعى إلى التربية على المواطنة وغرس القيم الأخلاقية والديمقراطية، واحترام الآخر واحترام المقدسات الدينية والوطنية، والمؤسسات والهيئات الوطنية، وعدم المساس بقيم المجتمع.

- وتقوم على فن التعامل مع الآخر (التربية على التعامل) وفق مبدأ الحقوق والواجبات وحسن استعمال مساحة الحرية التي يتمتع بها كل فرد.

- التربية على الانفتاح على الآخر وحب العمل التشاركي والمشاركة في بلورة وإنجاز مشاريع منتجة في مختلف المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية منها الفنية، وغيرها من المجالات.

- تقوية وتعزيز وحدة الصف وتراصها والتعايش والتآلف وتقوية العلاقات بين الأفراد والجماعات، والتعاون الهادف والتفاعل الاجتماعي والثقافي المثمر والبناء.

- تنمية روح التكافل والتضامن والتآزر والمبادرة الشخصية والتضحية، ونكران الذات وتوطيد العلاقات ومد جسور التواصل وتعزيزها بين الأفراد والجماعات.

- الدفع نحو الإبداع وتشجيع المبادرة الشخصية في المجالات الفنية والرياضية وغيرها.

- المساهمة في التنشئة الاجتماعية للأفراد والجماعات وتعريفهم بالثقافة المحلية والوطنية، من أجل إعداد المواطن الصالح المتشبع بالقيم الخلقية والثقافية الوطنية.

- إكساب الأفراد تجارب ميدانية تمكنهم من مواجهة مختلف المشاكل والصعوبات التي تعترضهم، وذلك عن طريق التفكير العقلاني المنهجي والبحث عن الحلول الملائمة، والتأقلم والتكيف مع مختلف الوضعيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها لاسيما مصاعب الحياة.

- القيام ببحوث وإنجاز دراسات ميدانية في المجالات الاجتماعية والثقافية والتربوية، والاقتصادية، مع المساهمة في اقتراح حلول ملائمة لتجاوز مختلف المشاكل المرتبطة بهذه المجالات.

- توافر النوايا الحسنة والإيمان الصادق، لذا أعضاء الجمعية، بالقضايا المشتركة والأهداف النبيلة المسطرة والمرجو تحقيقها.

- تسعى الجمعية الى مزيد من استقطاب أكبر قدر من المتطوعين ماديا ومعنويا، وانخراط الأعضاء بقوة، والعمل على توفير الدعم اللازم لضمان سيرورة العمل الجمعوي واستمراره

وضخ دماء جديدة في عروقه، واستغلال كل فرصة، للسير قدما بالجمعية وضمان إشعاعها وازدهارها.

- دعم الانخراط الشرفي وعقد شراكات مع جمعيات وهيئات ومؤسسات اجتماعية واقتصادية وثقافية ذات الأهداف المتشابهة، في إطار التعاون وتبادل الخبرات والتأطير المتبادل، وكل ما يمكن الجمعية من تحقيق أهدافها وإسعاد أعضائها ويعود عليها بالتقدم والازدهار.

- الاستمرارية في العمل، والتذكير كلما أتيحت الفرصة، بضرورة وأهمية تمتين أواصر التواصل والحوار البناء الرامي إلى تذويب الخلافات ونسج روح التآخي والتضامن والتآزر.

- "تعمل الجمعيات على تدعيم المعارف والمهارات الذاتية للشباب وذلك من خلال الاحتكاك والنشاط الاجتماعي وهذا ما يساهم بدوره في توسيع شبكة العلاقات الاجتماعية وتدعيم الادارة الجماعية للشباب والمساهمة في تنمية المجتمع"[16].

- يحصن العمل الجمعوي الشباب من الوقوع في الانحراف والضياع من خلال ملىء أوقات الفراغ بأنشطة تربوية وعلمية وثقافية هادفة تساهم في الرفع من نسبة الاستقرار بالمجتمع[17].

- العمل على توفير التجهيزات اللازمة والإمكانات الضرورية والبنيات التحتية والموارد البشرية والمالية الضامنة لسير العمل الجمعوي في ظروف عادية ودون تأخير أو تأجيل الأنشطة المبرمجة.

من خلال جملة الأهداف العامة للجمعيات، فإنها تقوم بأدوار بالغة الأهمية، وذلك نتيجة وعي المتطوعين فيها أفرادا ومجموعات، وبضرورة وجودها لتسهيل متطلبات معينة في المجتمع وتقديم خدمات وبرامج من شأنها ترقية الخدمات والمساعدات المختلفة لأبناء المجتمع في جوّ تكافلي.

---

[16]- المدني حجاج، عبد الرؤوف بوعزة، الحركة الجمعوية فضاء لتعزيز قيم المواطنة لدى الشباب، **مجلة الدراسات الاسلامية**، العدد الثامن، جانفي 2017، ص503، متاح على الموقع الالكتروني:

File:///C:/Users/Informatik/Dowloads/pdf

[17]- عبد الله بوصنوبرة، الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب، **اطروحة دكتوراه**، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011، ص ص111-112.

لذلك جاءت علاقتها مع السلطة علاقة مترابطة تقوم على خلق روح التواصل والعمل فهي تستعين بالطبقة المثقفة في أغلب الأحيان لإيصال الرسالة على أكمل وجه، كما نلاحظ ولوج الشباب فيها خاصة الفئة الطلابية سواء طلاب الثانويات أم الجامعات.

من خلال ما تطرقنا اليه يظهر أن الجمعيات تعزز وتكرس لروح المواطنة لاسيما تقوية روح المسؤولية الجماعية فهي تهدف إلى نشر الوعي في المجتمع، والقيم الاجتماعية كالتعاون والتطوع، حيث أصبحت تلعب دورا بارزا في المجتمعات الحديثة فهي تحفز عامل الثقة بين المواطن والسلطة.

المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للديمقراطية التشاركية

أجمعت مختلف الدراسات والمذكرات التي تناولت موضوع الديمقراطية التشاركية، أنه مفهوم جديد ظهر في النصف الثاني من القرن المنصرم وتداولته خطب القادة السياسيين على المنصات السياسية في عديد الدول ومنها الأحزاب التي طالبت باعتماد هذا النوع الأصيل الفارع من الديمقراطية عامة، والمشاركة السياسية خاصة. ويتساءل الباحثون وغيرهم من المهتمين عن فحواه وأهدافه، مما يدعو إلى البحث والتعمق فيه والإلمام بجوانبه المختلفة.

لما أضحى مصطلح الديمقراطية التشاركية مصطلحا حديثا، حيث أصبح الوسيلة الأولى المعبرة عن آراء ومتطلبات المواطنين في الدول المتقدمة، و لأجل الإحاطة الجيدة بالمقاربة الجديدة للديمقراطية، فقد تم تقسيم المبحث إلى ثلاثة مطالب لدراسة نشأة الظاهرة ومفهومها، مع البحث في شروط إرساءها وأهم مبادئها، وأساليب تجسيدها أيضا.

المطلب الأول: نشأة الديمقراطية التشاركية ومفهومها

1ـ مفهوم الديمقراطية التشاركية:

من أجل تعريف الديمقراطية التشاركية سيتم التطرق لمدلولها اللغوي والاصطلاحي ثم تقديم تعريف إجرائي لها بما يخدم مقاصد البحث.

1 -المدلول اللغوي للديمقراطية التشاركية

بالرجوع إلى المعاجم العربية لم نجد مصطلح الديمقراطية التشاركية، إلا ما توحي به كلمة المشاركة وتعني المساهمة. تقابل المصطلح في اللغة الفرنسية **la démocratie participative**"، فكلمة ديمقراطية تنبثق من أصل يوناني **"demokratia"** وهي مصطلح مركب من لفظين؛ الأول هو **demos**" ويعني الشعب، أما الثاني فهو " Kratus" ويعني السلطة، وبجمعهما معا يصبح معناهما حكم الشعب وهو المدلول السياسي للديمقراطية التي تعني مساهمة أكبر عدد ممكن من المواطنين في ممارسة السلطة، فهي السيادة الكاملة للشعب وتعد الحرية والمساواة من أهم ركائزها، وبالعودة حتى للنظم الاقتصادية المختلفة الليبرالية والماركسية فإن إحداها تولي الأولوية للحرية والأخرى توليها للمساواة[18].

2- المدلول الاصطلاحي للديمقراطية التشاركية:

لقد اختلفت التعاريف المقدمة لظاهرة الديمقراطية التشاركية بشكل عام نظرا لحداثة الموضوع من جهة، ووفقا للزاوية التي ينظر إليها الباحث وباختلاف تخصصه العلمي وتوجهه الإيديولوجي من جهة أخرى، واخترنا مجموعة من التعاريف التي جُعلت لشرح المصطلح المركب نعرضها ونعمل على تفسيرها فيما هو آت؛

عرّف "**هربرت ماكولسي**" الديمقراطية التشاركية على أنها؛ "تلك الأنشطة الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر"؛ لقد تمت المزاوجة بين المصطلحين، وبه ستكون الديمقراطية التشاركية هي مساهمة ومشاركة المواطنين في عملية صنع واتخاذ القرارات التي تتعلق بالشأن العام.

يعرف الفيلسوف الأمريكي **"جون ديري"** الديمقراطية التشاركية على أنها؛ **"**مشاركة كل من يتأثر بالمؤسسات الاجتماعية، حيث يشارك الفرد في رسم وإنتاج هذه المؤسسات والسياسات التي تنتج عنها"[19]. من خلال التعريف نلاحظ أن رسم السياسات وإدارة المؤسسات تم عن طريق إشراك الفرد.

ويعرف الدكتور **"لمين شريط"** الديمقراطية التشاركية في كونها شكل أو صورة جديدة للديمقراطية، تتمثل في مشاركة المواطن مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية واتخاذ

---

[18] - سعاد الشرقاوي جمعة،**النظم السياسية في العالم المعاصر**،الإسكندرية (:د.د.ن)،2007،ص127.

[19] – محمد العجاتي وآخرون، **من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية**، (ترجمة: نوران أحمد)، القاهرة: روافد للنشر والتوزيع 2011، ص3.

القرارات المتعلقة بهم .... كما تعرف بأنها توسيع ممارسة سلطة المواطنين عن طريق إشراكهم في الحوار والنقاش العمومي واتخاذ القرار السياسي المترتبة عن ذلك"[20].

فوفقا لتعريف الدكتور **الأمين شريط** فإن المصطلح حديث ومتفرع أصلا من الديمقراطية بمعناها الأوسع، لكنه يزداد عمقا في سعيه إلى اشراك المواطن بطريقة **مباشرة** في النقاشات والحوارات والقرارات المتعلقة بالشؤون العامة.

ويعرفها **"صالح زياني"** (بروفيسور بجامعة باتنة بالجزائر) مرتكزا فيها على فهم المشاركة على أنها؛ "مفهوم المشاركة أو التشاركية مفهوما مرتبطا بالمجتمع المفتوح الديمقراطي وهو مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية كما يفهمها ويسعي من أجل تحقيقها برنامج الأمم المتحدة الانمائي".

وبذلك فإنها تعني بشكل مبسط أن يكون للمواطن دوورا ورأيا في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم، ويقوم هذا النوع من المشاركة الواسعة على حرية التنظيم وحرية التعبير، وأيضا على قدرات المشاركة البناءة"[21].

نستنتج من هذا التعريف أن المواطن هو الركيزة الأساسية في صناعة القرارات وذلك بطريقة مباشرة ويقوم هذا النوع من المشاركة على توسيع حرية التنظيم والتعبير وأن تكون لهذه المشاركة بناءة تهدف لخدمة المنفعة المنفعة العامة.

جاءت التعاريف تؤكد على أن الديمقراطية التشاركية أو ما يطلق عليها أيضا بالتساهمية، فما هي إلا مساهمة في إعادة تفعيل دور المواطن لممارسة حقوقه بصفة دورية، وبكل شفافية من خلال مؤسسات شرعية، وبواسطتها تتم مناقشات القضايا المتعلقة بالصالح العام. كما أن الديمقراطية التقليدية إن تعتمد على جعل المواطن كأداة للقيام بعملية التصويت واختيار القادة السياسيين فقط، فإن الديمقراطية التشاركية أتت لإتاحة الفرصة للمواطن لجعله أداة للمشاركة الفعّالة وتوسيع دائرة صناعة القرارات.

---

[20]- لمين شريط، "الديمقراطية التشاركية...الأسس والآفاق"، **ندوة البرلمان: المجتمع المدني**، الديمقراطية ،**مجلة الوسيط**، الجزائر، وزارة العلاقات مع البرلمان، العدد06،2008، ص46، نقلا عن: الامين سويقات، "دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية:(دراسة حالتي الجزائر والمغرب)"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد17، جوان 2017، ص244.

[21]- صالح زياني، "تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركاتية في الجزائر «**مجلة المفكر** جامعة بسكرة، الجزائر، العدد الرابع،2018، ص58، متاح على الموقع الالكتروني: File:///C:/Users/Informatik/Downloads/,(12/11/2020).14:22

نستنتج من التعاريف السابقة أن الديمقراطية التشاركية آلية تسمح بإشراك المواطن في صنع القرارات وممارسة وطنيته بحيث تسعى الديمقراطية التشاركية إلى التفاعل المباشر بين كل الفاعلين من مجتمع مدني منها الجمعيات،والهيئة المنتخبة، والمواطنين من أجل ايجاد حلول مشتركة.

3ـ التعريف الاجرائي للديمقراطية التشاركية:

تعني الديمقراطية التشاركية **اشراك المواطن** في صناعة القرارات من خلال جملة من النقاشات وطرح ما يمكن من البدائل التي تكون في مجملها أحلاما يتوق المواطن تحقيقها بحدود الامكان وما المعطيات المنطقية والواقعية، كما تتيح له فرصة إثراء النقاشات وإبداء الآراء البناءة الفعلية مع المؤسسات العامة فيما يتعلق بشؤون المنفعة العامة فيؤثر ويتأثر بها، وتساعده تلك النقاشات في توسيع أفكاره وثقافته. كما تعتبر استجابة لحل أزمة التمثيل السياسي، وما الديمقراطية التشاركية إلا تكملة وتوسيعا لدور المواطن، وإكمالا لنقائص الديمقراطية التمثيلية أو تتمة لها حتى يحدث الارتقاء المنشود.

تعد الديمقراطية التشاركية من المواضيع الجديدة التي ركز عليها الباحثين، حيث اعتبرت هذه الأخيرة مقوم من مقومات النظم الديمقراطية في عصرنا الحالي، مما جعل المجتمعات الحديثة تركز على ترسيخها وتنشيط العملية السياسة بإشراك المواطن وتفعيل دوره من خلال مشاركتة في الاقتراحات المعبرة عن آراءه وأفكاره وتوسيعها.

2ـ نشأة الديمقراطية التشاركية

يرى الفيلسوف الشهير "جون جاك روسو" (**J.J ROUSSEAU**) أن؛ " الديمقراطية التمثيلية تقوم على فترة من الحرية تمنح للمواطن أثناءعملية التصويت ثم تترك المواطن للإهمال بوصفه مجرد ناخب، فدعى إلى زياد قوة الفرد وحمايته وإعادة الحرية له عن طريق خلق فضاءات أرحب تسمح له بالمشاركة المباشرة في تدبير الشأن العام، حتى تصبح الديمقراطية التشاركية التفاعلية أداة لتحقيق التحوّل في المجتمع وتدمج المواطن في السياسة العامة للمجتمع"[22]. ومن خلال هذه الفكرة نصل إلى أن الديمقراطية التشاركية

---

[22]ـــ عبد القادر عيتاوي، جلول بخد« ا لديمقراطية التشاركية بين النظري والتطبيقي في الجزائر»**مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، عدد09، مجلد1، جامعة أدرار، الجزائر،2018، ص67، نقلا عن: أحمد قيدارة،"الديمقراطية= =التشاركية كتكريس للديمقراطية المباشرة"، **مجلة مواقف وآراء**، 2016، المملكة المغربية، ص5. نقلا عن: متاح على الموقع الالكتروني: https ://**www.asjp .cerist .dz**/en/article/80632.Vu le (11/11/2020)à20 :30h

ستهدف إلى اشراك المواطن فردا أم جماعة في صناعة السياسيات العامة لبلده، حتى لا يهمش رأيه ويعزف بالتالي عن المشاركة في الحياة السياسية.

ما ورد عن " روسو" يوحي أن جذور الديمقراطية التشاركية قديمة نوعا ما وأن الفكر الانساني قد وصل اليها لكنها لم تبلور، و لم تظهر على أرض الواقع إلا في ستينات القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية أولا، حيث كانت من أهم ما يدعو إليه تيار اليسار الأمريكي لمواجهة الفقر والتهميش، كان لهذا التيار أثرا بالغ الأهمية والتأثير في النظام الاجتماعي والاقتصادي وبالتالي السياسي في الولايات المتحدة الامريكية في مواجهتها للفساد، وسوء توزيع الثروات، ولعل أشهر التيارات اليسارية في أمريكا هو تيار "الاشتراكية الديمقراطية الأمريكية".

وتأثرت بعض دول أمريكا اللاتينية بالفكرة وراحت تطبقها في أنظمتها السياسية منذ السبعينات، وقد طبقت في البرازيل لاسيما في مدينة برتو اليغري Porto Alegre وبعد أن لاقت صدى حسنا من المواطنين عممت على عديد من مدن البلاد، وقد أصبحت نموذجا في اعتماد الديمقراطية التشاركية. بدأت فيها تجربة "ميزانية تشاركية" عام 1989م حيث يشارك جميع قاطني المدينة بالتصويت على أهم المشاريع التي تنقص في مدينتهم لاسيما في الأحياء الفقيرة والمهمشة، وهي تجربة يمكن أن تفيد حتى في عملية ترشيد المال العام، ومن أهدافها العامة أيضا استعادة ثقة المواطنين بالحكام لاسيما المحليين المنتخبين[23].

وفي أوروبا الغربية دعت العديد من المنظمات وقدمت أبحاثا من خلال مراكز البحث العلمي بداية من ثمانينات القرن الماضي تدعو وتبين أهداف ومبادئ الديمقراطية التشاركية وأهميتها في المجتمع السياسي. البداية كانت المملكة البريطانية في اعتماد ما أسمي عندهم بالديمقراطية التداولية، وسارعت ألمانيا إلى تطبيقها في العاصمة برلين، ثم عممت على باقي دول أوروبا الغربية لما عرفته من نجاحات في التطبيق. ولقد تم التأكيد على اعتماد الديمقراطية التشاركية كحل لأزمة الديمقراطية في أوروبا أثناء مؤتمر الاتحاد الاوروبي حول الديمقراطية التشاركية في مارس 2004م. وما جاء فيه؛ "... يجب ضخ دما جديدا للديمقراطية لتكمل الديمقراطية التمثيلية وتنمية التعاون مع باقي الشركاء الاجتماعين"[24].

---

[23] ـ نبيلة بن يوسف، " الديمقراطية التشاركية آلية لتقريب المواطن من الإدارة"، **مجلة روافد بوست الإلكترونية**، نقلا عن:

https://**www.rawafidpost.com/**

[24]ـ كمال الصيد، "الديمقراطية التشاركية بين دستور الثورة ومشروع الرئيس"، **مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية**، متاح على موقع الالكتروني، اطلع عليه يوم الخامس ديسمبر 2020، نقلا عن:

https://www.csds-center.com/article

حاولت عمدة باريس في فرنسا عام 2014 أن تعتمد النموذج البرازيلي في الديمقراطية التشاركية لإشراك مواطني باريس في توزيع نسبة صغيرة من ميزانية المدينة كتجربة أولى، ومن خلال شبكة الانترنت جعلت موقعا خاصا لتصويت المواطنين القاطنين في باريس حول احسن المشاريع المفيدة لمدينتهم فكانت تجربة جيدة أحس المواطن فيها أنه ساهم بعد أن رأى المشاريع تتحقق منها إعادة تدوير بعض المناطق المهمشة في الضواحي إلى أماكن جميلة بها مساحات خضراء، ومساحات لعرض أفكار الشباب من رسومات وعروض مسرحية وغيرهما[25].

لم تنحصر نشأة الديمقراطية التشاركية فقط في دول السالفة الذكر، بل انشرت عبر مختلف دول العالم لتصل إلى الدول العربية منها تونس والجزائر، وذلك "بإقامة اتفاقيات ثنائية بينها وبين الاتحاد الاوروبي مثلما جاء مؤخرا مع الجزائر من خلال اطلاق برنامج كبدال في 2017 تمهيدا لإقامة ترقية الفاعلين المحليين في مجال التنمية"[26]، وهو الموضوع الذي سنخوض فيه في الفصل الثاني الذي يعتبر تفسيريا وتحليليا لحالة الجزائر في مدى تطبيق برنامج كبدال.

المطلب الثاني: مبادئ الديمقراطية التشاركية وشروطها

تتميز الديمقراطية التشاركية تقريبا بنفس مبادئ الديمقراطية التقليدية بمبادئ أساسية لقيامها ومن هذه المبادئ نذكر ما يلي:

- تجيسد القرارات على أرض الواقع ومتابعة تنفيذها

- مبدأ المساواة وتكافئ الفرص.

ـ مبدآ الانتخابات النزيهة والشفافة

---

[25]- نبيلة بن يوسف، **مرجع سابق**

[26]ـ عبد الكريم بالة،الطاهر بوطي، "الديمقراطية التشاركية كآلية لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر(دراسة في النصوص القانونية وآليات التجسيد)"، **مذكرة ماستر** في العلوم السياسية،جامعة حمة لخضر وادى سوف، الجزائر،2018،ص04، متاح على الموقع الالكتروني، ومطلع عليه يوم (10/11/2020) صباحا:

File:///:Users/Informatik/Downloads/(02),

- الشفافية وحق المساءلة بالنسبة للمسؤولين والممثلين

- تكريس مبدأ الحقوق والحريات الفردية والجماعية.

- إنشاء دولة الحق القانون وحق الشعوب في تقرير مصيرهم.

-خلق الأدوار بين مختلف طبقات المجتمع من خلال الحوار والتشاور لتفعيل دور المجتمع المدني.

- تعطي الديمقراطية التشاركية أهمية كبيرة للمشاركة السياسية وتنشيط دور مؤسسات الدولة.

- "تقوم الديمقراطية التشاركية على السلاسة والمرونة وفتح هامش من الحرية، من حيث المبادرة والتحرك، وتحفيز العنصر البشري وحشد الجهود والإمكانات، واعتماد السبل العلمية والإستراتيجية في التدبير بالصورة التي تنطلق معها القرارات من الأسفل نحو الأعلى"[27].

- احترام مبدأ حقوق الإنسان وفسح المجال له لتحقيق الذات.

- تعتبر الديمقراطية التشاركية إحدى دعائم النظام الديمقراطي على المستوى المحلي.

من أهم مبادئ الديمقراطية التشاركية هو تكملة الديمقراطية وذلك عن طريق سد الثغرات والعيوب.

- وضع الاطر القانونية لمقاربة الديمقراطية التشاركية من حيث الاليات والأدوات وذلك بمنح ضمانات قانونية لتفعيلها و تجسيدها على أرض الواقع.

نستخلص من كل ما عرضناه عن مبادئ الأساسية للديمقراطية التشاركية أنها نفس مبادئ الديمقراطية التقليدية، إلا أن أهميتها تكمن في سد الفراغ الذي كانت تعاني منه الديمقراطية التمثيلية، حيث يشعر المواطن بإهمال دوره من طرف السلطات وتهميشه، وغياب الحوار السياسي وانعدام الثقة بين الطرفين مهد للبحث عن دمقرطة الديمقراطية التمثيلية وذلك عن طريق اشراكه في العملية السياسية وخلق توازن بين السلطة والمواطنين.

ثانيا: أسس الديمقراطية التشاركية

---

[27]- ادريس لكريني،"الديمقراطية التشاركية وصناعة القرار"، **مجلة الخليج**،26 ماي 2016، اضطلع عليه يوم 12 نوفمبر 2020، على الساعة 12والنصف، متاح على الموقع الالكتروني: https://alkhaleej.ae,

من بين الأسس التي تقوم عليا الديمقراطية التشاركية نذكر؛

"العمل على تكريس مبدأ الإدارة الحرة أو الاستقلالية الفعلية للجماعات المحلية و التعجيل بإصدار القانون الخاص بحق الحصول على المعلومة باعتبارها عامل تعزيز الشفاهية التي تعتبر الية لتفعيل الديمقراطية التشاركية كما أوصوا بإنشاء دورية خاصة بالجماعات المحلية بغية تسهيل ممارسة حق الحصول على المعلومة ودعوا الى تشجيع التمويل الذاتي للجماعات المحلية والعمل على تكوين المنتخبين في كيفية الاتصال والتواصل مع المواطنين ونشر الوعي لدى المواطنين والفاعلين من اجل المساهمة في المشاركة في التسيير العمومي"[28].

نستخلص لقيام الديمقراطية التشاركية ضرورة وجود أسس وشروط لتكريسها على أرض الواقع وهي:

وجود مجتمع مدني منظم ومؤطر في شكل جمعيات ومؤسسات اجتماعية، ثقافية،واقتصادية تسعى الى تنفيذ الخطط والبرامج، والدفاع عن الحقوق وحريات المواطنين. ومن شروط قيام المجتمع المدني أن يكون تمثيليا ومستقل عن المؤسسات، الى جانب توفير الاعلام بتعدد مواضيعه، و يعتبر هذا الاخير مظهر من مظاهر المجتمع الدني.

توفير وسائل الاتصال ذات فعالية و جودة عالية وتكنولوجيا حديثة ومتطورة كالانترنيت،الهاتف،التلفزيون وسائل الإعلام المرئية والسمعية الى جانب الوسائل المكتوبة كالإشهار المداولات وقرارات البلدية لتسهيل اطلاع المواطن على ما يجري حوله، وإيصال آراءه وصوته الى الجهات المعنية وذلك بضرورة اشراكه في المناقشات وفي اتخاذ القرارات كل هذا ينصب في اطار قانوني يسمح له بممارسة حقوقه وواجباته.

الزامية الاخذ بعين الاعتبار آراء واقتراحات المواطنين من طرف الهيئات المنتخبة وفي حالة عدم امكانية ذلك عليها تقديم مبررات من أجل اضفاء شفافية لمشاركة المواطنين.

تعميق مفهوم المواطنة عن طريق المشاركة في الحياة السياسية، حيث يعتبر المواطن همزة وصل بينه و بين الهيئات المنتخبة.

توسيع مجالات التمثيل عن طريق الانتخابات وإنشاء مجالس محلية منتخبة يتم من خلاله التركيز على الرقابة الشعبية على مستوى تنفيذ القرارات التي تصدر من الهيئات المنتخبة.

---

[28] اصلاح الدين،**اختتام الملتقي الوطني حول الديمقراطية التشاركية أسس وآليات التفعيل** ،2018/12/12،ادرار، متوفر على الرابط: https://dzayerinfo.com/ar/

نستخلص أن الديمقراطية التشاركية من خلال ما ذكر في مبادئ قيامها تهدف الى اعادة بناء نسيج العلاقات بين المنتخبين والمواطنين كونها جاءت كإحدى آليات لإصلاح عيوب الديمقراطية التمثيلية، وذلك من خلال العمل على اشراك المواطنين في تسير شؤونهم ورفع حس المواطنة.

ولقيام الديمقراطية التشاركية هناك شروط يجب التقييد بها، حيث تشكل بعدا آخر من حيث الأهمية ومن شروطها ما يلي:

أولا : النقاشات والحوارات المفتوحة

ينطلق شرط النقاش المفتوح من مبدأ احترام اختلافات الرأي، حق المساواة بين أفراد المجتمع من حرية، النقاشات والحوارات البناءة، منح الفرص في النقاشات بدون تميز لا من ناحية الجنس ولا السن.

> **"يعد النقاش المفتوح على كافة مكونات المجتمع الشرط الاول للديمقراطية التشاركية حيث يجسد البعد الديمقراطي الذي يعتمد على المناقشات المباشرة مع السكان واللقاءات وجها لوجه، والتي تمكن السكان من التعبير عن احتياجتهم الحقيقية وتوليد برنامج تنموي وفقا لتلك المتطلبات"[29].**

تسعى الديمقراطية التشاركية إلى توسيع مشاركة المواطن في العملية التنموية مما يتوجب فتح نقاشات لإثرائها وتقديم المعلومات اللازمة حول المشاريع المبرمجة للتخطيط لها ما سوف يساعد على خلق الثقة وتوطيد العلاقة بين المواطنين والمجالس المحلية، مما يستوجب توسيع دائرة الرقابة وكذا خلق آلية المحاسبة للحد من الفساد الرشوة في الإدارات العمومية.

ثانيا: التوافق بين مكونات المجتمع المحلي

ويعد هذا الشرط من أهم الأسس التي تقوم عليها الديمقراطية على مستوى تدبير الشأن العام الترابي، خاصة على مستوى الجهات، تهدف الى توحيد الرؤى والتصورات المختلفة بين الفاعلين المؤسساتين والساكنة حول غايات التنمية المشتركة، بغرض تعبئة جميع مكونات المجتمع داخل الجهة في أفق بلورة فلسفة التوافق والتعاقد السياسي والاجتماعي كأحد مرتكزات المجتمع الديمقراطي[30].

---

[29]ـ أحمد عيابو، الديمقراطية التشاركية في اطار الدستور المغربي، **مذكرة ماستر** في القانون العام، كلية الحقوق فاس،الموسم الجامعي 2012،2013،ص56.

[30]ـ **المرجع ذاته**، ص62.

يعتبر هذا الشرط من بين أهم الأسس التي تعتمد عليه الديمقراطية التشاركية يقتضي محيط مناسب أين يستوجب تعبئة كل اطراف المجتمع بقيم الديمقراطية بهدف الوصول الى إرضائهم، والدعوى الى التمسك بقيم المشتركة كالعادات والتقاليد التي تسود المجتمعات والتفاعل والحوار والتوافق بين مؤسسات الدولة من أجل تحقيق التنمية.

المطلب الثالث: ميكانيزمات تجسيد الديمقراطية التشاركية

تعتبر الديمقراطية التشاركية مشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرارت التي تتعلق بشؤونهم العامة، كما تتيح لهم تكافئ الفرص دون تهميش أي طرف، فخلق علاقة بين السلطة الحاكمة والشعب يكون عن طريق آليات ديمقراطية بالتركيز والعمل على تجسيدها في الواقع ومن بين أهم ميكانيزمات تفعيل الديمقراطية المشاركتية نذكر ما يلي:

أـ التشاور والحوار:

تعددت الآراء حول الطبيعة القانونية لإجراء التشاور، فأقرت H.AUMONT Francis بأنه" مفهوم غير معروف قانونيا، ويصفه كإجراء للتحقيق العمومي، يهدف إلى تبادل وجهات النظر و تحقيق و يصفه كإجراء يرافق التقارب بينها بعد نهاية التحقيق"[31].

يعتبر التشاور كآلية لبناء الثقة بين المواطن والمجالس المحلية، وذلك عن طريق المساهمة في البناء المشترك للقرارات، حيث يمنح المواطن فرص تقديم اقتراحات ومناقشتها والهدف من ذلك هو التقارب بينهما. يجتمع ممثلي الجمعيات مع مسؤلي البلدية في ايجاد حلول للمشاكل التي يعاني منها المواطنون؛ كفوضى الأحياء القصديرية، إهتراء الطرقات وضرورة إعادة تهيئتها،المطالبة بإشراك الجمعيات في لجان السكنات الاجتماعية لإحصاء العائلات المتضررة وذلك بإقامة مشاورات ومناقشات مع ممثلي الجمعيات والمسؤولين.

ب ـ الاعتماد على الاستشارة:

---

[31]ـ زياد ليلة، مشاركة المواطن في حماية البيئة، **مذكرة ماجيستر** فرع القانون الدولي لحقوق الإنسان،كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر،2010، ص83.

تعتبر الاستشارة هي تلك الآلية التي تسهل عملية فرز الاقتراحات والقرارات المبدئية التي تم فيه استشارة الأفراد لاسيما الخبراء مما يسهل عملية تطبيقها على أرض الواقع دون مشاكل كبرى، وقد نوه العديد من الباحثين في العلوم الادارية الى ذلك على رأسهم ماكس فيبر (M.WEBER)

ج ـ الإعلام الاداري:

يقصد بالإعلام الإداري هو اعلام المواطن من طرف الادارة بكل أعمالها ونشاطاتها من نشر وإعلانات وإشهار للمداولات التي تتولها المجالس المحلية وتعتبر أداة لإضفاء الشفافية والشرعية على قرارتها، وهي تدخل ضمن دائرة الاتصال في الإدارة (من الأعلى للأدنى).

د ـ تفعيل النقاش العام:

يعتمد هذا الاجراء على مناقشة المشاريع المبرمجة من ناحية الأهمية والخصائص وكذا الأهداف المنتظرة منها؛ حيث يسمح النقاش العام بمشاركة المواطن في اتخاذ القرارات، لاسيما في عهد التكنولوجيات المتسارعة، ومنصات التواصل الاجتماعي. مما يسهل عملية تنفيذها، كما تعتبر إطار للتعبير عن آراءه وإرادته في تحسين سير الإدارات العمومية وذلك بالمراقبة الدائمة.

ه ـ الاستفتاء المحلي:

ومن أحدث الاجراءات لمشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات التي تهم الصالح العام نذكر؛ الاستفتاء المحلي أو ما يعرف بالاستفتاء الإداري يعتبر من الأساليب الحديثة المعتمدة في ذلك، يظهر مثل هذا الإجراء في ظل الدول الديمقراطية خاصة الغربية منها وذلك نتيجة لاتساع ثقافتها في ميادين اللامركزية، والمواطنة والديمقراطية المحلية[1].

وـ ادماج المجتمع المدني :(الجمعيات ،مجالس الاحياء)

اشراك المجتمع المدني في التعبير عن آراءه وإشراكه في صناعة القرارات يمثل ارقي آلية، فالديمقراطية التشاركية الى جانب وجود بيئة قانونية مناسبة تمنح سبل العمل التعاوني والتشاكي بين تنظيمات المجتمع (جمعيات، مجالس الاحياء) مع المجالس الشعبية البلدية وذلك بفتح المجال أمام المبادرات الجمعوية، تفعيلها على المستوي المحلي وتحسين تأطيرها، وتعاملها مع المجتمع، والهدف من مشاركة الجمعيات هو الاستمرارية والمداومة على تحقيق التنمية

ومن الأدوار الرئيسية التي يلعبها المجتمع المدنـــي في تعزيز الديمقراطية التشاركية هو تعميق روح المواطنة وتوسيع المشاركة الشعبية.

د-الاقتراحات الشعبية:

"هذه الإلية لا تضمن مشاركة شعبية واسعة فحسب، بل تكريس أيضا روح المبادرة لدى المواطنين فيعرضون على التصويت المسائل التي يرونها مهمة بالنسبة لهم والتي قد لا تكون حاضرة أجندات الاحزاب السياسية في المقابل، قد تسبب هذه الآلية إشكالا عندما يتم إقرار مبادرات يتعارض مضمونها مع قوانين أو مبادئ دستورية سابقة واتفاقيات دولية

نستخلص ان هذه الالية تجسد لروح المبادرة الشعبية فيقومون بعرض انشغالاتهم حسب أهميتها والتي تكون غير متناولة من طرف الاحزاب السياسية، الاقتراحات الشعبية لا يجب ان تتعارض مضمونها مع قوانين او مبادئ دستورية سابقة واتفاقيات دولية.

ه-العريضة :

"تقديم العرائض هي الية تتيح لأي مواطن تقديمها الى السلطات المختصة كالبرلمان مثلا، من اجل عرض مشروع تعديل واقتراح قانون أو أي مبادرة وهي تقنية قديمة عرفها النظام الملكي البريطاني منذ سنة 1215م، حيث اقر إعلان الميثاق الأعظم حق تقديم العرائض للملك بما يمكن أي فرد من عرض مظلته(الشخصية) في ديوان الملك دون ان يتعرض له أحد، تطور هذا المبدأ لـيصبح سنة 1787 اساسا لحق تقديم العرائض ذات طابع عام؛ أي المواضيع التي تهم المصلحة العامة كإلغاء العبودية وذلك لسد الشغور التشريعي.

اما في فرنسا فقد نص دستور 1793 في الباب الاول منه؛ للمواطنين الحرية بان يراسلوا الى السلطات المؤسسة عرائض موّقعة بشكل فردي.

وعلى الصعيد العربي فقد أقر دستور المغرب 2011 هذا الحق في الفصل 15 للمواطنات والمواطنين الحق في تقديم عرائض الى السلطات العمومية ويحدد قانون تنظيمي شروط وكيفيات ممارسة الحق.

و-الميزانية التشاركية :

"تعرف الميزانية التشاركية على أنها الآلية التـي يساهم من خلالها المواطنين في مسار اتخاذ القرار المتعلق بكيفية صرف جزء أوكل الميزانية المتاحة لعملية المشاركة. وهي بذلك التجسيم الاصيل للديمقراطية المباشرة، حيث تتاح للسكان من خلاله ان يقرروا مال الاحوال المرصودة وفق حجاتهم وتطلعاتهم مع التزام الهيئات المنتخبة بتنفيذ ما تم اقراره من طرفهم"[32].

---

[32] ــ يمينة حناش، عبد الكريم كيبيش، "دور المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية التشاركية :"الميزانية التشاركية كآلية"، **مجلة دراسات وأبحاث**،المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثاني، مجلد11،جوان2019، ص175، اطلع عليه يوم 14 نوفمبر 2020، مساءا، متاح على الموقع الالكتروني:

File:///C:/Users/Informatik/Downloads/(2)

تعتبر الميزانية التشاركية دعامة أساسية ومحورية للديمقراطية التشاركية ظهرت في البرازيل بالضبط في مدينة بورتو اليغري، تعتمد على مبدأ المشاركة للأفراد في صنع السياسات العامة، تعمل على تنشيط المناطق الفقيرة والمهمشة وذلك بإعادة توزيع الموارد والخدمات العامة لصالحهم. فيما تسمح "الميزانية التشاركية" بإشراك السكان في إعداد ميزانية البلدية وتخصيص أموالها لفائدة هؤلاء السكان المحليين.

ز ـ الانترنيت والتكنولوجيا الحديثة:

تقوم المؤسسات السياسية والإدارات العمومية الوطنية والمحلية بإنشاء مواقع إلكترونية وصفحات في مواقع التواصل الاجتماعي بهدف، عرض برامجها وتقديم الأعمال المنجزة، وتفتح فضاءاتها لتلقي انشغالات واقتراحات المواطنين بشأنها،قصد العمل على تلبيها.

لا يمكن للديمقراطية التشاركية أن تطبق وتجسد على أرض الواقع إلا إذا توفرت الدعائم الأساسية لها، وهي:

- المواطنة: هي الركيزة الأساسية لتطور الأنظمة الديمقراطية، حيث يتغير دور الفرد من خاضع للنظام ليصبح أداة صانع للنظام.
- المشاركة: تعني مشاركة الإفراد في اتخاذ القرارات المتعلقة بمصالحهم في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية، والاجتماعية بحيث تعتبر المشاركة اهم قاعدة لتحقيق التنمية والتطور ونجاح التنمية المحلية.
- التعاون: كل النشاطات التي تقام بين المواطنين والإدارة من أجل تحقيق منفعة عامة، الهدف منها التعاون وتوطيد العلاقات بين المؤسسات العمومية والمواطن، والقضاء على العراقيل التي تحول دون مشاركته.

ركزت الديمقراطية التشاركية على اشراك المواطن في تسير شأنه المحلي وذلك بتوطيد العلاقة بين المواطن والإدارة وبإشراكه في المناقشات والحوارات، و صنع القرارات التى تؤثر على حياته عن طريق جمعيات التي تعتبر حلقة وصل بينها وبين مؤسسات الدولة، ولتجسيد الديمقراطية التشاركية على أرض الواقع لا بد من توفير المناخ المناسب للممارسة.

المبحث الثالث: روابط الجمعيات بالديمقراطية التشاركية

تلعب الجمعيات دور هاما في تقوية مؤسسات الدولة فقد سعت الى سد الفراغ الذي كانت تعاني ، فالدولة وحدها غير قادرة على تلبية طلبات جميع فئات المجتمع هدفها تحقيق المنفعة العامة دون مقابل مالي ولا هدف الوصول إلى السلطة ما دفعنا لدراسة علاقة الجمعيات بالمجالس المنتخبة تكون من مطلبين هما؛ المطلب الاول: الاطر القانونية لعلاقة الجمعيات

بالمجالس المنتخبة (الجزائر ،المغرب تونس)، والمطلب الثاني علاقة الجمعيات بالديمقراطية التشاركية.

المطلب الأول: الاطر القانونية لعلاقة الجمعيات بالمجالس المنتخبة

أـ في الجزائر:

جسدت الدساتير الجزائرية المتعاقبة الاطر القانونية للجمعيات في تكريس حق المواطن في انشاء الجمعيات كفضاء للتعبير عن آراءه و انشغالاته وتطلعاته، وتضمنت الدساتير ما يلي حول إشارتها للجمعيات:

دستور 1963[33] : تنص المادة 19 ".....تضمن الجمهورية حرية الصحافة، وحرية وسائل الاعلام الأخرى، حرية تأسيس الجمعيات، وحرية التعبير ومخاطبة الجمهور وحرية الاجتماع" .

نستنتج من المادة المذكورة أن الجزائر اهتمت بحق انشاء الجمعيات بعد الاستقلال وهذا ما تضمنه دستور 1963، حيث اشارت المادة 19 الى مجموعة من الحقوق حق المواطنين في اقامة جمعيات وتفعيل العمل الجمعوي في المجتمع وايصال انشغالاتهم الى السلطات المعنية.

.

دستور1976[34] فقد أشار في ديباجته من خلال الفقرة الرابعة منها على دعائم الدولة الجزائرية تقوم على مشاركة المواطنين في تسير الشؤون العمومية، كما أكدت المادة 56: "حرية انشاء الجمعيات معترف بها وتمارس في اطار القانون".

نستخلص دستور 1976 أعطى مكانة جد هامة لمبدأ المشاركة الشعبية في تسير الشؤون العمومية إلا أن نظام لحزب الواحد حال دون تفعيل مشاركة الافراد في التعبير عن آرائهم وطرح انشغالاتهم وتطلعاتهم.

---

[1].الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطية الشعبية، **دستور سنة 1963**، متاح على الموقع الالكتروني

Vu www .**majliselouma**.dz le,(28/11/2020), à 20 :55

[34]الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطية الشعبية، **دستور الجزائر 1976**، متاح على الموقع الالكتروني:
www.madjliselouma.dz(29/11/2020): Vu le ,

دستور 1989[35]**:** والذي يعتبر أول دستور يقر بالتعددية الحزبية، فقد وسّع من مجال المشاركة السياسية وحرية التعبير ويظهر ذلك من خلال المادتين 40،39:

"حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمون للمواطن، حق انشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به".

من خلال هذا الدستور يظهر التشجيع على المشاركة السياسية عن طريق الاجتماعات، وكذلك السماح بإنشاء جمعيات سياسية وإشراك المواطن بطريقة مباشرة في العمل السياسي.

قانون 90-31 المؤرخ في 04-09-1990[36] وبالتوّجه نحو الانفتاح السياسي هبّ المشرع إلى اصدار قانون خاص بالجمعيات أول مرة في تاريخ الجزائر، لأجل تفعيل دور الجمعيات في المشاركة السياسية، فباعتبار الجمعيات شكل من أشكال المجتمع المدني فستمهد للمشاركة في مختلف المجالات السياسية،الاجتماعية ـ الثقافية والرياضية.

دستور 1996[37]**:** جاء لتكريس أسس الانفتاح السياسي وتعميق الممارسة الديمقراطية الشعبية، حيث فصّل بشكل صريح ولأول مرة في تاريخ الجزائر الدستوري بين الحق في إنشاء الأحزاب السياسة والحرية في تكوين الجمعيات المدنية، الذي كان أساس انشاءها واحد في ظل دستور 1989 مؤكدا بذلك على الطبيعة القانونية المختلفة والخصوصية لكل منها، حيث لم يبين المشرع الجزائري قبل هذا الدستور اختصاص نشاط الحركة الجمعوية ولم نكن نكاد نفرق بين الحزب أم الجمعية في الماضي.

---

[35]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم90/31ّ مؤرخ في 4 ديسمبر 1990،**المتعلق بالجمعيات**، الجريدة الرسمية، عدد53، الصادرفي5 ديسمبر1990.متاح على الموقع الالكتروني :

www.**joradp**.dz acollectivités territoriales(1)pdf .(30/11/2020),12 :00

[36]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور الجزائر 1989**، متاح على الموقع الالكتروني:

www.madjliselouma.dz, Vu le :(29/11/2020

[37] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور1996**،صادر بموجب **المرسوم الرئاسي** رقم 438-96،مؤرخ في 07ديسمبر 1996، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،عدد 76،صادر بتاريخ 08ديسمبر 1996، متاح على الموقع الالكتروني: File : ///Users /Informatik /Downloads(3)1996 pdf

كما أبرز الدستور أهمية الحركة الجمعوية في البناء الاجتماعي والمدني في البلاد، وبيّـن واجب الدولة على تشجيع وجودها وتهيئة الاطار القانوني للممارسة نشاطاتها".

واصل دستور 1996 التركيز دائما على الانفتاح السياسي وإرساء سبل الممارسة الديمقراطية الشعبية وحرية المواطنين في تشكيل أحزاب سياسية في الاطار الذي يسمح به القانون، وكذا الحرية في انشاء جمعيات مدنية، في حين ثمن أهمية تشجيع الحركة الجمعوية في البناء الاجتماعي وتهيئة البيئة القانونية لممارسة نشاطاتها.

جاء في نص المادة 43 من دستور 1996 :"حق انشاء الجمعيات مضمون، تشجع الدولة ازدهار الحركة الجمعوية في الجزائر، يحدد القانون شروط وكيفيات إنشاء وتكوين الجمعيات".

وفي 15 أفريل 2011 جاء تأكيدا في نص خطاب رئيس الجمهورية " عبد العزيز بوتفليقة" آنذاك الموّجه للأمة "ضرورة اشراك الجمعيات في تسير الشوؤن العامة والمساهمة الفعّالة في تعزيز الديمقراطية التشاركية"، وظهر ذلك في نص رسالة الرئيس "أن المسعى هذا يشمل أيضا توسيع وتوضيح مجال الحركة الجمعوية، أهدافها ووسائل نشطاتها، وتنظيمها من أجل اعادة تأهيل مكانة الجمعيات في المجتمع بصفتها فضاء للتحكم والوساطة بين المواطنين والسلطات العمومية، وريثما تتم المراجعة المزمعة للقانون الذي يسير نشاط الجمعيات، ادعو منظمات الحركة الجمعوية إلى تكثيف المبادرات التي تخولها رسالتها من خلال الانخراط"[38].

نستنتج من نص رسالة الرئيس أنه دعى إلى اشراك الجمعبات وتأهيلها في تسير الشؤون العامة للدولة و تعزيز الديمقراطية التشاركية، كما دعى الى تشجيع المبادرات التى تسعى اليها الجمعيات كونها فضاء لتفاعل وتواصل المواطنين مع السلطة.

القانون الجديد رقم 12-06 المتعلق بالجمعيات الصادر عام 2012، وفي الفقرة الاولى من المادة الثانية منه: "تعتبر الجمعية في مفهوم هذا القانون تجمع أشحاص طبعيين ومعنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة أو غير محددة وإشراك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم لغرض عير مربح من أجل ترقية الأنشطة وتوزيعها وتشجيعها لاسيما في المجال الاجتماعي والمهني والتربوي والخيري والديني والثقافي والرياضي والبيئي والإنساني[39].

---

[38]– **نص خطاب رئيس الجمهورية** الموجه للأمة في 15 أفريل 2011، متاح على الموقع الالكتروني:

http://www.elmouradia.dz/arabe/president/activites/presidentacti.htm, Vu le: (31/11/2020), 22:50

[39]الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 12-06 المؤرخ في 12جانفي 2012، يتعلق بالجمعيات، جريدة رسمية، عدد 02، مؤرخة في 12 جانفي 2012، ص34، متاح على الموقع الالكتروني:

نستخلص من نص المادة أن المشرع الجزائري قد قدم تعريفا للجمعية على أنها تجمع تعاقد بين مجموعة من الأشخاص وذلك لمدة معينة أو غير معينة من أجل تحقيق المنفعة العامة والهدف الاساسي من انشاء الجمعيات هو العمل التطوعي وإشراك الافراد وتفعيل أنشطتهم في مختلف المجالات.

يبدو من نص المشرع أن الهدف الاساسي من الجمعيات يتجلى في تحقيق المنفعة العامة المشتركة، وكل الأنشطة التي تقوم بها يجب أن تكون في اطار قانوني تسيرها وتنظمها مع احترام الثوابت والقيم الوطنية وعدم الخروج عنها.

ولتدعيم المقاربة التشاركية التي تعتبر مقاربة جديدة جاءت لتبرز دور مشاركة المجتمع المدني في مضمون المادة 17 من قانون 12- 06 المتعلق بالجمعيات: "تكتسب الجمعية الشخصية القانونية بمجرد تأسيسها، وهي مؤهلة للتصرف لدى الإدارة العمومية والقيام بكل نشاط شراكة لدى السلطات العمومية متعلق بهدف إنشائها"[40].

نستخلص من نص المادة أنه عند انشاء جمعية فإنها؛ تكتسي صفة قانونية تسمح لها بممارسة نشاطاتها في الادارات العمومية مما يخلق تفاعل في العلاقة واسترجاع الثقة بمؤسسات الدولة، ومشاركة المواطن في تدعيم الديمقراطية التشاركية في رسم السياسات العامة.

تعديل **دستور2016:**

لقد حافظ على نفس صياغة المواد الواردة في دستور1989 فيما يخص مشاركة المواطنين في تسير الشؤون العمومية، غير ان الشيء الجديد هو تكريس للديمقراطية التشاركية على مستوى الجمعيات المحلية، وهذا بنص المادة 15: "تقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي والفصل بين السلطات والعدالة الاجتماعية، المجلس المنتخب هو الاطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته، ويراقب عمل السلطات العمومية. تشجيع الدولة الديمقراطية التساهمية على مستوى الجماعات المحلية"[41]

---

www .joradp.dz-11-loi_ 12-06(2)pdf.Vu le :(21/11/2020),à16:45

[40]انظر المادة 17 من قانون 12-06، **مرجع سابق**

[41] الجمهورية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1996**، الجريدة الرسمية رقم 76 ،المؤرخة في 8 ديسمبر 1996، متاح على الموقعالالكتروني: www.joradp.dz-acons(1)pdf. Vu le : (23/22/2020),à 22:00

يبدو لنا من خلال الدستور المعدل 2016 وجود تكريس حقيقي لتواصل الجمعيات بالمجالس المنتخبة لمبدأ الديمقراطية التشاركية في الدستور وتجسيد آلية فعالة تسمح للمواطن ومختلف الفاعلين على المستوى المحلي المشاركة الفعلية والمباشرة في تسيرها. "وبالرجوع لأحكام المشروع التمهيدي لقانون الجماعات الإقليمية، نلاحظ أنه حاول تجسيد الإدماج المؤسساتي للجمعيات من خلال عدة آليات كانت مكرسة سابقا في إطار أكد فيها المشروع على أنه؛ " يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي،كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية، ان يستعين بصفة استشارية بكل شخصية محلية كل خبير أو ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا. الذين من شانهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم وطبيعة نشاطاتهم عملت الجماعة الإقليمية على تجسيد الديمقراطية التشاركية، وتتخذ كل التدابير التي تسمح للمواطنين الاطلاع المنتظم على نشاطات المجلس، والقرارات التي تخصهم، بالإضافة إلى ما أكدت عليه أحكام المادتين20 ،21 و من المشروع، من خلال اتخاذ التدابير الضرورية من أجل تحسين الاستماع للمواطنين، وتسهيل حضورهم لجلسات المجلس وضمان حقهم في الاطلاع على الوثائق الإدارية التي تعنيهم"[42].

نجد الاضافات الجديدة التي نصت عليها المادتين المذكورتين هو الحق في مشاركة المواطنين والجمعيات في تسير الشأن العام المحلي التي لم يشار إليها في النصوص السابقة.

نفهم مما سبق أن الاطار القانوني في الجزائر لتكريس العلاقة بين الجمعيات والمجالس المحلية المنتخبة يمكن اعتبارها نصوص ارتجالية لم يساير فيها المشرع الجزائري ما توصلت اليه الدول الأخرى من خلال تكري اليات واضحة تجسد انفتاح المجالس المحلية المنتحبة على الجمعيات، وتفعيل الحوار وإشراكها في صنع القرارات وإعداد البرامج التي تساهم في التنمية المحلية.
والملاحظ كذلك الاهتمام الكبير في تجسيد الديمقراطية التشاركية، إلا أن النقص في النصوص القانونية مثل الذي وقع فيه قانون البلدية11 -10 [43]، حيث غياب دور الجمعيات في المجالس المحلية المنتخبة لما يهمش رؤساء البلديات على أرض الواقع دور الجمعيات في المجتمع، من خلال النصوص التشريعية المتعلقة بالعمل البرلماني نلاحظ ضعف في الادماج المؤسساتي للجمعيات وهذا لعدم وجود نصوص لإشراك مؤسسات المجتمع المدني في العمل التشريعي في حين نجد أن للأحزاب السياسية الحق في ذلك.

---

[42]- انظر المادتين: 20و21، **مرجع سابق.**

[43] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 11-10، المؤرخ في 20 رجب عام 1432الموافق ل22يونيو2011، **المتعلق بالبلدية** ،الجريدة الرسمية ،العدد 37، الصادر بـ 03جويلية 2011،ص ص،08،09، **متاح على الموقع الالكتروني** :

File:///C:/Users/Informatimk/Downloads/a2011037 (1)pdf, Vu le:(20/11/2020, à.15:45

ب ـ في المملكة المغربية:

كرس دستور المغرب2011 مبدأ المشاركة الذي تبناه في تدبير الشأن العام المحلي، حيث نص في الفصل 139 على أن "تضع مجالس الجهات، والجماعات الترابية الأخرى اليات تشاركية للحوار والتشاور لنشر مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في اعداد برامج التنمية وتتبعها، وأعطى للمواطنات والمواطنين والجماعات حق تقديم عرائض الهدف منها مطالبة المجلس الجماعي بإدراج نقطة في اختصاص ضمن جدول أعماله"[44].

نستخلص من نص الفصل الاول أن الدستور المغربي اعطى اهمية كبيرة لمشاركة المواطنين والمواطنات والجماعات في اعداد البرامج، وذلك بإشراكهم في الحوار والتشاور عن طريق تقديم عرائض تساهم بدورها في النهوض بالتنمية المحلية.

نص الدستور المغربي لسنة 2011 كذلك من خلال نص المادة 170 منه على "المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، باعتباره هيئة استشارية في ميادين حماية الشباب والنهوض بتطوير الحياة الجمعوية، ووفقا للنظام الداخلي لمجلس النواب المغربي، فإن هذه الهيئة تقدم تقريرا عن أعمالها سنويا للبرلمان، وبإمكانها إبداء الرأي بخصوص أي مشروع أو مقترح قانون متعلق بهذه الهيئة"، وهذا حسب أحكام المادة 342 و343 من النظام الداخلي لمجلس النواب المغربي لسنة 2017[45].

نستخلص من نص المادتين أن المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي يعتبر الهيئة الاستشارية المسؤولة بإعداد التقارير السنوية ،المتعلقة بالمشاريع والقوانين التى تكون ضمن اختصاص هذه الهيئة التي تعنى بقضايا الشباب وتطوير العمل الجمعوي.

في الفصل 146 من الدستور المغربي لسنة 2011، كان لابد من صدور قانون تنظيمي يحدد شروط تقديم العرائض المنصوص عليها في الفصل 139 من طرف المواطنات والمواطنين والجمعيات، وبالفعل قد صدر النص القانوني عن طريق ظهير شريف المتعلق بالجماعات.

---

[44]1ـ الامين سويقات،**"دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون،** العدد17،جوان 2017، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص252 متاح على الموقع الالكتروني:

File:///C:/Users/informatik/D1722(3).pdf. Vu le :(20/11/2020), à 17:30

[45]هشام عرجي، "الوثيقة الدستورية والمجالس المنتخبة اي علاقة" ،الحوار المتمدن، مواضيع وأبحاث سياسية،العدد 5123، 04 مارس2016، متاح على الموقع الالكتروني :

https://**ahewar.org**/debat.show.art.asp?aid =512060. Vu le :(20/11/2020),à 20 :00

كما صدر ظهير شريف رقم 83 .15 .1 الصادر في 7 يوليو 2015 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم111.14 المتعلق بالجهات، هذا الأخير في الباب الخامس منه الذي جاء تحت عنوان شروط تقديم العرائض من قبل المواطنات والمواطنين والجمعيات، وفي هذا الإطار قد أكدت المادة 118 منه ما جاء في الفصل 139 من الدستور، بالإضافة إلى شرط أن لا يمس موضوع العريضة بثوابت منصوص عليها في الفصل الأول من الدستور، وقد تناول الفرع الأول من هذا الباب شروط تقديم العرائض من طرف المواطنين أو الجمعيات[46].

نستخلص من القوانين التنظيمية المتعلقة بالجهات انها ركزت على شروط تقديم العرائض من طرف الموطنين والمواطنات، وكذا الجمعيات يشترط في موضوع العرائض عدم المساس بالثوابت المذكورة في الفصل الاول من الدستور.

بالنسبة للمواطنين أكدت المادة 120 على ان يكون تقديم العرائض من طرف ممثل معين من طرف المواطنين.

أما بالنسبة للجمعيات فقد حدد الفرع الثاني شروط تقديم الجمعيات فحسب ما نصت عليه المادة 120 يجب أن تكتسي الجمعية صفة هيئة معترف بها انشئت في المغرب لمدة ثلاث سنوات، أما المادة 122 فقد قدمت الطرق الاساسية لتقديم العرائض. "صدرت القوانين والتنظيمات التي كرست آليات جد فعالة، تمكن المواطن والمجتمع المدني المغربي من المساهمة في صنع القرار على المستوى المحلي والمركزي، من خلال تكريس دستوري وتشريعي لعلاقة الجمعيات بالمجالس المنتخبة سواء البرلمانية أو المحلية[47]".

نستخلص ان الدستور المغربي سعى الى ارساء مجموعة من الاليات من أجل ادماج المواطن بمؤسسات الدولة وكذا تفعيل دوره وإشراكه في صنع القرارات المتعلقة الشأن المحلي والمشاركة في التنمية المحلية والمساهمة مع السلطات في و ضع البرامج والمخططات عن طريق الية تقديم العرائض المكرسة دستوريا فتقديم العرائض من طرف المواطنين والجمعيات الهدف منها مطالبة المجلس بإدراج نقطة تدخل في اختصاصه ضمن جدول اعماله وتطبيق. تواصل المباشر للمواطنين والمجتمع المدني مع السلطات في تدبير

---

[46]ظهير شريف رقم 85 .15 .1 ، المملكة المغربية، صادر في 20 رمضان 1436، (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14.113 المتعلق بالجماعات، الجريدة الرسمية، العدد 6380 ،بتاريخ 06 شوال 1436 (23يوليو2015)، ص44، متاح على الموقع الالكتروني:

www.pncl.gov.ma vu le :(26/11/2020),à11:45 h

[47]ظهير شريف رقم 83 .15 .1، صادر في 20 رمضان 1436، (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14.111 المتعلق بالجهات ،جريدة رسمية، العدد 6380 ،بتاريخ 06 شوال 1436(23 يوليو 2015) **في الموقع الالكتروني :**

https:///adla.justice.gov.ma/production/htm/ar/190296.htm. Vu le :(26/112020),à 13:00

الشأن المحلي يهدف لتحقيق التنمية المحلية لتجسيد الديمقراطية التشاركية وتطبيق مبدأ تكافئ الفرص لكل فئات المجتمع.

حققت المغرب ترسانة قانونية لتأطير هذه العلاقة ما يؤكد اهتمام الشأن المحلي في تجسيد ركائز الديمقراطية التشاركية من خلال الدساتير والنصوص القانونية التي لعبت دور في خلق هذه العلاقة.

ج – في تونس:

المتصفح للدساتير التونسية المتعاقبة نجدها كرست الحق في تأسيس الجمعيات بداية من دستور 1959، حيث نص في الفصل الثامن منه على "حرية الفكر والتعبير والصحافة والنشر والإجتماع وتأسيس الجمعيات مضمونة وتمارس حسبما يضبطه القانون "وهو نفس النهج الذي سارت عليه التعديلات التي طرأت على هذا الدستور إلى غاية 2002[48]

بعد أحداث الثورة التي شاهدتها تونس، أسست مرسوما جديدا: "يتعلق بالجمعيات تكفله العديد من الإتفاقات رقم88المؤرخ في 2011/09/24 وهو القانون الذي جاء عقب ما يعرف بالربيع العربي في تونس من خلال ظهور حركات الشباب اللامركزية وغيرها من التحالفات الاخرى، أدت الى تشكيك في المفهوم التقليدي لحرية اقامة المؤسسات عمليا هذا المرسوم صاحب الاثر البالغ على الحياة الجمعوية في تونس سواء من حيث شروط التأسيس أو آليات النشاط أو الرقابة المتبعة من قبل الدولة[49]".

يمكن القول أن دستور تونس الجديد تبنى استراتيجية جديدة للامركزية لما كان عليه سابقا، بل معظم المبادئ مكرسة لنظام الحكم المحلي في صيغة "السلطة المحلية"، من خلال ضرورة تجسيد الديمقراطية المحلية التشاركية كونها الضامن لمشاركة المواطنين في الشأن المحلي بما يعود عليهم بالتنمية المحلية المستدامة هذه الترسانة الدستورية تبعتها مجموعة من التشريعات بخصوص الجماعات المحلية[50].

---

[148] فريد دبوشة، "علاقة الجمعيات بالمجالس المنتخبة في الجزائر :دراسة مقارنة" ،**مجلة جيل الابحاث القانونية المعمقة**،العدد26،35اكتوبر2019، جامعة الجزائر، متاح على الموقع الالكتروني: https://jlrc.com(27/11/2020),22:00

[149] 1 دقدوق سميرة، هميسي رضا،"الحق في تأسيس الجمعيات في القانون التونسي"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد18، جانفي 2018،ص185، متاح على الموقع الالكتروني:

File://Users/Informarik/Downloads/D1814.pdf

[50]**المرجع ذاته**،ص183.

ونستخلص أن ثورة الياسمين في تونس كان لها الفضل حيث نجد في دستور 2014 قد اهتمت اهتماما بارزا بالجماعات المحلية، فاعتبار المجتمع المدني له تأثير في الشأن العام المحلي بدعم مشاركة المواطن في صناعة القرارات ،ومتابعة البرامج التنموية التي يسعى من خلالها تحسين الاوضاع والفساد الاداري الذي كانت تعاني منه قبل الثورة ، وإيصال هموم وانشغالات المواطنين بطرق حضارية منظمة ومكرسة في صيغة جديدة للسلطة المحلية التي تتمتع بصفة قانونية واستقلالية ادارية[51].

"كما سيكون للمواطن التونسي دورا اساسيا في متابعة تسير الشأن المحلي ومراقبة اعمال المسيرين المحلين وطرح الحلول والمقترحات وهو ما تحرص عليه مجلة الجماعات المحلية لسنة 2018، على ان يكون للمواطن دور بإسداء الخدمات الاساسية المتعلقة بالتهيئة والتجهيزات والعناية بالبيئة وبالطفولة وذوي الإعاقة الاحتياجات وتوفير الوثائق الادارية المحلية"[52].

نستنتج في الاخير قامت تونس بعد الثورة بعدة إصلاحات، ركزت فيه على السلطة المحلية بحيث اقرت فصلا كاملا، ما يعتبر خطوة كبيرة في نظام التونسي مما دعى الى انشاء اليات لتجسيدها في الواقع، الى جانب المجتمع المدني الذي لعب دورا تاريخيا خاصة الجمعيات من خلال اسهاماتها في بروز الدور الكبير في نشر الوعي بين فئات المجتمع من اجل الخروج من تلك الاوضاع التي كان يتخبط فيها المجتمع من تهميش للمواطن، وانتشار الفساد في الادارات والبيروقراطية دون حسيب ولا رقيب لكن بعد الثورة التونسية عرفت الجمعيات عهدا جديدا في نصوصها القانونية ،التي ركزت فيها على تفعيل وإشراك المواطن وتوصيل انشغالاتهم وآرائهم للسلطات، رغم ان تونس كرست في نصوصها القانونية عمل الجمعيات وتفعيلها على أرض الواقع إلا ان هناك مجموعة من الصعوبات ناجمة عن طبيعة المرحلة الانتقالية التي يمر بها المجتمع التونسي.

---

[51]عبد الرحيم لحرش، "السلطة المحلية في الدستور الثاني للجمهورية التونسية"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية**، العدد 04، المجلد 08 ،2019،ص57، متاح على الموقع الالكتروني:

033(2)pdffiles:///Users/Informaik/Downloads/aljhed –mag 022-ar

[52]الجمهورية التونسية، **قانون اساسي**،عدد 29لسنة 2018مؤرخ في 09 ماي 2018، يتعلق بمجلة الجمعيات المحلية ، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية ،عدد 15،39ماي 2018،ص17 متاح على الموقع الالكتروني:

http:///jilrc.com (25/11/2020),14:00

المطلب الثالث: علاقة الجمعيات بالديمقراطية التشاركية

تقوم الديمقراطية التشاركية على أساس خلق ديناميكية تفاعلية بين الدولة والجمعيات قصد اشراك المواطن وتفعيل دوره ما يدفعنا للبحث عن العلاقة الناتجة عن هذين المتغيرين.

يبدو ان علاقة الجمعيات بالديمقراطية التشاركية **علاقة تكاملية** فكل منها تحتاج الى الاخرى لضمان النجاعة والفعالية في المجتمع، وهي علاقة يتحوّل كل طرف فيها مكون للطرف الاخر فالمجتمع المدني بمختلف انواعه جمعيات، تنظيمات شرط لوجود دولة ومجتمع مدني شرط أن يكون فيه دولة وقانون يقوم بتأطير هذه العلاقة.

علاقة الجمعيات بالديمقراطية التشاركية هي الاعتماد المتبادل وتوزيع للأدوار وليست علاقة تناقض، فالديمقراطية التشاركية ركزت على تفعيل دور الجمعيات بتهيئة الظروف الملائمة للمشاركة في ظروف تنظيمية تسودها مبادئ الديمقراطية، منها حرية التعبير وطرح انشغالاته، حرية اتخاذ القرارات اشراكه في صنع القرار فدور المواطن لن ينحصر فقط في الادلاء بصوته في الانتخابات بل أصبح عنصر أساسي في التنمية المحلية.

تحسين العلاقة بين المواطن ومؤسسات الدولة واسترجاع الثقة يتطلب المشاركة في الحياة السياسية عبر ضمان الحق في المعلومات وتقوية فعالية ونجاعة السياسات العمومية، والعمل بأسلوب مبني على الحوار، وتقاسم المسؤولية، والإنصات والتقرب والتعبئة، ففي السنوات الاخيرة تزايد الازمات والمشاكل ادت إلى زيادة في انعدام ثقة المواطن في المؤسسات العمومية بسبب انتشار المحسوبية والرشوة والتدني التدريجي للأوضاع في نوعية الخدمات العمومية، وتقليص الحريات، وضعف الشفافية، والعدالة وعدم المساواة.

ممارسة الديمقراطية التشاركية عن طريق آلية تقديم العرائض والاحتكاك المباشر ساعد على تثمين ترسيخ العمل الجمعوي ذات الطابع المحلي، حيث تعبر عن الارادة الشعبية الحقيقية، بل هي الركيزة الاساسية للديمقراطية التشاركية بحكم قربها من اهتمامات وتطلعات المواطنين خصوصا في المناطق التي تعاني من نقص في التنمية السبب الذي جعلهم يتوجهون الى تشكيل جمعيات محلية تلامس واقعهم فاسحة المجال لطرح انشغالاتهم واهتماماتهم وتأطيرها بطريقة منتظمة من أجل تحقيق المنفعة العامة.

"فسح المجال للجمعيات المحلية والوطنية باعتبارها من الفواعل الديمقراطية التشاركية هو عامل من عوامل الاستقرار وتجنا كل اشكال التوترات والتشنجات بل والاضطرابات التي قد تعكر الاجواء وتبعث على نسف الاستقرار ومن ثم وجب دعم هذا التوجه وتفعيله بتمكين مختلف فئات المجتمع المدني من أداء الدور التشاركي المنوط بها وتفعيله أكثر"[53].

---

[53]ـ غزالة زبير،" المجتمع المدني في الجزائر،الجمعيات نموذجا"، **مجلة التنمية البشرية** ،العدد10،مارس 2018،ص 263، متاح على الموقع الالكتروني:

تعتبر الجمعيات بصفة عامة من أهم آليات الديمقراطية التشاركية بحيث تعد الجمعيات عامة والجمعيات المحلية خاصة الفضاء الأنسب للمشاركة الفعلية للمواطن وممارسة حقوق المواطنة والعلاقة التي تشكلت مع مرور الزمن في الديمقراطية التقليدية لم تتح الفرصة للمواطن في ممارسة وطنيته وتفعيلها في الميدان بل كان الاداة التي تستخدمها السلطة لإضفاء الشرعية والمصداقية على أنظمتها والمشروعية لكن مع ظهور الديمقراطية التشاركية أو التساهمية شجعت العمل الجمعوي وكرست اليات من اجل بلوغ أهدافها.

رغم أهمية الوعي والدور الذي تلعبه الجمعيات ومختلف مؤسسات المجتمع المدني وتنظيماته وتحسين ظروف المواطن، إلا أن هناك عراقيل لا تزال تعيق دور الجمعيات وتحد من مساهمتها في القيام بالدور المنوط لها والمتمثل في خلق الوعي السياسي والثقافي والاجتماعي بالدرجة الأولى ويمكن نلخصها.

رغم الاطر القانونية المؤسسة للجمعيات و الديمقراطية التشاركية إلا أن هناك مجموعة من المعيقات التي قد تحول دون تفعيلها وإعطائها النتائج المرجوة منها؛

أـ بالنسبة للجمعيات:

نجد مجموعة من المعيقات في الدول العربية الجزائر مثال على ذلك أن قانون الجمعيات من أهم معوقات العمل الجمعوي فأول ما يقف حجرة عثرة امامها هي "تلك الاجراءات الادارية والقانونية"، والقوانين التي تلزم الجمعيات بعدم مباشرة نشاطاتها قبل ستون يوما من ايداع طلبها وانتظار اما القبول أو الرفض وفي كثير من الاحيان يتم تجاهل الطلب والمماطلة في الرد"[54].

اشكالية انعدام الثقة والشفافية في اتخاذ القرارات يؤدي الى توتر العلاقة بين السلطات والجمعيات، فالجمعيات تسعى لاستقلاليتها وعدم الرضوخ لقيود الدولة بينما السلطات ترى إنها تهديد لشرعيتها السياسية .

File:///C:/Users/Informatik/Downloads. (02/12/2020),23:00

[22]- منير مزيان، دور المجتمع المدني في تحقيق الدبمقراطية التشاركية في الجزائر، **مذكرة ماستر** في السياسات العامة والتنمية،جامعة زياني عاشور،الجلفة، الجزائر،2018، ص28، متاح على الموقع الالكتروني:

File:///C:/Users/Informatik/Downloads/(10) .(02/12/2020),00:30

نقص في التمويل وغياب الإمكانيات المادية والتجهيزات الضرورية انتشار المحسوبية والتسيير العشوائي للمسؤولين.

تهميش دور الجمعيات على المستوى المحلي، حيث نجد رؤساء البلدية لا يستعين بها في ما يخص المشاريع والبرامج التنموية، ولا يكترث لمطالبها أم اقتراحاتها إن وجدت.

ظغيان المصلحة الخاصة على المنفعة العامة مما يؤدي الى توترات بين أعضاء الجمعية ذاتها.

ب ـ بالنسبة للديمقراطية التشاركية :

رغم القواعد القانونية المؤسسة للديمقراطية التشاركية إلا أن هناك مجموعة من المعيقات والنقائص التي ساهمت في فشل اشراك المواطن في دمقرطة الانظمة وهذا راجع إلى العديد من المسببات:

وجود قيود قانونية وسياسية في بعض الاحيان نتيجة لضعف البنية السياسية لدول النامية، فضعف وهشاشة الدول الديمقراطية وهو نتيجة للاستبداد وغياب الشفافية وتفشي الفساد

عدم تكفل المسؤولين بانشغالات المواطنين يؤدي الى خروجهم الى الشوارع للاحتجاج وذلك بإقامة اعمال شغب وعنف منها اغلاق الطروقات.

انعدام الثقة بين السلطة والمواطن أدى الى إحداث فراغ وتدني في تسيير برامج التنمية ولا مبالاة المجالس المحلية المنتخبة فتح المجال لانتشار الفساد الاداري المحسوبية والرشوة.

انعدام الشفافية واتخاذ القرارات في الغرف المغلقة أدى إلى اتساع الفجوة بين الجماعات المحلية والمواطن.

تعتبر الجمعيات أداة اتصال بين المواطن والسلطة مما يؤدي الى تحسين العلاقة بينهما وجعلها دائمة وذلك عن طريق تكريس اليات دستورية ، وهذا ما لوحظ في السنوات الاخيرة من التوجه نحو تأطيرها وتنظيمها عن طريق الدساتير والقوانين التنظيمية التي تسهل مهامها ومن أجل تفعيل دورها في المجتمع والتأثير على المستوى المحلي والمساهمة في التنمية المحلية، وذلك بخلق فضاء مشترك بين المواطن والسلطة من خلال التعبير عن آراءه وانشغالاته ومتطلباته فنجد الفضاء الأنسب لممارسة المواطن مواطنته هي الديمقراطية التشاركية.

تسعى العديد من الدول الاوروبية للتعاون واقامة مبادرات مع الدول المغاربية في العديد من المجالات منها التنمية، الديمقراطية التشاركية، تفعيل دور الجمعيات، اشراك الفاعلين المحليين والمتعاملين الاقتصاديين وتدعيمهم فنجد كل من المفوضية الاتحاد الاوروبي وبرنامج الامم المتحدة الانمائى تشجع وتقدم مساعدات للدول التي تحاول تطبيق نماذج الديمقراطية التشاركية، ومن أهم البرامج المقدمة هو مشروع كابدال في الجزائر لدعم قدرات الفاعلين المحلين في التنمية المحلية.

خلاصة الفصل الأول:

امتد ظهور فكرة الجمعيات إلى زمن بعيد في الحياة البشرية التعاونية، لكن طال تأصيل مفهومه إلى غاية عصر التنوير وفي كنف فلاسفة العقد الاجتماعي أين كان مرادفا لمصطلح المجتمع السياسي، إلى فلاسفة عصر النهضة ثم العصر الحديث مع فلاسفة على راسهم دي توكفيل وقرامشي، كل منهم ساهم في تقديم دراسات وافية عن المجتمع المدني وبتحديد تعريف له وتبيان مكوناته ومقوماته الأساسية.

وأخذ عدد من التعاريف تبعا للتغيرات البيئية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وباختلاف تفكير الباحثين في مجالات المجتمع المدني عامة، والتي تعد الجمعيات جزءا منها.

ومن أهم **ما تتميز** به الجمعيات هو العمل الطوعي (التطوعي)، وقائمة على الاستقلالية عن السلطة، قائمة على قيم التسامح والتعاون والإحترام، ليست قائمة على الربح المادي. إن العمل التطوعي الذي تتسم به الجمعيات من شأنه أن يرفع المستوى الثقافي والنضج الفكري والسياسي في المجتمع بانخراط أكبر قدر من أفراد المجتمع بكل فئاته العمرية والجنسية والتعليمية، لاسيما فئة الشباب حاملة مشعل المستقبل.

ونستخلص أن الديمقراطية التشاركية هي مجموعة من الاجراءات والوسائل التي تجعل المواطنون يساهمون بطريقة مباشرة في صنع القررات المتعلقة بالمصلحة العامة، ويعتبر المستوى المحلي هو الأنسب لنجاحها.

ولقد جاءت الديمقراطية التشاركية لسد الثغرات التي كانت تعاني منها الديمقراطية التمثيلية وذلك عن طريق آليات لتكريسها على أرض الواقع، فالمجتمع المدني بمختلف أشكاله من جمعيات ومجالس الأحياء وغيرهما يهدف إلى توسيع نطاق المشاركة التي تقوم على أساس مبدأ تكافئ الفرص.

اهتمت دساتير الدول المغاربية بالجمعيات فأصدرت لها مواد قانونية، وإن كانت تتفاوت دساتير تلك الدول لاسيما (الجزائر والمغرب، وتونس) في تفعيل الجمعيات شكلا ومضمونا،

وبالتالي اختلاف تأطيره على أرض الواقع وفعالية اشراكه. ويتضح ذلك جليا في علاقة الجمعيات بالمجالس المنتخبة، التي من المفروض أن تكون علاقة تكاملية

الفصل الثاني:

التعاون الدولي من خلال برنامج كابدال في الجزائر

الفصل الثاني: التعاون الدولي من خلال برنامج كبدال

يتعمق الفصل الثاني من الدراسة في جانبيه التطبيقي بدراسة موضوع المذكرة " دور الجمعيات في ترسيخ الديمقراطية التشاركية من خلال مشروع التعاون الدولي تحديدا في اطار ما حدده برنامج دعم القدرات الفاعلين في التنمية المحلية المعروف باختصار كابدال"، المشروع الذي جمع بين ثلاث شركاء هم الدولة المغاربية في اطار تمثيل وزاري (وزارة الدخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية)، والاتحاد الاوروبي وبرنامج الامم المتحدة للتنمية، في تحقيق الديمقراطية التشاركية من خلال الجمعيات.

يصيغ المبحث الاول فكرة التعاون الدولي من حيث مفهومه والمدارس الفكرية، ومن ثم مجالات التعاون الدولي لاسيما في ترسيخ فكرة الديمقراطية التشاركية وممارستها على أرض الواقع من خلال الجمعيات الناشطة في الجزائر كبلد الدراسة.

المبحث الاول: مفهوم التعاون الدولي

يعتبر مصطلح التعاون الدولي أحد المواضيع التي شكلت أهمية كبيرة في العلاقات الدولية خاصة في السنوات الاخيرة مما دفع العديد من الباحثين إلى دراسته والتطرق لمختلف جوانبه حيث في قمنا في دراستنا بتقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب الاول منه تطرقنا فيه إلى مفهوم التعاون الدولي، ويشير المطلب الثاني المدارس الفكرية، ويهتم المطلب الثالث بتبيان مجالات التعاون.

المطلب الاول: مفهوم التعاون الدولي ومجالاته

تعريف التعاون لغة؛

يعني العون، الظهير للواحد والجمع والمؤنث ويكسر أعوانا. والعوين: اسم للجميع واستعنت، فاعتنى، وعاونني والاسم العون والمعاونة والمعونة ،وتعاونوا واعتنوا: أعانوا بعضهم بعضها، وعاونه معاونة، إعانة.

ويقال أيضا العون المتبادل؛ أي تبادل المساعدة لتحقيق هدف معين، وهذا هو المعنى العام لكلمة تعاون، ويفهم منه التضافر المشترك بين شخصين أو اكثر لتحقيق نفع مشترك أو خدمة مشتركة على وجه العموم[55].

وللتعاون مرادفات في اللغة العربية توحي بمعناه كالمساعدة أي ساعد فلانٌ فلانًا وطلب منه العون، فالتعاون هُو أيضا من التضامن، والمؤازرة، وقد جاء معناه في القرآن الكريم بهذه المعاني في أكثر من آية.

تعريف التعاون اصطلاحا:

يمكن النظر إلى التعاون على أنه تبادل العون والمساعدة وتضافر الجهود المشتركة بين دولتين أو أكثر، لتحقيق نفع او خدمة مشتركة سواء عالميا أو اقليميا أو على المستوى الوطني للدولة المشاركة، ويمتد هذا التعاون ليشمل كافة صنوف العلاقات ليعكس في النهاية بروز مصالح دولية مشتركة تقوم جنبا الى جنب مع المصالح الوطنية الذاتية لكل من الدول اطراف هذا التعاون[56].

المقصود من هذا التعريف أن التعاون الدولي هو تبادل المساعدة بين دولتين أو أكثر من أجل الوصول الى تحقيق المنفعة العامة لكلا الطرفين ليشمل التعاون مختلف العلاقات التي نتج عنها اعمال مشتركة ومصالح دولية مشتركة لا تتعارض مع المصالح الوطنية.

التعاون الدولي هو تعاون دولتين أو مجموعة من الدول من أجل تحقيق الامن والسلم الدوليين، وكذا العمل على ايجاد الحلول للصعوبات التي تقف كعائق أمام تحقيق المصالح والأهداف الجماعية المشتركة التي ترضي جميع الاطراف.

المطلب الثاني: نظرة المدراس الفكرية في العلاقات الدولية للتعاون الدولي

يعتبر التعاون الدولي من أبرز المواضيع التي ظهرت في حقل العلاقات الدولية مما جعل العديد من المدارس الفكرية تنظر لهذا الموضوع من جوانب مختلفة باستعمال متغيرات متنوعة بداية من المدرسة الواقعية إلى المدرسة الليبرالية وصولا إلى المدرسة البنائية.

---

[55]الطاهر احمد الزاوي، **ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة**، الجزء الثالث ، دار الكتب العلمية ،بيروت ، 1979، باب العين، ص349

[56] علي فاروق علي، التعاون الدولي في مكافحة غسل الاموال المحصلة من الجريمة المنظمة وجرائم المخدرات في ضوء القانون الدولي كلية الحقوق، **اطروحة دكتورا ه**،جامعة القاهرة ،2008،ص2

أولا: المدرسة الواقعية

نجد أن المدرسة الواقعية للتعاون الدولي تنقسم الى قسمين هناك واقعيون تقليديون وواقعيون جدد، فالملاحظ عند الواقعيون التقليديون انهم يعتقدون ان الدول مثلها مثل البشر تمتلك رغبة فطرية في السيطرة على الآخرين، وهو ما يقودها نحو التصادم والحروب[57].

حسب نظرة المدرسة الواقعية فان الدولة هي محور التعاون فتصادم المصالح بين الدول يؤدي بها الى الصراعات والحروب.

الواقعية الجديدة أو البنيوية ترتكز نظريتها على النظام الدولي الفوضوي اين ترى بأنه يمكن للدولة ان تكون مصدر قد يخلق نوع من العنف إذ لم يكن هناك قواعد دولية تتحكم في العلاقات بين الدول.

ثانيا: المدرسة الليبرالية

تتلخص أهم الفرضيات الاساسية لليبرالية الجديدة في أن الافراد والدولة – بناء على العقلانية (التي تنعكس في قدرة الاطراف على ترتيب درجة افضليتهم واختيار أحسن أمثلة متاحة)- يملكون القدرة على حل المشاكل من خلال العمل الجماعي[58]، وان التعاون الدولي من أجل الاستفادة المتبادلة هو مرغوب وممكن في الوقت نفسه، وهناك دور للفاعلين الاخرين من غير الدول، والدولة ليست مركزية بسيطة، بل هي متعددة المراكز والقضايا، تماشيا مع التنافس مع الضغوط الداخلية والدولية فضلا عن تركيز الليبرالية الجديد على السلام الديموقراطي، والمكاسب النسبية في مقابل المكاسب المطلقة. وتؤكد كذلك على قيام الدول تشكيل انظمة دولية فعالة للحصول على مكاسب مشتركة ولتكون وسيلة فعالة للتعاون الدولي[4].

الملاحظ في المدرسة اللبيرالية أنها ترتكز على التعاون الجماعي والسلام الذي يضمن مصالح كل الدول مما يجعلها تشكل انظمة دولية فعالة تقوم على الشفافية وتحقيق مصالح الدول.

ثالثا: المدرسة البنائية

---

[57] .سمير جسام راضي، "مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية"، ص2، متاح على الموقع الالكتروني :

https://jcopolicy.uobaghdad.edu.iq/index.php/jcopolicy/article/view/54/41,Vu le 10/02/2021 :30

[58] **مرجع ذاته**، ص ص17،5

تهتم البنائية أساسا بمصدر التغير أو التحول، اختلاف الافكار وتأثيرها يقتضي وجود تعاون دولي لتحقيق المصالح المشتركة رغم اختلاف آراء المدارس والتشابه في بعض النقاط كما يوضحه الجدول التالي نجد الفرضيات التي تقوم عليها النظريات الثلاث:

الفرضيات الأساسية للنظريات الثلاث

	الواقعية	الليبرالية الجديدة	البنائية
المتغير الأساسي	القوة	المصلحة	المعرفة
المؤسساتية	ضعيفة	متوسطة	قوية
النموذج السلوكي	المكاسب النسبية	المكاسب المطلقة	الأدوار

Source : hasenciever Andreas and Peter Mayer and Volker Rittb erger,Op .Cit.

وجهة نظر كل مدرسة تقوم على أساس التعاون الدولي وكيفية تحقيق هذا التعاون ما هي الوسائل والطرق التي تحتاجها الدول من اجل الوصول الى تعاون في كل المستويات، فإيجاد الاليات المناسبة كما نراه في تفاؤل اللبرالية الجديدة في توطيد العلاقات وذلك من اجل الوصول إلى تحقيق المصالح والمكاسب، أما الواقعية كما يظهر في الجدول تنظر إلى إن القوة كمتغير اساسي لتحقيق المكاسب، في حين نجد المدرسة البنائية أكثر فهما للعلاقات الدولية بحيث ترتكز على تنوع في الأدوار.

المطلب الثالث: مجالات التعاون الدولي

للتعاون الدولي أهمية كبيرة في العلاقات الدولية فكل المجهدات المبذولة بين الدول وا المجتمعات تتمثل في المعاهدات والاتفاقيات، التي تعمل من اجل تحقيق أهداف معينة للطرفين قصد الوصول الى التعاون والسلم وتحقق المنفعة المتبادلة.

1-مجال التعاون العلمي:

يقصد به تعاون الدول فيما بينها من اجل تحقيق اهداف علمية مشتركة فيما يخص مجال العلوم عن طريق تمويل المشاريع العلمية وتشجيع المبادرات بحيث نجد الطب من ابرز قضايا التي تعمل على تفعيلها منظمة الصحة العالمية مثال عند وجود أمراض وأوبئة

عالمية تتعاون فيما بينها من أجل ايجاد لقحات لإنقاذ البشرية خير مثال على ذلك فيروس كوفيد19.

2-مجال التعاون السياسي:

يخص التعاون في هذا المجال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تشمل القضايا السياسية حماية الاقليات، دعم الانظمة الديمقراطية، القضاء على الانظمة الديكتاتورية القديمة، الارهاب الدول وغيرها من القضايا السياسية التي تشغل التعاون الدولي.

3 – مجال التعاون الاقتصادي:

يشمل التعاون الاقتصادي على توقيع اتفاقيات لزيادة مستوى التبادل التجاري بين الدول او الحصول على قروض ومنح ومدفوعات ضريبية للتجارة وتحرير وإزالة الحواجز"[59].

يعتبر التعاون الدولي في المجال الاقتصادي ذو اهمية كبير نظرا لحاجة الدول لإقامة مناطق تجارية حرة وتفعيل المبادلات التجارية، لتحقيق امن اقتصاد والانفتاح على الاسواق العالمية وتحيق بين الدول الغنية والدول النامية السائرة في طريق النمو.

4-مجال التعاون العسكري:

يتمثل التعاون في هذا المجال كل ما يتعلق بالأسلحة الحربية والتكنولوجيا الحربية والعسكرية، وكذا والاتفاقيات الدولية كما يرتكز التعاون على الاستفادة من الخبرات العسكرية للدول المتطورة.

[59] https://e3arabia.com,Vu le 12/02/2022

5-مجال التعاون القضائي:

يعتمد التعاون في هذا المجال على الاجهزة القضائية لتحقيق التعاون الدولي نجد محكمة العدل الدولية التي تقوم على الدفاع عن حقوق الإنسان، حماية الشعوب المضطهدة مكافحة الإرهاب ومكافحة قضايا الفساد وقد أنشأت لأجل ذلك منظمات دولية كبرى مثل محكمة العدل الدولية،

المبحث الثاني: تجربة كابدال في الجزائر

عرفت الجزائر تحولات سياسية نحو تكريس الديمقراطية التشاركية التي سعت اليها بالخصوص الإصلاحات المتعلقة بإدماج الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات الاقليمية، حيث ترى أن الاعتماد على المقاربة التشاركية في التسيير الاداري اصبح امرا ضروريا ما دعى الى اقتراح الحكومة الجزائرية مشروع تعاون مع الاتحاد الاوروبي وبرنامج الامم المتحدة للتنمية ما يطلق عليه باختصار كابدال، الذي يهدف الى اشراك المواطنين والمجتمع المدني في التسيير البلدي ومسار التنمية المحلية المستدامة, أهمية الموضوع يدفعنا الى تقسيم المبحث لثلاث مطالب مفهوم وأهداف التجربة في الجزائر مع تقيمها.

المطلب الأول: مفهوم برنامج كابدال وأهدافه

أولا: مفهوم برنامج كبدال وبداية انطلاقه

برنامج دعم القدرات الفاعلين في التنمية المحلية المعروف باختصار ببرنامج أو مشروع (كبدال)CapDeL هي الكلمة المعربة عن المصطلح الفرنسي (Cap Del) الفرنسي) الذي هو اختصار لـــ «Programme de renforcement des **C**apacités des acteurs du Dévloppement Local »[60]

وهو عبارة عن برنامج تشرف عليه وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بتمويل من طرف الاتحاد الاوروبي ومنظمة الامم المتحدة للتنمية تهدف الى دعم قدرات الفاعلين المحلين في التنمية بغرض ادماج الديمقراطية التشاركية على مستوى الجمعيات

[60]ـ أمينة طواولة، **مرجع سابق**، ص114.

المحلية، وذلك بإشراك المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في تسير البلدية. قدرت تكلفته بـــ 10 ملايين يورو حيث أنه في إطار هذا المشروع تقوم وزارة الداخلية بجملة من الاصلاحات التي تستهدف تحقيق الحكامة والتنمية الاقتصادية من خلال الاستفادة من تجربة الاتحاد الاوروبي في هذا المجال، كما تساهم منظمة الامم المتحدة للتنمية بخبراتها وتجاربها لدعم وانجاز المشروع.

يقوم مشروع كابدال على مقاربة نموذجية للتنمية المحلية يتم تنفيذها على 10 بلديات نموذجية موزعة عبر التراب الوطني بهدف تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق الحكامة والتنمية في إطار المشاركة والشفافية حيث ستستمر التجربة لمدة أربع سنوات من 2017 إلى 2020[61].

يعني كابدال ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية يتكون من ثلاث أطراف هم وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية من جهة أولى، وزارة الشؤون الخارجية من جهة ثانية، اجتمعت بدافع الشراكة في مجال التنمية المحلية الجزائرية وكذلك لوضع آلية دائمة بمشاركة الفاعلين المحلين في المجتمع المدني الذي تمثله الجمعيات في مختلف أنشطتها خاصة الجمعيات المحلية التي تعتبر الارضية التي سوف تنطلق منها التجربة الى جانب السلطات المحلية ممثلة عن المسؤولين المنتخبين وموظفي الادارة.

يقوم برنامج كابدال كما أسلفنا على مقاربة نموذجية للتنمية المحلية، حيث وزع على 10 بلديات، واختيار هذه البلديات من مختلف ربوع الوطن وقد اختيرت كل بلدية من منطقة معينة حسب طبيعة الجغرافية والثقافية والتراثية لكل اقليم ومن البلديات النموذجية لبرنامج كابدال هي: الغزوات (بولاية تلمسان) -أولاد بن عبد القادر (بولاية شلف) -تيقزيرت (بولاية تيزي وزو) -جميلة (بولاية سطيف) -بني معوش (بولاية بجاية) -الخروب (بولاية قسنطينة) -بابار (بولاية خنشلة)-مسعد(بولاية الجلفة)-تيميمون(بولاية أدرار)-جانت(بولاية إليزي)"[62].

يقوم برنامج كبدال على أربع محاور رئيسية هي:

أ - **الديمقراطية التشاركية والعمل المشترك بين الفاعلين المحلين**: عبارة عن آلية لمشاركة جميع فواعل المجتمع مواطنين، جمعيات،مسؤولين المنتخبين المحلين وموظفي الادارة المحلية المتمثلة في البلدية، هذه الالية ــ من المفروض ــ تسمح بتفعيل دور المواطن

---

[61] https/**www.interieur.gov.dz**/images/fiche.infos-ARAB.pdf.vu(10/12/2020),14 :20

[62] رشيد بلفكرات،"ادماج مقاربة الديمقراطية التشاركية واليات تفعيل الحوكمة المحلية في الادارة المحلية الجزائرية تجربة كابدال نموذجا"،**مجلة الرصيد العلمي**،جامعة وهران1،مجلد 06،العدد العاشر،ماي 2019، ص 120، متاح على الموقع الالكتروني: .https :///**asjp cerist.dz**/en/article/99534 :30 a 22 ,vu le(11/12/2020)

وتحسين العلاقة بينه وبين الادارة، مما يؤدي الى خلق ثقة بين الفاعلين وفتح منابر للإصغاء لانشغالاتهم من طرف المسؤولين والفاعلين المحليين.

ب ـ عصرنة وتبسيط الخدمات العمومية: ركز هذا المحور على تطوير الجهاز الاداري بتوفير وسائل متطورة واستعمال التكنولوجيا الحديثة بإقامة شبابيك موحد قصد تسهيل الخدمات للمواطنين ، تسهل تقديم الخدمات وتسريع الاجراءات تطبقا لبرنامج الاصلاحات الادارة المحلية الذي تشرف عليه وزارة الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة العمران من ناحية الجمعيات تنسيق العمل مع الادارة المحلية قصد التقارب و ودعمها للقضاء على الحواجز الادارية التي تحول دون القيام بمهامها.

ج – التنمية الاقتصادية المحلية وتنويع الاقتصاد: ركز هذا المحور على تطوير الاقتصاد المحلي الذي يقوم بتشجيع التنمية المحلية المستدامة بهدف تحسين المستوى المعيشي للسكان، وخلق فرص عمل والقضاء على شبح البطالة التي يعاني منها الشباب مع تبني كل المبادرات وتشجيعها من جميع الفاعلين منهم السلطات المحلية والفاعلين الاقتصاديين خواص كانوا أم عموميين ومجتمع مدني للتفاعل فيما بينهم من أجل بناء قاعدة تنموية محلية مستدامة، وتطوير القطاع الاقتصادي للبلدية.

ه- التسير المتعدد للقطاعات للمخاطر البيئية الكبرى على المستوى المحلي: اعتمد هذا المحور على تبني استراتيجية دعم الاقليم في مواجهة المخاطر البيئية وتعزيز العمل مع المجتمع المدني (تحديدا الجمعيات المحلية) لحماية البيئة ووقايتها من المخاطر والكوارث.

ثانيا: انطلاقة "برنامج كبدال" في الجزائر:

عقد اتفاق جمع الجزائر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي(PNUD) ومفوضية الاتحاد الأوروبي في 29 جوان 2015 لتجسيد برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية CAPDEL بهدف تكريس الديمقراطية التشاركية وتحسين الحوكمة المحلية، وتم الإعلان عن انطلاقه في 16 جانفي 2017 بإشراف وزارة الداخلية بغلاف مالي قدره 11مليون دولار منها مساهمة لوزارة الداخلية من خلال صندوق التضامن بين الجماعات المحلية مقدرة بـ03 ملايين دولار، ومساهمة مفوضية الاتحاد الأوروبي بـ08 ملايين دولار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بـ200 ألف دولار[63].

عقد في المركز الدولي للمؤتمرات ندوة وطنية نوقشت فيها أشغال انطلاق برنامج كابدال، حيث حضر رؤساء بلديات العشرة وكذا الامين العام لوزارة الداخلية والجماعات المحلية السيد "نور الدين بدوي"، و إطارات سامية لوزارة الخارجية، رئيس وفد الاتحاد

---

[63] حمد.ب، "اختيار 10 بلديات لتجسيد برنامج تسيير محلي ناجح"، **جريدة المساء**، 17جانفي 2017، متاح على الموقع الالكتروني الالكتروني: www.el-massa.com/dz 23:00 ,à (12/12/2020) le vu.

الاوروبي ومنسق المقيم لمنظمة الأمم المتحدة في الجزائر وممثل لبرنامج الامم المتحدة للتنمية وفيها تمت مناقشة الخطوط العريضة وديناميكية المشاركة.

وبعد مرور أكثر من سنة على انطلاق برنامج كبدال شهدت تطبيقه من خلال عدة ورشات ونشاطات، و أبراز ديناميكية وآليات عمل البرنامج وما مدى قدرته وملائمته لإيجاد حلول لتجسيد مقاربة الديمقراطية التشاركية.

أ- صياغة الميثاق البلدي للمشاركة المواطنة:

يعتبر من الخطوات الأولى لبداية المشروع حيث يصاغ فيه"**الميثاق البلدي للمشاركة المواطنة**" " يعد الميثاق عقد اجتماعي اخلاقي وتوافقي تم صياغته من طرف الفاعلين المحلين، في اطار البلدية حيث يؤسس هذا الميثاق حق مشاركة المواطنين في ادارة شؤون بلديتهم وتطوير الاقليم[64]" .

يعد هذا الميثاق الية تشاركية تشاورية بين الفاعلين المحليين وقد تم تطبيق هذا الميثاق في عشر البلديات النموذجية، تم المصادقة على مواثيق البلدية من اجل توسيع مشاركة المواطن وحقه في ممارسة وطنيته في بلديته.

ب المجالس التشاورية للبلدية:

"بعد التصويت على الميثاق الذي يؤطر مشاركة المواطن وكل فعاليات المجتمع المدني في تسير شؤون بلديتهم والتخطيط الاستراتيجي لتنميتها على فترة محددة من الزمن جنبا الى جنب مع المنتخبين المحلين والإدارة المحلية ستسمح هذه الخطوة بتفعيل مسار انشاء المجلس الاستشاري البلدي الذي يعتبر فضاء التشاورية للبلدية"[65].

تعتبر آلية أساسية ودائمة لتجسيد الديمقراطية التشاركية على مستوى البلديات لأنها الفضاء الذي تنطلق منه كل المبادرات والمشاريع والمخططات التنموية للبلدية.

ج-التشخيص الاقليمي المشترك:

---

[64] امينة طواولة ، **مرجع سابق**، ص 125.

[65] وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ،الجزائر، **مطوية ،برنامج(كبدال) ،ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية**،ص5 ، متاح على الموقع الالكتروني :

vu le (13/12/2020),20:30https:///www.interieur.gov.dz/image/fiche-infos-RABe.pdf

"عبارة عن وصف دقيق للحالة الراهنة للبلديات النموذجية ودراسة حالة الحكامة وتسير الخدمات العمومية والتنمية الاقتصادية وتسير المخاطر البيئية[66]", يقع عاتق التشخيص على خبراء المركز الوطني للدراسات والتحليل من أجل السكان والتنمية تحت اشراف مسيرين برنامج كابدال بتقديم المعلومات الكافية حول واقع البلدية.

د- المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد:

يولي برنامج كابدال أهمية بالغة لمسالة **التخطيط التشاركي** والتي تتم على ضوء مخرجات التشخيص التشاركي الاقليمي الذي يعده الخبراء معية الفاعلين المحلين في المجلس الاستشاري البلدي لمرافقة السلطات البلدية والمجالس الاستشارية في تحضير المخططات البلدية للتنمية من الجيل الجديد.

يقوم البرنامج بوضع دليل منهجي عملي لمساعدة الفاعلين المحلين على اعداد المخطط البلدي للتنمية بطريقة تشاركية توافقية. والميزة الاساسية في هذه المخططات البلدية انها لا تقتصر على حصر المشاريع التنموية او عرض قائمة مشاريع او برامج ذات اولوية للبلدية فحسب، بل يتعين عليها وضع رؤية استراتيجية للتنمية المستدامة"[67]، تعد في مجملها برامج أعدت من طرف خبراء بمساعدة الفاعلين المحلين الهدف منها وضع دليل منهجي للعمل لفائدة الفاعلين المحلين من اجل المشاركة في مشاريع التنموية للبلدية وإقامة مخططات استراتجيات للتنمية المحلية المستدامة.

ثالثا: أهداف برنامج كبدال

حسب الجهات الراعية للبرنامج، فإن (كابدال) يهدف إلى تهيئة الظروف الملائمة من أجل حكامة بلدية تشاورية مهتمة بتطلعات المواطنين ومبنية على الشفافية والمشاركة. وستختبر هذه المقاربة النموذجية على مدى أربع سنوات (من بداية 2017 إلى نهاية 2020) في عشر بلديات نموذجية عبر التراب الوطني لاستخلاص الدروس والممارسات الجيدة على المستوى المحلي ومن ثم رفعها إلى المستوى المركزي لكي تعمم بعد ذلك على جميع بلديات الوطن"[68].

---

[66]ـ أمينة طواولة ،**مرجع سابق**، ص124.

[67]ـ وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ،الجزائر،مطوية ،برنامج كبدال...، **مرجع سابق**، ص4

[68] UNDP ,Document de projet développement local et démocratie participative ,**CapDa**l ,p1 valable dans le site web de l'UNDP . vu le (13/12/2020)à 20 :30

يهدف البرنامج إلى دعم قدرات الفاعلين المحليين في مجال ديمقراطية التشاركية ودفع عجلة التنمية المحلية المستدامة، وبإدارة ثلاثية لبرنامج كابدال تعمل بالتنسيق فيما بينهم بدعم البرنامج وتبسيط وتسهيل الخدمات الإدارية استغلال التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال.

يسعى برنامج كبدال الى مراقبة ودعم البلديات العشرة النموذجية من خلال دمج الفاعلين المحلين والمجتمع المدني.

ضرورة نشر التوعية بين أوساط الجمعيات بغرض التفاعل مع نشاطات البرنامج.

التركيز على الجمعيات كخلية أولية وحلقة وصل بين الإدارة المحلية والمجتمع المدني باعتبارها الممثل الأقرب للسكان المحليين والأنسب لطرح انشغالاتهم ومشاكلهم في اطار تنظيمي.

مشاركة المواطن من خلال تطبيق مقاربة الديمقراطية التشاركية وتفعيل مشاركته في التنمية المحلية المستدامة وتعزيز الثقة بين المسئولين المحلين المنتخبين والمواطنين بهدف ممارسة مواطنته.

الاستفادة من التعاون والنماذج والتجارب الدولية الناجحة وذلك بالاستفادة من تجاربهم عن طريق تكوين وتأهيل مكونين أو مسهلين وإطارات لتطبيق البرامج الجديدة من أجل بعث وتفعيل التنمية المحلية بما يتناسب خصوصيات الدولة الجزائرية.

العمل على عصرنة الجهاز الاداري وتحسين أداء الخدمة العمومية، و إزالة العراقيل التي تورق المواطنين، والدفع بعجلة التنمية.

المطلب الثاني: آليات برنامج كبدال

عرفت الجزائر كغيرها من الدول العربية انتفاضة شعبية وإن كانت متقطعة؛ أولاها تأثرا بالثورات العربية عام 2012، وثانيها حراكا شعبيا عارما بداية من 22 فبراير 2019م، ضد الفساد بكل أشكاله، وضد التهميش الذي زاد من هوة الثقة بين المواطن والإدارة وزاد في تفشي مظاهر الحرمان والآفات الاجتماعية منها؛ الفقر والبطالة، وفي عدم اشراك المواطن في التنمية المحلية المزعومة والمتغنى بها في وسائل الاعلام الجزائرية.

محاولات الحكومات المتتالية كانت تنصب أنظارها على ضرورة التنمية المحلية ارضاءا لمطالب المواطنين، من خلال تطوير الاقتصاد المحلي (زراعة وحرف ورعي وتشجيع للمؤسسات الخاصة والمقاولاتية، وبالتقرب من الشباب خاصة وتشجيعهم)، وكان لزاما عليها ادراج فعاليات المجتمع المدني لاسيما الجمعيات المحلية الناشطة بصفتها الأقرب الى معرفة النقائص والمشاكل التي يتخبط فيها مواطني بلدية أو ولاية معينة. فما كان العمل

إلا بالتوّجه إلى التفكير الجاد في كيفية اشراك الجمعيات في نقل الانشغالات واقتراح الحلول وعلى السلطات المعنية أن تتخذ أنسب القرارات من البدائل المقدمة حسب الظروف والإمكانات المتاحة، وذلك من نظير العمل التشاركي تحقيقا للديمقراطية التشاركية، وجاءت فكرة برنامج كابدال كآلية داعمة ودعامة أساسية للانطلاق في طريق الديمقراطية.

أولا : المقاربة المتبعة من طرف برنامج كبدال

يعمل برنامج كابدال على ترقية وتطبيق التنمية المحلية ينطلق من القاعدة نحو القمة(من الأسفل الى الاعلى يحملوها فاعلوا الاقليم طبق لمشاركة جديدة اقليمية تشاركية (متعدد الفاعلين) ومندمج (متعددة القطاعات ومتعددة المستويات) وذلك من خلال ارساء حكامة محلية تشاورية وشفافة.

يدعم كابدال الفاعلين المحلين، والمؤسسات، والمجتمع المدني بتعزيز قدراتهم وفقا لمقاربة التعليم عن طريق الممارسة وذلك من خلال الآتي:

- ارساء شروط الحوار الاقليمي من الفاعلين من خلال اعتماد ميثاق بلدي للمشاركة المواطنة،انشاء مجلس استشاري بلدي.

- الدعم والمرافقة في مسار اعداد تشاركي للمخطط البلدي للتنمية المحلية

- تكوين الفاعلين في مجال "الحكامة التشاورية" و"التنمية المحلية المندمجة والشمولية والمستدامة"، وكذا في مجال "التخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية»[69].

ثانيا: آليات برنامج كبدال

لتطبيق الحكامة التشاركية والتشاورية وجب علينا التعرف على الفاعلين المحليين وما هي الخطوات التي انتهجت من أجل تدعيمهم قدراتهم.

قسم **جيمس اندرسون** James Anderson في كتابه صنع السياسات العامة الفاعلين او ما يسميهم هو صانعو السياسة الى نوعين:

[69] المبادئ التوجيهية، الاعتماد **المالي الثاني**، ص03، متاح على الموقع الالكتروني:

File:///c:/Users/informatik/Donloads/T_proc_notices_070_Knotic_doc_68260_60807051(2) vu le(14/12/2020),12:00

ا-الفاعلون الرسميون: هم الافراد الذين يتمتعون بالصلاحيات القانونية التي تسمح لهم بالمشاركة في صنع السياسة العامة ويدخل ضمنهم رجال المجالس التشريعية اعضاء السلطة التنفيذية والإداريين والقضاة.

ب –الفاعلون غير الرسمين: وهم الافراد الذين لا يتمتعون بسلطة قانونية تعطيهم الحق في صنع قرارات ملزمة ويحددهم بالجماعات المصلحية، الاحزاب السياسية والمواطنون.

حسب وجهة اندرسون يهمش ويهمل دور الافراد في رسم سياسات العامة للدول من دولة الى اخرى حسب النظام السائد في كل دولة، ولكن الاستجابة لمتطلبات الشعب وفتح قنوات للإصغاء لانشغالات الافراد الزامي من طرف الانظمة.

بالنسبة للجمعات المصلحية يتمثل دورها في تقديم المطالب وايصالها مع اقتراح بدائل للسياسات المتعلقة بها. و يرى أن الجمعيات المؤطرة قانونيا تكون أكثر فاعلية ونفوذا في استقطاب السياسات لصالحها عكس غير منظمة والضعيفة، ان برنامج كبدال اولى أهمية كبيرة للمجتمع المدني عامة والجمعيات خصوصا من حيث تفعيل دورها في المجتمع.

وهناك الفاعلين على المستوى المحلي في الجزائر فلقد تم الانتقال من الفاعلين التقليديين الذين يشملون أجهزة الدولة وممثليها فقط في اطار الدولة المتدخلة Etat providence الفاعلين الجدد الذي يضمون[70].

- المنتخبين المحلين : (المجلس الشعبي المنتخب) :

باعتبار المجلس ممثل الادارة المحلية وعنوان الديمقراطية التمثيلية والذي يقع على عاتقه مسؤولية فتح قنوات التعبير والتحسيس ومشاركة سلطته مع الفاعلين الاخرين خاصة منهم السكان في سبيل تعزيز الادارة المحلية والمواطنين عن طريق توسيع نطاق المشاركة الشعبية والتسيير الجواري.

- منظمات المجتمع المدني(لاسيما الجمعيات) :

باعتبارهم المنظمة المنشطة والملامسة والممثلة لمختلف الشرائح المجتمعية والتي تشمل مختلف الجمعيات والمنظمات، ونقابات المهنيين واللجان المحلية، ولجان الأحياء وحتى ممثلي التجمعات السكانية في الأواسط الريفية والمعزولة.

---

[70]صالح بن صالح، نور الدين حارود، كابدال كبرنامج نموذجي لتجسيد الديمقراطية التشاركية لتنمية محلية في الجزائر،**مجلة العلوم القانونية والسياسة كلية الحقوق والعلوم السياسية** ،جامعة الوادي المجلد 10،العدد1،افريل 2019،ص1376، نقلا عن: جمس اندرسون، **صنع السياسات العامة**، (ترجمة: عامر الكبسي)، الدوحة : دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1998،ص،ص64-70.

- قطاع الخواص:

يشمل مختلف المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، والمقاولين الزراعين، والتجار الحرفين، ومربي المواشي والصيادبن.

-المواطنين (الشاب والنساء):

فالشباب باعتبارهم شريحة التي تمثل أكبر عدد من السكان والنساء باعتبارهم كذلك الفئة التى لا طالما تم تهميشها في القرارات في ظل التقاليد والأعراف في بعض المناطق، بالإضافة للمصالح القطاعي غير المركزة كونها فاعلا أساسي في تنفيذ ومتابعة البرامج القطاعية على المستوى المحلي وقناة اتصالية عمودية.

بعد تعرفنا على الفاعلين المحلين ووضع الاطار التشاركي لاحظنا الاهتمام الكبير بالجمعيات كشريك محلي فعّال، حيث اتيحت الفرصة للجمعيات المحلية للاحتكاك بالقاعدة الاساسية للبلدية وإشراكه في اعداد مخططات البلدية للتنمية، وتحديد المشاريع ذات الاولوية للتنمية الاقتصادية وتحسين الخدمات العمومية المحلية. وتقديم دورات تكوينية نظرية وتطبيقية، بتوفير البيئة والمناخ الملائم لإقامة المبادرات والمشاريع ومناقشة والتعريف بها وتحديد الاولويات وتقيمها، ما سوف نراه من خلال الدورة التكوينية للمكونين والمسهلين من أجل اعداد وتفعيل بطاقة التقييم للمجموعات أو الجماعات في اطار تحسين المرفق العام.

كان التكوين ضروريا لمستخدمي البلديات المختارة تحضيرا لإعداد البرنامج، ولإعداد هذا الاخير أيضا توجب في مرحلة ثانية ان يكوّن مستخدمي البلديات رؤساء الجمعيات المحلية. التكوين لم يكن جزائريا محضا بل تعاونا

استدعي للتكوين متصرفين اقليمين مكلفين بمكاتب الجمعيات على المستوى البلديات وممثلي رؤساء الجمعيات المكلفين بالجمعيات بدعوة من وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بالتعاون مع وفد الاتحاد الاوروبي إلى المركز الوطني لتكوين مستخدمي الجماعات المحلية وتحسين مستوياتهم وتجديد معلوماتهم بولاية قسنطينة في مقياس الديمقراطية التشاركية وبطاقة التقييم التشاركي.

ا بطاقة التقييم التشاركي من طرف المجتمع والجماعات , (الجانب النظري)

ما يعرف كذلك بمقاربة التقييم التشاركي من طرف الجماعات أو ما يسمى باللغة الفرنسية FEC وهي كلمة لاختصارFiche d'Evaluation par les Communautés (FEC)، حيث تساعد هذه المقاربة على تقيم الخدمات من طرف الفاعلين الاساسين (مقدم ومستخدم الخدمة).

تعرف بأنها اداة تشاركية مزدوجة الحوار قائمة على التخطيط ومتابعة وتقيم خدمة عمومية، تعرف بسلاستها ومرونتها ولا تطلب الكثير من أجل استعمالها فيمكن تطبيقها على كل القطاعات[71].

- **أسس مقاربة (FEC):**

ربط الصلة بين العرض والطلب والتحليل حسب وجهة النظر حول حالة الخدمة العمومية المقدمة اذا كانت مرضية أو مرفوضة ودمج بين المجوعتين (مستخدم الخدمة ومقدم الخدمة).

تقوم المقاربة على خلق حوار منظم وفعّال يهدف الى زرع ثقافة تقاسم الاعباء في اطار مسار تشاركي، تساعد كذلك على معرفة كيفية تقييم هذه الخدمات، وكيف يمكن صياغة تقرير حول نوعية الخدمات ورفعه لجهة التنفيذ محلية؟

تعتبر هذه المقاربة وسيلة للتخطيط ووضع استراتيجية التنظيم والتسيير والشفافية من أجل تحقيق حوكمة مما يخلق مسار تشاركي.

تعتمد على تكوين مسهلين أو مدربيين أو منشطين اكفاء يقع على عاتقهم تفعيل وتنشيط الحوار مع الفاعلين المحلين من أجل نجاح المقاربة التشاركية التي تسمح بمشاركة ايجابية للمواطن في تسيير الشأن المحلي.

- **ادماج مقاربة المسار التشاركي ومقاربة التقييم التشاركي:**

هي أداة مزدوجة تساعد على تقيم الخدمة من طرف مقدمي الخدمة ومستعملي الخدمة بحيث تقوم هذه الازدواجية الانتقال من وضع النزاع حول الخدمة العمومية الى الشراكة بين مقدمي ومستخدمي الخدمة[72].

الهدف من وراء الادماج هو توطيد العلاقة بين مقدمي الخدمة ومستعمليها، كما تعمل على اتخاذ القرارات الصائبة معتمدة على مشاركة كل الفاعلين المحلين لإنجاح ادماج المقاربتين يتطلب متدربين أو مسهلين ناجحين أكفاء وعلى دراية بعمل النظام الاداري.

شفافية الخدمة والمساءلة، والوصول الى التعرف على ايجابيات وسلبيات طريقة تقديم الخدمة بعيدا عن الشخصية والنزاع.

- **كيفية تطبيق المسار التشاركي المتعلق بمقاربة التقيم التشاركي من طرف الجماعات**

---

[71] مصطفى مالكي، "دورة تكوينية للمكونين والمسهلين من أجل اعداد وتفعيل بطاقة التقييم للمجموعات في اطار تحسين المرفق العمومي"، **محاضرة**، قسنطينة، أيام 15 الى 25 أكتوبر 2017، والمحاضرة مقدمة يوم 13 اكتوبر 2017م.

[72] مصطفى مالكي، **مرجع سابق**

1- **ادوات المسار التشاركي**:
لتنفيذ المسار التشاركي يجب اتباع ادوات الواجب استعمالها:
- اعتماد المنشط أو المسهل ذو الكفاءة
-الأداة التشاركية
ـ اعلام المشاركين (شرح طريقة كيفية الانجاز وتثمين جميع المشاركين والمساواة بينهم وحاصة بين الجنسين).
-اعطاء قوة وسلطة للمواطنين من خلال ممارسة وطنيته
- مجموعة النقاشات(مناقشة)[73]le focus groupe مبرمج على اطراف معينة من 14الى 12 شخص ويقوم بتسيير هذا الفوج من ميسر أو مدرب، من خلال نقاش منظم بطريقة الاخذ والرد دون تعسف، ويستعمل لتجربة تقيم برنامج (يستعمل عند اجراء تحقيق أو موضوع بجمع آراء وملاحظات المجموعات المعنية حول المعلومات لتبني على اساسها قرارات نهائية).
- الميسر أو المسهل هو الذي يقوم بإيصال الرسالة بين الفاعلين المحلين والمجتمع، هو من يرافق للوصول الى الاهداف المسطرة ويجب ان تكون لديه معلومات بيداغوجية ضرورية لتقنيات التنشيط.
-المؤشر: هو متغير ذات قيمة كمية وكيفية لتكوين طريقة سهلة ولقياس النتيجة المتوصل اليها، صياغة المؤشرات تكون من كل المعنيين بالمشاركة، المؤشر يسلط الضوء على الاهداف المسطرة لها عن طريق المعايير المستهدفة ويمكن اختيار اثنان او ثلاثة.

2-الفاعلين الاساسين في المسار التشاركي:

- المواطنين والسكان
- مستخدمي المصالح أو مصلحة واحدة مقدم الخدمة(الموظفين)
- الحركة الجمعوية المحلية

لتقيم الخدمة العمومية لا بد من اتباع الخطوات والمراحل وكل مرحلة لها مستويات وخطوات يجب التقييد بها، ما يستوجب استعمال ادوات ومنشطين اكفاء، ومن هذه المراحل نذكر؛

المرحلـــــة الاولـــــــى :

ا- التخطيط والتحضير ينقسم الى قسمين:

التحضيرات العامة: تتمثل في القطاع، المجال الجغرافي، تحديد المنشآت القاعدية،الاعتماد ات المخصصة للخدمة ،المسهلين ،الزيارات التقديمية

التحضيرات الخاصة: توسيع المشاركة، الاتصال بالهيئة المعنية بالمسار التشاركي، الموارد والاعتمادات، المستفيدين الفعلين مخطط العمل يشمل كل المسار التشاركي (الادوات

[73] Conférence présenté par M^me^ Antonila Valmorbida, Constantine .le(11/12 /2017),à13 :00h

اللازمة، ميزانية المسار التشاركي)،اللقاءات توضيح المقاربة وذلك بتعريفها، الاهداف،الفترة ،المدة، المكان والشكل. والتحضير يتم على مستويين هما؛

1-على مستويات الجماعات:

الاولويات ،المؤشرات ،مقاربة التقييم من طرف الجماعات، الحلول المقترحة، مقاربة التقييم من طرف الجماعات الخاصة بكل قرية او بلدية.

2-على مستوى المؤسسات :

تقيم عام لعملية الخدمة او تقديمها، العوامل التي تواجه تقديم خدمة من ذات توعية، تطوير المؤشرات، استكمال عملية اعداد، بطاقة التقييم، تحديد الاولويات،اقتراح حلول[74].

المرحلـــــة الثانيـــــة :

اجراءات المسار التشاركي مع الجماعات وهناك عدة مستويات:

1-المستوى الاول: تنظيم اللقاءات مع الجماعة يتكون من ثلاث خطوات هي؛

ا- الخطوة الاولى: اطلاق العملية مع الجماعات (مستعملي الخدمة)

ب-الخطوة الثانية: تقيم الجماعة الى مجموعاتfocus group .

ب- الخطوة الثالثة: توسيع المسهلين على المجموعات .

2-**المستوى الثاني:** صياغة مصفوفة تحديد مدخلات واعتمادات الخدمة وتتكون هذا المستوى من خطوة واحدة هي؛ ا تحديد المواد

3- المستوى الثالث: اعداد بطاقة التقييم وملئها من طرف الجماعة يتكون من 04 خطوات وهي:

ا-الخطوة الاولى :تحديد العناصر واستخراجها للمناقشة.

ب- الخطوة الثانية : ترتيب العناصر حسب الاولوية.

ج-الخطوة الثالثة :اختتام الاجتماع الاول.

ه-الخطوة الرابعة: صياغة المؤشرات.

المرحلـــــة الثالثـــــة:

المسار التشاركي مع مقدمي الخدمة ومستخدمي الخدمة.

المستوى الخاص بإطلاق المسار التشاركي مع مستخدمي الخدمة ويأتي في المرتبة الثانية مقدمي الخدمة نفس المسار المنتهجة مع مستعملي ومقدمي الخدمة، لكن سرعة استخراج العناصر الهامة تكون سريعة بالنسبة لمقدمي الخدمة، وهذا ناتج على المستوى التعليمي لإطارات الهيئة في هذه المرحلة يقوم باستخراج المؤشرات.

بالنسبة للموشرات: المؤشرات المستخدمة من طرف الهيئة هي نفسها المستخرجة من طرف مستعملي الخدمة ولكن الاختلاف الموجود هو امكانية زيادة مؤشر أو مؤشرين اثنان عدم توحيد النقاط والعلامات لدى الهيئة المستخدمة تعود الى كونها مؤسسة واحدة يؤدي الى سرعة انجاز المسار التشاركي مستخدمي الخدمة يكون هناك توحيد النقاط والعلامات[75].

---

[74] Conférence presenté par M^me^ Antonilla valmorbida, Constantine,le 12/12/2017, à10 :00h.

[75] مصطفى مالكي **محاضرة**، يوم2017/12/12

الهدف من اعتماد المقاربة من طرف الجماعات ليس لاهتمام الأشخاص، بل هو تحسين الخدمة والأداء في العمل.

- **الخطوة الاولى:**

تتمثل الخطوة الاساسية في هذه المرحلة تعين المسهل le facilitateur الاكثر تأهيلا فهو من سينشط اللقاء بين الطرفين مقدمي الخدمة ومستعملي الخدمة هنا تلقينا جانب نطري تقنيات التسهيل والتنشيط كما كانت لنا في هذه الدور جانب تطبيقي كيف يكون للمنشط الدور الرئيسي في ادارة الحوار بين الطرفين فنجاح التقييم مرهون بنجاح الحوار ويشترط عل المسهل:

- يمتاز بالنضج ويكون مؤهل ومحل ثقة وان يملك رصيد معرفي في المجال لتسهيل النقاشات وتسير جميع المراحل فهو عنصر اساسي لنجاح التقييم التشاركي

- إن يستعمل المنهجية التشاركية ويجب ان يكون نفس المسهل في كل المراحل

- إعداد الدعوات يكون من طرف الميسر والتحضير القاء يقع على عاتقه يمكن للميسر أن يستدعي الأطراف التي يرى ان اشراكها يضيف قيمة او اثراء للنقاش (السلطات المحلية، بعض افراد الجماعات الذين شاركوا في مراحل سابقة للمسار، اطارات محلية أو جهوية للهيئة ، المنظمات **ال**غير الحكومية ،خبراء).

الخطوة الثانية: تحديد مكان الاجتماع
الخطوة الثالثة: ابراز مزايا وأهداف المسار التشاركي والتأكد من استيعابهم دون ان يحسوا بالتهديد أو غموض بالنسبة لمستعملي الخدمة.
الخطوة الرابعة: اعادة توضيح المسار التشاركي لمقدمي الخدمة في حالة وجود غموض أو ابهام في موضوع الاجتماع.

المرحلة الرابعة:

يتم تحضير لقاء الواجهة بحيث يتم اعلام مقدمي الخدمة ومستعملي الخدمة بتاريخ ومكان لقاء الواجهة، ارسال الدعوات مع جدول الاعمال، مدة لقاء الواجهة، انتخاب ممثلين عن كل من مقدمي الخدمة الادارة ومستعملي الخدمة للقاء الواجهة فلا يمكن مثلا مقدم الخدمة ان نأخذ كل المصلحة في الادارة فنستعين اثنين مع شروط التساوي في الجنسين، الاحتفاظ بنتيجة العلامات الموحدة للميسر لاستخدامها عند الضرورة في حالة تدخلاتهم اثناء الحوار، تقليص المدة الزمنية بين المرحلة الثانية والثالثة وهذا من اجل تفادي تغيرات قد تحدث على مسوى الخدمة المقدمة (تحت تغيرات طارئة)[76].

[76] مصطفى مالكي، **محاضرة سبق ذكرها**، يوم 2017/12/12، مساءا

الهدف من اجتماع الواجهة هو منتدى الهدف منه ملاقاة مستعملي الخدمة ومقدمي الخدمة، جمع كل الاطراف الخدمة.

تحديد السبل الواجهة اتباعها قصد تحسين الخدمة من خلال وضع خطة مشتركة بين الطرفين.

طريقة لقاء الواجهة:

- افتتاح الاجتماع بالترحيب بالحضور

- توضيح الغاية من الاجتماع والمدة الزمنية المبرمجة ،مع شرح المنهجية

- الطلب من ممثلي مستعملي الخدمة تقديم النتائج الموحدة بالنسبة للمنطقة المعنية بالمسار التشاركي

- تدخل مقدمي الخدمة لتقديم نتائجهم كما يقدمون تعقيباتهم حول توصيات مستعملي الخدمة (توضيح الامور)

- هنا يتم فتح المجال للنقاش والحوار التشاركي لكلا الطرفين

- اعداد مخطط العمل المشترك

- ترتيب الاولويات وتجمع الاولويات حسب الموضوع

مناقشة كل موضوع ذو اولوية وتسجيله في مصفوفة التخطيط

- مصفوفة مخطط العمل مدونة على اللوح الورقي بالقصاصات (المؤشرات والأولويات)

- يتعين تحديد مخطط العمل ستة اشهر على الاقل او سنة على الاكثر

- اشراك مستعملي الخدمة في مصفوفة مخطط العمل لأجل تحسين الخدمة العمومية (تحديد سلبيات وايجابيات الخدمة)

المرحلة الخامســـــة: المتابعة والتقييم

خصائص المتابعة تتمثل:

احترام الفاصل الزمني وتقديم تقارير عن النتائج المراحل الاربعة

عدم تغير فريق العمل شرط اساسي لنجاح المسار

نفس الجماعات (مستعملي ومقدمي الخدمة)

هدف هذه المرحلة التأكد من بلوغ الأهداف، المسطرة تعديل في المسار ان اقتضت الضرورة.

المتابعة تكون خلال في فترة انجاز المشروع وهي عملية مستمرة وهو اجراء تنظيمي داخل المشروع والتقييم يكون عند نهاية المشروع فيه يظهر الاثر و حتى بعد نهاية المشروع بسنوات.

ب تطبيق التقييم التشاركي من طرف المجتمع والجماعات (الجانب التطبيقي)

عرّفت الدورة التكوينية بطاقة التقييم التشاركي من الجانب النظري وتم تجسيد المراحل على تجربة تطبيقية في الميدان وفيها تم التعرف على كيفية تطبيق مقاربة التقييم التشاركي عبر مسار تشاركي يهدف للديمقراطية التشاركية من خلال تفعيل المواطن في اشراكه لايجاد وصياغة الحلول وترتيبها حسب الاولويات مع مقدمي الخدمة العمومية(مقدمي الخدمة (مصلحة الحالة المدنية) لبلدية الخروب في ولاية قسنطينة (ولاية بشرق الجزائر).

المرحلة الاولى: قام أعضاء الفوج الخاضع للتدريب ومن بينهم صاحبة المذكرة بالتحضيرات العامة من اختيار بلدية لخروب كعينة أولا، ثم التحضيرات الخاصة الاتصال بالهيأة المعنية بالمشاركة وهي مصلحة الحالة المدنية، ورئيس المجلس الشعبي البلدي، الجمعيات ممثلين عن كل جمعية محلية معتمدة.

المرحلة الثانية: مستخدمي الخدمة (مقترحات التحسين)

انشاء خلية الاستماع بالبلدية، التأكد من المعلومات في السجلات قبل رقمنتها، تأهيل الموظفين في مبادئ تقديم الخدمة العمومية التكوين المستمر لموظفي البلدية في فن الاتصال، اعادة ثقة المواطن في الادارة.

المرحلة الثالثة: مقدمي الخدمة تقديم الايجابيات والسلبيات.

ا- الايجابيات :

تخفيف حجم المطلوب في الملفات، رقمنة الوثائق الادارية، وتسهيل الاجراءات الادارية، وتقليص مدة الاجراءات الادارية.

ب -السلبيات :

تكرار الاعطاب المتكررة، نقص على الاطلاع على القوانين، نقص تأهيل الموظفين في مجال المعلومات والاتصال، غياب الأمن داخل المصلحة.

ج-الاولويات: من طرف مقدمي الخدمة حسب الترتيب

1- نقص الأمن داخل المصلحة

2- نقص الصيانة ونقص الوسائل المستعملة في تقديم الخدمة

3- عدم تقبل المواطن الاجراءات الادارية

4- تكرار الأعطاب

5-نقص في ترقية وتشجيع الموظفين[77].

و-المؤشرات:

[77]ـ محاضرة من طرف مصطفي مالكي، انطونيلا فلمربيدة، **محاضرة مشتركة للأستاذين، يوم 25 اكتوبر 2017م**

توفير الامن الداخلي، سلوك المواطن اتجاه الخدمة، أداء العنصر البشري، صيانة الوسائل لضمان استمرارية الخدمة ورقمنة المؤسسات والإجراءات الادارية.

كما يقام في المرحلة الثالثة ترتيب الاولويات وترتيب المؤشرات حسب مصفوفة التنقيط اي مؤشرات عناصر التقييم يكون (سيء جدا،سيئ،مقبول ، جيد ،جيد جدا) ما سوف نراه في جدول (المرحلة الرابعة) لمقدمي الخدمة.

الموضوع الاولوي(ترتيب كل العناصر)	**العملية**	**من سيسير؟ المؤسسة**	**مساعدة او اسم المؤسسة**	**تاريخ التحلي بالواقعية**	**الموارد ووسائل التنفيذ**	**ملاحظات**
تحسين العنصر البشري	دمج وترسم الاعوان المتعاقدين	مديرية الموارد البشرية	رئيس البلدية	دائم	اعتمادات ضمن الميزانية البلدية	
	التاهيل والتكوين	مديرية الموارد البشرية	رئيس البلدية	دائم	ميزانية البلدية	
	تكثيف وتعميم الرقمنة	مديرية الصيانة والوسائل العامة	التقنين	دائم	ميزانية البلدية	
	التحفيزات المعنوية	مصالح البلدية	الموظفين	دائم	ميزانية البدية	
ضمان وتحسين استمرارية الخدمة	توفير الوسائل ادارة مخزون المطبوعات توفير التقنين للصيانة	مديرية الصيانة والوسائل العامة	رئيس البلدية	دائم	ميزانية البلدية	
تحسين سلوك المواطن	اعداد وتوعية المواطن انشاء خلية استماع بالبلدية	المجتمع المدني مصالح البلدية	رئيس البلدية	جانفي ،جوان 2018		
المتابعة والتقيم	متابعة تنفيذ المخطط العمل	المجتمع المدني مصالح البلدية	رئيس البلدية	دورية كل ثلاثة اشهر		

1-توفير الامن الداخلي (سيئ جدا)

2-سلوك المواطن اتجاه الخدمة (مقبول)

3-صيانة الوسائل لضمان استمرارية الخدمة (مقبول)

4-أداء العنصر البشري (سيئ)

رقمنة الخدمة والاجراءات الدارية (جيد)

المرحلة الرابعة: لقاء الواجهة (مقدمي الخدمة ومستعملي الخدمة) الجدول يمثل مصفوفة مخطط العمل جانفي 2018 الى ديسمبر 2018 الهدف منها معرفة وتشخيص التحديات.

في الاخير امضاءات كل الفاعلين المشاركين في ورشة العمل

ممثلي مستعملي الخدمة رئيس المجلس الشعبي البلدي ممثلي مقدمي الخدمة

يمثل الجدول مصفوفة مخطط العمل جانفي 2018 إلى ديسمبر 2018 الهدف منه معرفة وتشخيص التحديات أو العوائق امام مستخدمي ومقدمي الخدمة الحلول المشتركة، تقديم حلول وبدائل حسب الاولويات، العمل على الحوار البناء بين الطرفين لتطوير وتحسين الخدمة.

يعمل برنامج كبدال على مراحل تدريجية مرحلة رسم خريطة للمجتمع المدني ، مرحلة التكوين، مرحلة التعزيز عن طريق المرافقة والتنفيذ المشترك، مرحلة المشاركة والتشاور، مرحلة تنفيذ المشاريع ذات الاولوية هذا فيما يخص الجمعيات.

فيما يخص دعم قدرات المنتخبين والمسؤولين المحلين فان وزارة الداخلية والجماعات المحلية اخذت على عاتقها كذلك مهمة تحسين الخدمات المقدمة للمواطن كما تعمل بالتنسيق مع برنامج كبدال وبشكل دوري على تحسيسهم باهمية الحكامة التشاركية المحلية وتطبيق الديمقراطية التشاركية التي تفقد نظمت عدة تكوينات للمنتخبين المحلين من اجل اداء جيد ،تمكين المنتخبين المحلين من الالمام باختصاصات الجماعات المحلية قصد تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن ،ترقية العمل عبر المجالس المنتخبة

إن التقييد بهذا البرنامج وتوجيهه ومتابعته خاصة وتطبيقه في الواقع عبر جميع البلديات وربطه مع الاوضاع التي تعيشها الجزائر في ظل انعدام الثقة بين المواطن والسلطة بالخصوص المسؤولين المحلين التي تأخذ على عاتقهم تفعيل هذا البرنامج وتطبيقه في الواقع سوف يقلل من حدة الضغوطات التي تعاني منها البلديات و لتحقيق ديمقراطية تشاركية يتطلب تفعيل ودعم دور المواطن وفتح قنوات الاتصال والتعبير وإشراكه في صنع القرارات عوضا من تهميشه ما يؤدي الى تقليل من المشاكل.

المطلب الثالث : تقيم برنامج كابدال في الجزائر

من خلال دراستنا لبرنامج كابدال سوف نتطرق لتقييم هذه التجربة من ناحية السلبيات والايجابيات.

ا-سلبيات برنامج كابدال:

لا يمكن الجزم أو نفي بنجاح أو فشل تجربة كابدال في الجزائر لأنه مازال في بداياته؛

انطلق برنامج كابدال كتجربة على عشرة بلديات نموذجية لفترة اربع سنوات على المدة طويلة ـ نسبيا ـ لكن النتائج على أرض الواقع لا تكاد تكون ملموسة، وعليه **يعتبر من السلبات التي يعاب في تطبيقه** لم يعمم على باقي البلديات، حيث تتكون الجزائر من 1541 بلدية، ولحد الآن مزال في 10 البلديات النموذجية منذ 2017 إلى غاية 2020 فقط، يمكن تفسير هذا القصور في عدم تعميمه على جميع البلديات إلى عوائق التي صادفتها التجربة.

تجاهل المكونين الذين شاركوا في الدورة التكوينية للمسهيلين المحلين وتعزيز قدراتهم من سنة 2017، الى حد اليوم لم يظهر أي أثر على تطبيق مقاربة التقييم التشاركي للجماعات ولا أثر لتقييم الخدمة من طرف الفاعلين المحلين لا من ناحية المشاركة ولا من ناحية الحوار، ولا المتابعة ولا تقييم الخدمة العمومية. ولا يمكن الحديث عن التماطل إنما التجاهل كليا لأداء لبرنامج.

صعوبات تطبيق برنامج كابدال في الجزائر يعود الى عدم تبلور فكرة التشاركية وبناء الحوار لدى المنتخبين والموظفين المحلين في ظل ضعف التأطير والتكوين، وبالتالي زيادة تعميق فجوة الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة.

تعود المسؤولين المحلين الجزائريين على اعتماد الحلول من الجهات العليا، وانعدام المبادرات الفردية المحلية نتيجة للتعسف الذي تعني منه الحريات الفردية من جهة، والخوف من المباردة من جهة أخرى لاعتبارات عديدة غير علمية من خلال شخصنة الادارات العمومية.

ضعف المجتمع المدني وتهميش مستمر للحركة الجمعوية والاعتماد على الطرق التقليدية في التعبير عن انشغالاتهم مثل؛ غلق الطرقات، والقيام بأعمال العنف والشغب، وغلق البلديات من أجل التعبير عن مشاكلهم وانشغالاتهم.

قد يؤدي الدفع بالمشاركة الواسعة والمتزايدة لممثلي الجمعيات إلى تحجيم دور المنتخبين المحليين والتي تتغذى من تنامي الحركة الشعبوية الشديدة والزائدة لمجموعات

المواطنين عن طريق تنفيذ المطالب الشعبية وامتصاص غليان الشارع دون حساب عواقبها غير العقلانية، والتي قد تستهدف في النهاية اضعاف سياسة الدولة على المستوى المحلي[78].

من بين سلبيات برنامج كابدال من يري أن اللجوء الى الدعم الخارجي لخبراء اجانب ليضعوا لها برامج ومخططات تنموية بل قد يكون التدخل مبررا من أجل التمويل فيعتبر تدخل وبعض من التحكم في السيادة الوطنية. بل هناك من يذهب بعيدا ويرى أنه تتدخل في الشؤون الداخلية في استدعاء الخبراء والقيام بالدراسة والتخطيط...، وإن كان في الحقيقة ليس ذلك لأن السلطات الجزائرية لا تسمح بالتدخل في شؤونها لكن أخذ الفكرة والبرنامج كما جاء من تخطيط أجني هو الخطأ الفادح وجب تكييفه مع واقع بلادنا (ذهنيات، وقوانين ...).

ب-ايجابيات برنامج كبدال

بعد الانطلاق في تطبيق عصرنة الادارة طبقت بعض النقاط للتمهيد لبرنامج كابدل الذي كان من أهم محاوره الرئيسة عصرنة الإدارة حصل ثورة حقيقية في تحسين الخدمة العمومية للإدارة ومحاربة كل أشكال البيروقراطية لاسيما عبر استعمال التكنولوجيا الحديثة والانتقال الى مرحلة الادارة الالكترونية، واستعمال طريقة الشبابيك الموحدة Le fichier national في الادارات، ما انعكس ايجابا في ربح الوقت وتقليص المسافات، واستعمال الرسائل الالكترونية، والأرقام الخضراء، والمتابعة الالكترونية.

توعية المواطن عبر منتديات وحملات تحسيسية بمبادئ الديمقراطية التشاركية وحقه في ممارسة وطنيته وتفعيل دوره في التنمية المحلية وتجسيد الحكامة التشاركية. عن طريق الوسائل الاعلامية والخطابات الرسمية للمسؤولين عن هذه المقاربة.

تثمين عمل الجمعيات المحلية ودورها في تحسيس وتوعية السكان يعتبر مكسبا حيث تعتبر الخلية الاساسية (حاضنة)، تعمل على تعزيز وتحفيز ومشاركة المواطن في المجال المحلي تحت مطالبتها التي تسعى لتحقيق المصلحة العامة، حيث من الايجابيات التي لمسناها في الواقع بوادر تفاعل الجمعيات مع المنتخبين المحليين وخاصة في اشراك الجمعيات في ايجاد حلول خاصة في الأزمات، وأحسن مثال على ذلك الدور الذي تلعبه الجمعيات في ظل الأزمة الصحية كوفيد 19 من حملات التعقيم، اقامة حمالات تحسيسة لإتباع اجراءات الحماية الوقائية، تقديم مساعدات غذائية، استدعاء ممثلي الجمعيات وممثلي لجان الأحياء

---

[78] عصام بن الشيخ ، الامين سويقات، "ادماج المقاربة التشاركية في تدبير الشأن المحلي :حالة الجزائر والمغرب،دور المواطن، القطاع الخاص، المجتمع المدني في صياغة التنموي المحلي"، مداخلة مقدمة في **أعمال الملتقى الدولي حول التهديدات الامنية للمنطقة المغاربية**، مخبر الدراسات حول الديمقراطية التشاركية في الدول المغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة ورقلة 2013، ص14، نقلا عن الموقع الالكتروني:

https://**dspce.univ-ourgla.dz**/jspui/handaLe/1234556789/2431 .vu le(16/12/2020) ,22 :30

لتقديم احصاءات حول العائلات المعوزة، وكذا أرباب العائلات العاطلين عن العمل جراء جائحة كورونا، حضور ممثلي الجمعيات في عملية توزيع السكنات.

خلاصة الفصل:

يظهر من خلال دراستنا للتعاون الاورومغاربي أن الدول المغاربية حظيت بالاهتمام الاوروبي منذ القدم فقد كانت تسعى دائما الى تدعيم هذه العلاقات وفقا لاستراتجيات رسمت معالمها بدقة معتمدة على التعاون في مختلف المجالات سياسية ـ أمنية، واقتصاديةـ مالية، واجتماعيةـ ثقافية، ولها في ذلك مصالح متنوعة.

نستخلص من برنامج كابدل أنه مشروع ثلاثي الاطراف برنامج الامم المتحدة، الاتحاد الاوروبي، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية يهدف الى دعم قدرات الفاعلين المحلين، وتشجيع التنمية المحلية التشاورية لما ركز على التجارب الاوروبية وتطبقها في الجزائر في اطار التعاون عن طريق خبراء (المدربين) لدعم وتعزيز الفاعلين المحلين من اجل تجسيد الديمقراطية التشاركية وتفعيل دور المواطن وتثمين دور الجمعيات في التنمية المحلية.

الخاتمة:

اهتمام دراستنا كان حول البحث في **دور** الجمعيات في عملية ترسيخ الديمقراطية التشاركية، لما أصبحت الجمعيات مؤشرا من مؤشرات تطور المجتمعات، في لعبها للدور الهام في تعزيز وتكريس روح المواطنة لاسيما تقوية روح المسؤولية، بالإضافة الى دور التوعية والتحسيس وتعزز قيم التطوع وروح المبادرة، وبذلك فرضت ذاتها كشريك لا بديل عنه لانجاز المشاريع التنموية لاسيما المحلية منها، في محاولة منها استرجاع عامل الثقة بين المواطن والسلطة الحاكمة وكافة مؤسساتها وهيئاتها.

وتجسيدا لممارسة الديمقراطية التشاركية التي تعد موضوعا متشعبا ومهما في حقل العلوم السياسية يتطلب البحث في المفاهيم المرتبطة والمتعلقة به، و في تقديمنا لها في الإطار المفاهيمي عرفت أجمعت التعاريف على أنها آلية فعّالة لضمان مشاركة المواطنين في صنع القرارات، وجاءت مكملة للنقائص التي تعاني منها الديمقراطية التمثيلية من عجز في التفاعل والتجاوب مع المعطيات الجديدة المتمثلة في ظهور مجتمع مدني بمختلف أشكاله خصوصا في شكل "الجمعيات" الناشطة. و يبدو من كل ما سبق أنه يطبق على المستوى المحلي؛ أي على مستوى التنظيمات الأصغر حتى يتحقق له النجاح.

تصفحنا دساتير الدول المغاربية الثلاث (الجزائر، المغرب، وتونس) من خلال دراسة علاقة الجمعيات بالمجالس المنتخبة، من ناحية الاطار القانوني وجدنا تفاوت في الدساتير من دولة إلى أخرى فمنها من لم تؤطر بالشكل الكافي من خلال الدساتير المتعاقبة أو باقي النصوص القانونية الأخرى، ومنها من كرست ترسانة قانونية كبيرة ولكن ما يظهره الواقع أنها غير مطبقة، نتج عنه نقص في تفاعل وتواصل بين الهيئات المنتخبة والجمعيات، ما ينعكس سلبا على ترسيخ الديمقراطية التشاركية التي تهدف الى دمقرطة النظام بحد ذاته عن طريق خلق آليات جديدة تسمح بإشراك المواطن في الحوار واقتراح الحلول في نقاشات المجالس المحلية المنتخبة نابعة من تطلعات المواطنين المحليين ومتابعة المشاريع التنموية المنجزة والمشاركة في تقيمها.

يظهر أن دراستنا للتعاون الدولي من خلال برنامج كابدال بدت تشكّل العلاقات وتوطيدها لم ينحصر في الأهداف المؤلوفة والتقليدية المتمثلة في الحفاظ على الأمن والسلام، وتطوير الاقتصاد والمبادلات التجارية، بل أخذ التعاون مسارا آخر في المجال السياسي والأمني وتمثل في تطبيق برامج وتبادل الخبرات والتجارب وتطبيقها في مجال الديمقراطية

التشاركية والحوكمة وتفعيل دور المجتمع المدني، وهو ما أردنا تبيانه في بحثنا، وكان برنامج كابدال مثالا على ذلك.

إن أهم ما يجب التنويه إليه هو التقاطع (التشابه) الموجود في أهداف التعاون الدولي مع أهداف الجمعيات المحلية الناشطة، ومع برنامج كابدال، ولإرساءهم على هدف مشترك هو تحقيق الديمقراطية ولاسيما الديمقراطية التشاركية طريقة أو أسلوب لتحسين حال الادارة وتقريبها من المواطن، لقطع صفة النظرة الاحتقارية من المواطن لإدارته من جهة، ولقطع صفة النظرة الاستعلائية والتعطيلية التي تنفرد بها الادارة العامة وعلى مستوى الادارات المحلية خاصة.

من أبرز ما يهدف إليه برنامج كابدال هو تجسيد الديمقراطية التشاركية لأجل بلوغ التنمية المحلية؛ فهو فضاء تكويني يعتمد على التكوين (التأطير) من خلال البرامج التكوينية التي يقدمها للفاعلين المحليين، خاصة منهم المنتخبين وممثلي المجتمع المدني لاسيما الجمعيات المعتمدة، بداية من تكوين المكونين (من مستخدمي البلديات، ورؤساء الجمعيات) وهي المرحلة التي انطلق منها برنامج كابدال، حيث خصص لذلك دورات تكوينية منها التي حضرها مكونين من الاتحاد الاوروبي ذاته.

تجسيدا للديمقراطية التشاركية القائمة على اشراك المواطن في صنع القرارات من خلال تفعيل دور الفاعلين المحلين من مجتمع مدني(جمعيات)، ومنتخبين محلين وتحقيق تنمية محلية مستدامة، ليعتبر أحسن بديل للقضاء على التهميش الذي يعاني منه المواطن، وبواسطة فتح قنوات للتعبير عن انشغالاته وآراءه سوف يقضي على الطرق التقليدية العنيفة؛ كأعمال الشغب والتخريب التي يستعملها للتعبير عن مطالبه.

وللإجابة عن الفرضية الأولى المطروحة في بحثنا؛ كلما ركزت الجزائر على اشراك الفاعلين المحلين بالخصوص الجمعيات في عملية صنع القرار، كلما ساهمت في تعزيز الديمقراطية التشاركية، فمما لا شك فيه أن الديمقراطية التشاركية تُشكل المحور الأساسي للوصول الى التنمية المحلية والحكامة المحلية، حيث يعتمد تطبيقها الفعلي على المشاركة الفعالة في حضرة مجتمع مدني لاسيما الجمعيات بشكل منظم الذي يمكّن من ممارسة نشاطاتها بكفاءة وفعالية في اتخاذ القرارات إلى جانب السلطة المحلية.

دعت الجزائر على اشراك الفاعلين المحلين بالخصوص الجمعيات في عملية بناء القرارات، وذلك بفتح المجال لحرية انشاء جمعيات بهدف تحقيق المنفعة العامة ما ظهر في الميدان بداية بزيادة عدد الجمعيات في بداية القرن الجديد، خاصة مع الظروف التي مرت بها الجزائر داخليا من خلال تأثيرات خارجية، خرج الشعب الجزائري منددا بالتهميش على المستوى المحلي ومن الفساد بكامل اشكاله ما زاد من تأكيد أزمة الثقة بينه وبين السلطة. دفعت تلك الأوضاع بالسلطات الجزائرية لإطلاق جملة من الاصلاحات أولها من أجل تفعيل

دور الفاعلين المحلين لأجل تجسيد الديمقراطية التشاركية، لكن الجمعيات كانت تعاني الكثير من التعثرات اولا بصعوبة الحصول على الاعتماد، وفي حالة حصولها عليه ستتعثر لضيق هامش نشاطها وعرقلتها من جهات عديدة لاسيما الادارات المحلية التي تحصر نشاطها ولا تفعل على اشراكها إلا في المناسبات التي تراها هي مناسبة.

وللإجابة على الفرضية الثانية والأخيرة التي وضعت بداية البحث حول؛ نجاح الديمقراطية التشاركية وتفعيل دور الجمعيات في الجزائر مرهون بنجاح مشروع كابدال.

كان من المنتظر أن تشكل محتويات برنامج كابدال بكل أدواته البيداغوجية حقولا لتجربة ناجحة في الممارسة الديمقراطية التشاركية المحلية الكثير من المزايا والايجابيات من خلال نشاط الجمعيات المحلية (لاسيما الولائية أم البلدية في الجزائر)، لكن ما حدث وبعد انقضاء المدة الكاملة أربع سنوات، نستنتج أن التجربة كانت فاشلة بكل المقاييس لم تعمم على باقي بلديات الوطن، بل أنها لم تطبق فعليا على البلديات المختارة والمذكورة في البحث، إلا من باب تدريب بعض رؤساء الجمعيات وبعض الاداريين المحليين فيها من خلال وهي الخطورة الاولى من برنامج كابدال وتوقفت عندها، بحضور ممثلين عن الاتحاد الاوروبي.

والسؤال الذي يجب ان يطرح لماذا فشل المشروع؟

لعل ذلك مرده لعديد من **الأسباب** وعلى رأسها غياب الارادة السياسية رغم ان ذلك سيكون في مصلحتها في استمرار ونجاح عمليات الاصلاح الكبرى التي تباشرها، ورافقها غياب تلك الارادة أيضا عند الادارة المحلية (البلدية).

وعدم ايصال صوت الجمعيات خاصة المعنية (الناشطة في البلديات العشر) التي من المفروض عارفة بمحتويات البرنامج وأهدافه، إضافة الى تراجع بعضها كي لا نقول استهتارها.

عدم متابعة المشروع من طرف الوزارة المكلفة (وزارة الداخلية)، ولا من طرف الاتحاد الاوروبي ولا برنامج الامم المتحدة الانمائي على الاقل يسألان عن صدى المشروع، وعن كيفية الانفاق على البرنامج.

الملاحق:

كابدال ": شراكة مبتكرة من اجل الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزار

في سياق الإصلاحات المؤسساتية الكبرى التي اضطلعت بها الجزائر في السنوات الأخيرة، وبصفة خاصة إدماج الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات الاقليمية في دستور عام 2016، بادرت الحكومة الجزائرية بمشروع تعاون مع الاتحاد الاوروبي وبرنامج الامم المتحدة للتنمية، يرمي الى اشراك المواطنين والمجتمع المدني في التسيير البلدي ومسار التنمية المحلية المستدامة والمندمجة.

"كابدال " **: ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية "** هو برنامج**" دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية "** تشرف عليه وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ن بتمويل من طرف الشركاء الثلاث يقدر ب 10 ملاين يورو :ما يقارب 5،2مليون يورو من قبل الحكومة الجزائرية ،7,7مليون يورو من قبل الاتحاد الاوروبي و 170.000

من قبل برنامج الأمم المتحدة للتنمية .

- تقوم وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، باسم الحكومة ، الجزائرية ، بتنفيذ الاصلاحات الكبرى للجماعات المحلية من حيث الحكامة والتنمية الاقتصادية المحلية ،

- تنظم وزارة الشؤون الخارجية الى المشروع كشريك لإفادة الجزائر وجماعاتها الاقليمية من تجارب ناجحة عبر العالم في مجال التنمية المحلية التشاورية، من اجل بناء نموذج جزائري فعال ومن ثم الترويج له دوليا،

- يساهم الاتحاد الاوروبي بتجربته ودعمه المالي، بصفته مرقيا للتنمية الاقليمية كأداة لحكامة راشدة وكذا بتجارب اقاليم دولة الاعضاء في تنفيذ السياسات الاقليمية،

- يساهم برنامج الامم المتحدة للتنمية بخبرة عقود في دعم التنمية المحلية عبر جميع انحاء العالم وكذا في تنفيذ السياسات العمومية في الجزائر.

يهدف برنامج كبدال من خلال مقاربة نموذجية سيتم تنفيذها في 10 بلديات عبر التراب الوطني ، الى تهيئة الظروف الملائمة من اجل حكامة بلدية تشاورية ، مهتمة بتطلعات المواطنين ومبتية على الشفافية والمشاركة .ستختبر هذه المقاربة النموذجية على مدى الأربع سنوات القادمة (2017-2020) في البلديات النموذجية لرفع الدروس المستخلصة الجيدة الى المستوى المركزي ،لكي تعمم بعد ذلك على جميع بلديات التراب الوطني سيرافق برنامج كابدال الجماعات المحلية النموذجية من خلال دعم قدرات جميع الفاعلين المحلين المشاركين في مسار الحكامة ، هذا من جهة ومن جهة اخرى ، في انشاء اطر واليات دائمة تسمح بالعمل المشترك بين كل الفاعلين من اجل تنمية بلديتهم .

البلديات العشر النموذجية لبرنامج "كابدال ":

من اجل تشكيل عينة تمثيلية لثراء وتنوع اقليمنا الوطني من حيث الطبيعة والجغرافيا والثقافة والتراث، والخصوصية الاقتصادية لكل اقليم ،ومستواه التنموي وخاصة مكوناته المتنوعة للتنمية الاقتصادية ، ثم اختيار عشرة(10) بلديات نموذجية .

انتقينا بلديات ساحلية ، جبلية ،من الهضاب العليا والسهوب والجنوب الكبير ،تم اختيار بلديتي غزوات وتغزيرت بميناءيهما للصيد وارضيهما الداخلية المميزة ،جبلية وزراعية ، بلدية بني معوش بتينها المجفف ذو الشهرة العالمية و مقومات قراها المؤهلة للسياحة الجبلية ،بلدية ا لخروب بمدنها الجديدة التي تواجه تحديات التوسع الحضري المتسارع وغير المنضبط ، بلدية جميلة بموقعها الاثري والمصنف ضمن التراث العالمي للإنسانية ، بلدتي تيممون وجانت وخبراتهما المتوارثة عبر العصور في التألق الذكي مع المحيط الصحراوي الصعب (العمران التقليدي والزراعة الواحية ،تقنيات الري التقليدية .....) وتراثهما الثقافي ،المادي وغير المادي ، دافع للتنمية السياحة الثقافية والطبيعية ، بلدية مسعد بشساعاتها السهبية وثقافتها الفلاحية والرعوية وصناعتها التقليدية المتميزة (القشابية و البرنوس .....)،بلدية بابار المعروفة بزربيتها الشهيرة وقدرتها الواعدة في تنمية زراعة الحبوب بلدية اولاد بن عبد القادر والتحديات التي تواجهها في التنمية الحضرية ، ومقومتها الزراعية الكبرى وسدها الذي يشكل حافزا للتنمية الاقتصادية المحلية

ستشكل هذه البلديات النموذجية العشرة ن بفعل مواقعها وخصوصيتها ومقومتها المتباينة ، حقوق تجارب متلائمة لتنفيذ مقاربة "كابدال " النموذجية اذ ستشكل التجارب الناجحة والممارسات الجيدة التي ستستخلص منها نماذجا تتبناها وتثمنها بلديات اخرى عبر التراب الوطني .

البلديات النموذجية لبرنامج كابدال الغزوات (تلمسان)، اولاد بن عبد القادر (الشلف)، تغزيرت (تيزي وزو)، جميلة (سطيف)، بني معوش (بجاية)، الخروب (قسنطينة)، بابار (خنشلة)، مسعد(الجلفة)، تيممون (ادرار)، جانت (اليزي)

المحاور الاربعة لبرنامج "كابدال "

1-الديمقراطية التشاركية والعمل المشترك بين الفاعلين المحلين .

يتعلق الامر، من خلال هذا العنصر، يوضع اليات دائمة لمشاركة الفاعلين في المجتمع المدني (المواطنون بالخصوص الشباب والنساء منظمات المجتمع المدني، المتعاملين الاقتصادين) الى جانب السلطات المحلية (مسؤولين منتخبين، وموظفي الادارة)، في ادارة الشؤون البلدية. سيتم تحديد هذه الاليات بشكل مشترك من قبل الفاعلين نفسهم بطريقة تشاورية وتوافقية ليتم بعد ذلك تأسيسها عن طريق مداولة للمجلس الشعبي لبلدي عبر **" ميثاق بلدي للمشاركة المواطنة"**

بعد وضع هذا الاطار التشاركي ستتاح الفرصة لممثلي المجتمع المدني المحلي في المشاركة جنبا الى جنب مع المجلس المنتخب عبر هيئات تشاورية ،لتحديد رؤية مشتركة على المدى المتوسط لمستقبل البلدية ، وذلك من خلا ل توجيهاتهم في مجال التنمية والتخطيط العمراني لإقليم البلدية ، عبر اعداد تشاركي للمخطط البلدي للتنمية ،وتحديد المشاريع ذات الاولية للتنمية الاقتصادية وتحسين الخدمات العمومية المحلية ،والتنفيذ المشترك لبعض المشاريع في اطار شراكة محلية بين السلطات العمومية والحركة الجمعوية ، واخيرا المتابعة والتقييم التشاركين للمشاريع و اثرها على التنمية البلدية .

سوف تسمح هذه المشاركة المواطنة في غرس وتعزيز الثقة بين كل الفاعلين في الحياة العامة المحلية وتوطيد التماسك الاجتماعي. وسيكون الفاعلون المؤسساتيون في اصغاء دائم للساكنة فأما فاعلوا المجتمع المدني، سيتعرفون على كيفية تسير شؤون البلدية، وسينيرون قرار المنتخبين

2- **عصرنة وتبسيط الخدمات العمومية** :

من خلا ل هذا المحور ، الذي يهدف الى تسهيل حصول المواطنين على خدمات عمومية ذات جودة ، سيدعم برنامج "كابدال " مشروع تحديث الادارة المحلية الذي تقوم على تنفيذه وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية وذلك من خلال مرافة للبلديات لكي تلبي على افضل وجه بصفة مستدامة ،لاحتياجات المواطنين من جهة ومن جهة اخرى مرافقة المجتمع المدني لتمكينه من دعم الادارة في تقديم الخدمات العمومية

وفي هذا السياق سيتعلق الامر بتحديث وتبسيط الخدمات الادارية من خلال انشاء شباك موحدة للخدمة العمومية البلدية وتطوير استخدام التكنولوجيا الحديثة لإعلام والاتصال لتبسيط الإجراءات الإدارية وترقية التعاون ما بين البلديات لتطوير اوجه التكامل في اداء الخدمة العمومية على الصعيد الاقليمي، وكذا تعزيز اوجه تظافر الطاقات في العمل وتحقيق وفرات الجحيم

3-التنمية الاقتصادية المحلية وتنويع الاقتصاد:

الهدف الاستراتيجي لهذا المحور هو المساهمة في ابراز اقتصاد محلي تضامني ومتنوع، خلق فرص عمل ومداخيل مستدامة ولا يمكن تحقيق هذا الهدف الا من خلال تأهيل وتعزيز وظيفة التخطيط الاستراتيجي المحلي، مما سيسمح للبلديات من الانتقال من منطق سلبي مبني على الاتكال واستهلاك للميزانية الى منطق نشط لخلق الثروة ولمداخيل مستدامة.

يمر هذا التخطيط المحلي ، بدعم من" كبدال" عبر بناء رؤية للتنمية البلدي تكون توافقية ومشتركة بين مختلف الفاعلين مؤسساتيين وجمعويين ، تستثمر في المقومات الذاتية لإقليم البلدية وتطور كل فرص التعاون مع الاقاليم الاخرى التي من شانها ترقية وتنمية البلدية.

وهكذا وبدعم من" كابدال " سيشارك الفاعلون المحليون سلطات محلية وفاعلون اقتصاديون عمومين ومجتمع مدني في التفكير من اجل تحديد تشاركي للمقومات الاقتصادية لبلديتهم وكذا الوسائل الكفيلة باستغلالها على أكمل وجهة

وذلك بغية تنفذ مبادرات ملموسة تعمل على تنشيط الاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل ومداخيل مستدامة والتعرف على مجالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وما بين المتعاملين الاقتصادين، وتطوير الروابط بين القطاع الاقتصادي ونظام التكوين، واخيرا ولما لا بغية استحداث نظام محلي لابتكار في خدمة التنمية.

4-التسيير المتعدد القطاعات للمخاطر البيئية الكبرى على المستوى المحلي:

الهدف الاستراتيجي لهذا المحور هو تعزيز النظام الوطني لتسير المخاطر في بعده المحلي، من اجل دعم مرونة الاقاليم في مواجهة المخاطر البيئة، وبالتالي ضمان استدامة العمل التنموي يمر هذا التعزيز عن طريق ادماج المخاطر البيئية في التخطيط الاستراتيجي المحلي من جهة، ومن جهة اخرى عبر تعزيز دور المجتمع المدني في مرافقة السلطات المحلية في تنفيذ النظم المحلية للوقاية من المخاطر والكوارث وتسيرها

انطلاق برنامج "كبدال"

احتضن المركز الدولي للمؤتمرات "عبد الطيف رحال "بالجزائر العاصمة ، يوم الاثنين 16 افريل2017، اشغال الورشة الوطنية لانطلاق برنامج كابدال وعرف هذا الحدث حضورا رفيع المستوى من خلال السيد الامين العام لوزارة الداخلية والجماعات المحلية ممثلا للسيد الوزير نور بدوي وكذا اطارات سامية ممثلة لوزارة الشؤون الخارجية وسعادة السفير السيد جون اوروك ،رئيس وفد الاتحاد الاوروبي با لجزائر ، والسيد اريك اوفرفيست ، المنسق المقيم لمنظمة الامم المتحدة في الجزائر والممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة للتنمية .

كما حضر هذه الورشة كل من رؤساء المجالس المجالس البلدية للبلديات النموذجية العشرة ورؤساء المجالس الشعبية الولائية المعنية، مرافقين من طرف مديري الادارة المحلية للولايات.

وفي اقل من شهر بعد انقاذ ورشة الانطلاق الوطني ،في الفترة الممتدة بين 22فيفري الى 8افريل 2017،نظمت الورشات المحلية للبلديات النموذجية العشرة من طرف السلطات المحلية (البلديات ،الدوائر والولايات)وزارة الداخلية والجماعات المحلية ، بدعم من برنامج الامم المتحدة للتنمية وكان الهدف من هذه الورشات ، التعرف على الفاعلين المحلين الاساسين للبلديات النموذجية ،وترتيب لقاء اولي لكل بلدية ، بحضور الشركاء الوطنين والمحلين لعرض برنامج" كابدال" وتكيفه مع واقع كل بلدية ورئ الفاعلين ، واطلاق الديناميكية التشاركية مزجت هذه الورشات بين خطابات السلطات المحلية والشركاء الثلاث وعرض مفصل لبرنامج" كابدال" وكذا الديناميكية التشاركية .

التشخيص الاقليمي التشاركي

يهدف التشخيص الإقليمي التشاركي الذي اجراه فريق خبراء من المركز الوطني للدراسات والتحاليل من اجل السكان والتنمية تحت اشراف وحدة تسير مشروع كبدال الى وصف الحال الراهن للبلديات النموذجية وذلك من خلال تحليل لحالة الحكامة ، وتسير الخدمات العمومية والتنمية الاقتصادية وتسير المخاطر البيئية سيشكل هذا التشخيص الاقليمي كما معرفيا موضوعي لواقع البلدية واقليمها ، مما سيمكن من تكيف مسار الحكامة والتنمية والتنمية المحليتين ، اللتان تخضعان للمقاربة التشاورية التي يروج لها

برنامج كابدال مع الواقع المحلي ، هذا من جهة ومن جهة اخرى سيشكل التشخيص الاقليمي حالة مرجعية ستمكن في نهاية البرنامج عام2020، من قياس بصفة ملموسة ، التقدم الذي الت اليه البلديات بفضل مقاربة "كابدال " النموذجية

وهكذا و بفضل مشاركة جميع الفاعلين المحلين المؤسساتيين و المجتمع المدني ، ستسمح هذه التشخيصات الإقليمية التشاركية بمعرفة ادراك وتقدير مختلف الفاعلين لنمط الحكامة على المستوى البلدي ،ومستوى هيكلة ومشاريع المجتمع المدني في مسار اخذ القرار ،وعلاقته مع السلطات البلدية ، ونوعية الخدمات العمومية ، ومستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ومقومات اقليم البلدية التي يجب تطويرها والاستثمار فيها ، والقطاعات الإستراتجية الواجب تطويرها وفرص خلق مناصب الشغل ، والمخاطر البيئية واثرها على التنمية ، والصعوبات التي تواجهها كل فئة من الفاعلين .كما ستسمح هذه التشخيصات ، في اطلاق ديناميكية المشاركة لدى جميع الفاعلين ، في بناء رئية واقعية ومشتركة للواقع المعاش ، واعية بنقاط القوة ونقاط الضعف لإقليم البلدية وكذا بتطلعات كل واحدة من الفاعلين . مما يسمح لهم بالتحديد معها توجهات جديدة لتحسين الوضع الراهن وسيناريوهات التنمية ، متخذين بذلك الخطوة الاولي نحو التخطيط التشاوري والتسيير المشترك للتنمية المحلية ، الامر الذي سيشكل مصدر الهام ايجابي لعملية إعداد مخططات بلدية للتنمية من جيل جذيذ في مطلع عام 2018

رسم خريطة لمنظمات المجتمع المدني وتقيم قدراتها

بالإضافة الى المعلومات الواردة في التشخيصات الإقليمية التشاركية والمتعلقة بالمجتمع المدني اطلق برنامج "كبدال بدعم من خبراء وطنين ، دراسة رسم خريطة لمنظمات المجتمع المدني على مستوى البلديات النموذجية وتقيم قدراتها ستسمح هذه الدراسة بوضع معاينة للوضعية القاعدية لهذه المنظمات ،مما سيمح بتحديد احتياجاتها في مجال دعم قدراتها هذا من جهة ومن جهة اخرى ستسمح هذه الدراسة ايضا بمتابعة وتقيم مجهودات برنامج كابدال في نطاق تعزيز تلك القدرات كما ستبين الدراسة تصنيف هذه الجمعيات ونسبة تمثيليتها وقدراتها وتنظيمها وطريقة عملها ،وكيفية عملها المشترك مع السلطات المحلية .

ستعتمد هذه الدراسة على ميداني مع الجمعيات والسلطات المحلية، تحلل نتائجه للوصول الى منتج نهائي يوضح مستوى هيكلة منظمات المجتمع المدني وتنظيمها وكذا عملها وقدراتها فضلا عن مدى التنسيق بينهما وبين السلطات المحلية والسياسات العمومية ومختلف الفاعلين في مجال التنمية المحلية وبالتالي سنتمكن من خلال التعرف على نقاط القوة والنقائص التي تميز منظمات المجتمع المدني من تحديد القدرات التي يجب تعزيزها بصفة اولوية.

اخيرا ولكي يتم تحديد طبيعة مشاركة منظمات المجتمع المدني في برنامج "كابدال " سيتم تصنيفها ، بالنصر قدراتها الحالية ، الى اربع فئات يمكن لكل واحدة منها الاستفادة ممايلي :

(**الفئة الاولى) :** متابعة برنامج تكويني لتعزيز قدراتها القاعدية ،من اجل تحسين تسير ها الداخلي وخبرتها في مجال نشاطها وتعزيز صلتها مع ى مع الفئات المستهدفة ومع السلطات المحلية ، وهذا بهدف مشاركتها الفعلية في حياة الجماعة المحلية ،

(الفئة الثانية): متابعة برنامج تكويني يسمح لها ، على المدى المتوسط بالارتقاء من مستوى تنفيذ أنشطة ظرفية ومنفصلة الى مستوى ادارة مشروع متكامل يساهم في التنمية المحلية ،

(الفئة الثالثة): المشاركة كشريك لبرنامج "كبدال " وبرعاية من طرف جمعية ولائية او وطنية في إدارة مشروع تتعلم من خلاله كيفية تعزيز اثر عملها على التنمية المحلية المستدامة ،

(الفئة الرابعة): تسير مشروع استراتيجي للتنمية المحلية ، كشريك مع كابدال وبدعم مرافقة وثيقة من طرف فريق البرنامج ،للتحصيل ، عن طريق الممارسة ، على مختلف إبعاد التنمية المحلية المندمجة والمستدامة .

ستسمح هذه المقاربة المبتكرة لجميع منظمات المجتمع المدني في البلديات النموذجية من المشاركة في البرنامج ، كما ستمكنها من خلال مشاركتها وتعزيز قدراتها من الارتقاء عند نهاية البرنامج من الفئة التي صنفت فيها الفئة العليا الموالية

المشاريع المحفزة للتنمية المحلية :

من منطلق قناعته بان الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية (التنمية الاقتصادية و الخدمات العمومية والبيئية تعتمدان أساسا على دعم المجتمع المدني وتعزيز تواصله مع المواطنين (التمثيل) من جهة ومع السلطات المحلية (المشاركة)من جهة أخرى سيكرس

برنامج "كبدال " جزءا كبيرا من جهوده لدعم الجمعيات المحلية ، يرتكز هذا الدعم في المقام الأول على تعزيز القدرات ن من خلال تكوين نظري ولكن بشكل اخص وفق منهجية "التعليم عن طريق الممارسة " ، من خلال الدعم والمرافقة في تنفيذ العمل .

سيتم هذا الدعم جزيا من خلال تنفيذ مشاريع صغيرة نموذجية من شانها تلبية المطالب الأولية المطالب الأولية والإستراتيجية التي أعرب عنها الفاعلون المحليون في إطار التخطيط الاستراتيجي واليات التنسيق المقامة او المعززة في إطار التخطيط الاستراتيجي واليات التنسيق المقامة او المعززة في إطار برنامج "كبدال " وفي هذا الصدد ستقوم المصالح المركزية للدولة والسلطات المحلية وفريق" كبدال " وجمعيات ولائية وما بين الولايات ووطنية التي سيتم تحديدها بمرافقة الجمعيات البلدية في إدارة هذه المشاريع لتمكينهم من "التعلم عن طريق الممارسة "

ففي هذا الإطار ن نشر "برنامج كبدال " عن دعوة لإبداء الاهتمام موجهة للجمعيات في البلديات النموذجية الراغبة في التعاون بصفة فعلية مع البرنامج وذلك بتنفيذ مشاريع محلية ن وتنظيم دورات تكوينية وعمليات تحسيسية ، او المشاركة كمستفيدين من برنامج دعم القدرات الخاصة بالمجتمع المدني او المشترك بين المجتمع المدني والسلطات المحلية ومصالح البلديات .

مخططات بلدية للتنمية من "جيل جديد"

لدعم السلطات المحلية والهيئات الاستشارية المحلية في عملية التخطيط سيقوم برنامج" كإبدال" بإعداد ووضع في متناول الفاعلين المحلين دليلا منهجيا وكتيبات عملية لإعداد المخطط البلدي للتنمية ،مما سيسمح لهم بالمشاركة الكاملة والفعالة في التخطيط الاستراتيجي المحلي ، تحت زيادة السلطات البلدية والولاية .

ستضمن المصالح المركزية وفريق "كبدال " وخبراء جزائريون، دورات تكوينية متسلسلة لفائدة السلطات المحلية والمجتمع المدني ومكاتب الدراسات المتخصصة حول استخدام الدليل المنهجي وكتيباته العملية، للشروع في مسار التخطيط البلدي خلال عام 2018على مستوى البلديات النموذجية العشرة.

لن تقتصر هذه المخططات للتنمية المحلية من " الجيل الجديد" على عرض قائمة مشاريع او برامج ذات أولوية للبلدية فحسب بل يتعين عليها وضع رؤية إستراتيجية حقيقية للتنمية المستدامة ، تحدد بطريقة تشاركيه (السلطات المحلية ،المصالح غير ممركزة للدولة المجتمع المدني ، الفاعلين الاقتصاديين والتنظيمات المهنية) أهدافا مشتركا وتوافقية لمستقبل البلدية ، مسارات ذات أولوية يجب إطلاقها لتحقيق هذه الأهداف ن وصياغة تلك المسارات عبر برامج عمل سنوية إضافة الى الموارد المتاحة وتلك التي يجب تعبئتها لتنفيذها

مخطط تكوين الفاعلين المحلين في مجال الحكامة التشاورية

سيشرع برنامج "كبدال " ابتداء من الثلاثي الثني لعام 2018 وعلى مدى 18 شهرا ، بتنفيذ مخطط تكوين في الحكامة المحلية التشاورية لفائدة الفاعلين المؤسساتيين المحلين ،منتخبين وإطارات الإدارة المحلية ،وكذا منظمات المجتمع المدني في البلديات النموذجية العشرة . كما ستخصص دورات تكوينية لفائدة النساء المنتجات لمنحهم دورا رائدا في تفعيل الحوار والعمل المشترك بين المجتمع المدني والمنتخبين المحلين .

سيدعم المخطط التكويني هذا بدعائم تكوينية ووسائل بيداغوجية وكذا أدلة مرجعية (دليل الحكامة المحلية التشاورية) تستعمل من طرف الفاعلين المحلين في عملهم اليومي في مرحلة ما بعد التكوين

من جهة أخرى وبغية ضمان استدامة مقاربة" كابدال " وتعميمها مستقبلا على عبر التراب الوطني، سيتم تكوين مكونين وطنين يتم انتقاءهم من بين مكونين تابعين لمؤسسات عمومية متخصصة وإطارات جمعوية، يستفدون من تكوين نظري، مما يسمح لهم التمكن من مخطط التكوين ومنهاجيته ودعائمه البيداغوجية، كما سيتفدون من تكوين عملي يتمثل في تكوين الفاعلين المحلين للبلديات النموذجية بمرافقة من خبراء دوليين.

قـــائـــمـــة المراجـــع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- أبو سيف عاطف، **المجتمع المدني والدولة؛ قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني**، دار الشروق للنشر والتوزيع, 2005.

- القرام ابتسام، **المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري – قاموس باللغة العربية والفرنسية**،الجزائر:المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 1992.

- الشرقاوي سعاد جمعة،**النظم السياسية في العالم المعاصر**،الإسكندرية:(د.د.ن)،2007.

ـ العجاتي محمد وآخرون، **من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية**، (ترجمة: نوران أحمد)، القاهرة: روافد للنشر والتوزيع 2011.

ـ الخزرجي ثامر كامل محمد، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة**، 2004.

- بن عطا الله كمال، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، مسيرة علم وإصلاح**،بسكرة: دار علي بن زايد،2013.

ـ محمد علي محمد، **أصول الاجتماع السياسي**، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1987

- مصطفى نادية محمود، **نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة الى منظور جديد**، 1985.

القواميـس:

ـ قاموس معاجم اللغة العربية.

ـ معجم اللغة العربية المعاصرة.

الدساتير والقوانين والوثائق الرسمية:

الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطية الشعبية، **دستور سنة 1963**

الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطية الشعبية، **دستور الجزائر 1976**

الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطية الشعبية،قانون رقم90/31،مؤرخ في4ديسمبر1990،**المتعلق بالجمعيات**،الجريـدة الرسـمية،عـدد53،الصـادرفي5 ديسمبر1990.

الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطية الشعبية، **دستور الجزائر 1989**
الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطية الشعبية، **دستور1996**،صـادر بموجـب **المرسـوم الرئاسـي** رقـم 438-96،مـؤرخ فـي 07ديسـمبر 1996، الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطية الشعبية،عدد 76،صادر بتاريخ 08ديسمبر 1996.
- **نص خطاب رئيس الجمهورية** الموجه للأمة في 15 أفريل 2011، متاح على الموقع الالكتروني**:**

http://www.elmouradia.dz/arabe/president/activites/presidentacti.htm, Vu le: (31/11/2020),à 22:50

-الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 12-06 المؤرخ في 12جانفي 2012، يتعلق بالجمعيات، جريدة رسمية، عدد 02، مؤرخة في 12 جانفي 2012.
. الجمهورية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1996**، الجريدة الرسمية رقم 76 ،المؤرخة في 8 ديسمبر 1996.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 11-10، المؤرخ في 20 رجب عام 1432الموافق ل22يونيو2011، **المتعلق بالبلدية**،الجريدة الرسمية ،العدد 37، الصادر بـ 03جويلية 2011.

ظهير شريف رقم 85 .15 .1 ، المملكة المغربية، صادر في 20 رمضان 1436، (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14.113 المتعلق بالجماعات، الجريدة الرسمية، العدد 6380 ،بتاريخ 06 شوال 1436 ،23يوليو2015.

ظهير شريف رقم 83 .15 .1، صادر في 20 رمضان 1436، (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14.111 المتعلق بالجهات ،جريدة رسمية، العدد 6380 ،بتاريخ 06 شوال 1436(23 يوليو 2015).

الجمهورية التونسية، **قانون أساسي**،عدد 29 لسنة 2018 مؤرخ في 09 ماي 2018، يتعلق بمجلة الجمعيات المحلية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية،عدد 15،39ماي 2018.

وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ،الجزائر، **مطوية ،برنامج(كبدال) ،ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية**، متاح على الموقع الالكتروني:

https:///www.interieur.gov.dz/image/fiche-infos-RABe.pdf

المجلات الأكاديمية:

الزاوي الطاهر احمد ، **ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة**، الجزء الثالث ، دار الكتب العلمية ،بيروت ، 1979، باب العين.

علي فاروق علي، التعاون الدولي في مكافحة غسل الاموال المحصلة من الجريمة المنظمة وجرائم المخدرات في ضوء القانون الدولي كلية الحقوق، **اطروحة دكتورا ه**،جامعة القاهرة ،2008،

راضي سمير جسام ، "مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية"، ص2، متاح على الموقع الالكتروني :

https://jcopolicy.uobaghdad.edu.iq/index.php/jcopolicy/article/view/54/41,Vu le 10/02/2021 :30

- زياني صالح، "تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركاتية في الجزائر"،**مجلة المفكر**، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد الرابع،2018.

ـ حناش يمينة، كيبيش عبد الكريم، "دور المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية التشاركية:"الميزانية التشاركية كآلية"، **مجلة دراسات وأبحاث**،المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثاني، مجلد11،جوان2019.

ـ حجاج المدني، بوعزة عبد الرؤوف، الحركة الجمعوية فضاء لتعزيز قيم المواطنة لدى الشباب، **مجلة الدراسات الاسلامية**،العدد الثامن، جانفي 2017.

ـ لحرش عبد الرحيم، "السلطة المحلية في الدستور الثاني للجمهورية التونسية"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية**، العدد 04، المجلد 2019،08.

ـ قيدارة أحمد، "الديمقراطية التشاركية كتكريس للديمقراطية المباشرة"،**مجلة مواقف وآراء**، المملكة المغربية،2016.

ـ شريط لمين، "الديمقراطية التشاركية...الأسس والآفاق"، ندوة البرلمان: المجتمع المدني، الديمقراطية ،**مجلة الوسيط**، الجزائر، وزارة العلاقات مع البرلمان، العدد،2008،06.

ـ سويقات الامين، **"دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد17،ج جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،جوان 2017.

- دبوشة فريد،"علاقة الجمعيات بالمجالس المنتخبة في الجزائر :دراسة مقارنة"، **مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة**،العدد35، الجزائر،26اكتوبر2019.

ـ دقدوق سميرة، هميسي رضا،"الحق في تأسيس الجمعيات في القانون التونسي"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد18، جانفي 2018.

ـ غزالة زبير،"المجنمع المدني في الجزائر،الجمعيات نموذجا"، **مجلة التنمية البشرية**،العدد10،مارس 2018.

مذكرات ماجستير وأطروحات الدكتوراه: (مواد غير منشورة)

ـ الصيد كمال، "الديمقراطية التشاركية بين دستور الثورة ومشروع الرئيس"، **مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية**، متاح على الموقع الالكتروني، اضطلع عليه يوم الخامس ديسمبر 2020، نقلا عن:

https://www.csds-center.com/article

ـ السكني دعاء، عادل قاسم، المؤسسات الخيرية حكمها وضوابط القائمين عليها، **مذكرة ماجستير**، غزة:الجامعة الإسلامية، فلسطين،2017.

ـ باعلي سعيدة، **دور** الجمعيات الخيرية في تفعيل العمل التطوعي: دراسة ميدانية **بجمعية كافل اليتيم الخيرية في تفعيل العمل التطوعي** (فرع أدرار)، **مذكرة ماجستير** في علم الاجتماع :تخصص علم اجتماع التنظيم والعمل، جامعة أدرار، الجزائر،2017.

ـ بوجيت مليكة، إشكالية المجتمع المدني في الجزائر دراسة في: الخلفيات،التفاعلات،والأبعاد، **مذكرة ماجستير** في العلوم السياسية،جامعة الجزائر،1997.

ـ بوصنويرة عبد الله، الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب، **اطروحة دكتوراه**، قسم علم الاجتماع،جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011.

مذكرات ماستر:

ـ بالة عبد الكريم، بوطي الطاهر، "الديمقراطية التشاركية كآلية لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر(دراسة في النصوص القانونية وآليات التجسيد)"، **مذكرة ماستر** في العلوم السياسية،جامعة حمة لخضر وادى سوف، الجزائر،2018.

ـ مزيان منير، دور المجتمع المدني في تحقيق الدبمقراطية التشاركية في الجزائر، **مذكرة ماستر** في السياسات العامة والتنمية،جامعة زياني عاشور،الجلفة، الجزائر،2018.

ـ عيابو أحمد، الديمقراطية التشاركية في اطار الدستور المغربي، **مذكرة ماستر** في القانون العام، كلية الحقوق فاس،الموسم الجامعي 2013.

ملتقيات:

ـ اصلاح الدين،**اختتام الملتقي الوطني حول الديمقراطية التشاركية أسس وآليات التفعيل**،2018/12/12،جامعة ادرار، متوفر على الرابط: -https://dzayerinfo.com/ar/.(13/11/2020)16:00

ــ بن الشيخ عصام، سويقات الامين، "ادماج المقاربة التشاركية في تدبير الشأن المحلي: حالة الجزائر والمغرب، دور المواطن، القطاع الخاص، المجتمع المدني في صياغة التنموي المحلي"، مداخلة مقدمة في **أعمال الملتقى الدولي** حول التهديدات الامنية للمنطقة المغاربية؛ مخبر الدراسات حول الديمقراطية التشاركية في الدول المغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة ورقلة 2013.

مقالات على مواقع الكترونية:

ـ الجازي هايل، **"مفهوم الجمعيات"**، 21جولية 2016،اطلع عليه يوم 24 نوفمبر 2020م، ليلا، متاح على الموقع الالكتروني **https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9**

ـ بن يوسف نبيلة،الديمقراطية التشاركية آلية لتقريب المواطن من الإدارة"، **مجلة روافد بوست الالكترونية**، نقلا عن: **https://www.rawafidpost.com/**

حمد.ب، **"**اختيار 10 بلديات لتجسيد برنامج تسيير محلي ناجح"، **جريدة المساء**، 17جانفي 2017،اضطلع عليه 12ديسمبر 2020، متاح على الموقع الالكتروني الالكتروني:

www.el-massa.com/dz

ـ حروش لمياء، الشراكة الاورومتوسطية –السياقات والمسارات،**مجلة المعهد المصري للدراسات**، 2019، نقلا عن: https://**eipss-eg.org**

UNDP ,Document de projet développement local et démocratie participative ,**CapDa**l ,p1 valable dans le site web de l'UNDP . vu le (13/12/2020)à 20 :30

ـ لكريني ادريس،"الديمقراطية التشاركية وصناعة القرار"، **مجلة الخليج**،26 ماي 2016، متاح على الموقع الالكتروني: https://alkhaleej.ae,(12/11/2020),12:30

ـ عرجي هشام، "الوثيقة الدستورية والمجالس المنتخبة اي علاقة" ،**الحوار المتمدن، مواضيع وأبحاث سياسية**،العدد 5123، 04 مارس2016، متاح على الموقع الالكتروني **:**

https://**ahewar.org**/debat.show.art.asp?aid =512060.Vu le :(20/11/2020),à 20 :00

محاضرات تكوينية على برنامج Cpdel

ـ مالكي مصطفى، "دورة تكوينية للمكونين والمسهلين من أجل اعداد وتفعيل بطاقة التقييم للمجموعات في اطار تحسين المرفق العمومي"، **محاضرة**، قسنطينة، أيام 15 الى 25 أكتوبر 2017، (محاضرتين يومي 12 و13 من طرف مالكي مصطفى).

ـــ مالكي مصطفى، انطونيلا فلمربيدة، **محاضرة مشتركة للأستاذين، يوم 25 اكتوبر 2017م.**

مواقع الكترونية:

المبادئ التوجيهية، **الاعتماد المالي الثاني**،ص03 ، متاح على الموقع الالكتروني:

File:///c:/Users/informatik/Donloads/T_proc_notices_070_Knotic_doc_68260_60807051(2) vu le(14/12/2020),12:00

Ouvrages en Français :

- Taib Said**, Associations et société civile en Algérie**, Algérie :OPU, 2014.

– https://e3arabia.com,Vu le 12/02/2022

Omar Hachi, « Les Associations Déclarées », **Revue Cread,**3eme trimestre,2000.

_Conférence présenté par M^{me} Antonila Valmorbida, Constantine .le(11/12 /2017),à13 :00h

_Conférence presenté par M^{me} Antonilla valmorbida, Constantine,le 12/12/2017, à10 :00h.